

الجمهورية العربية السورية
وزارة التعليم العالي
جامعة دمشق - كلية الاقتصاد

اختبارات الضغط كأداة لإدارة المخاطر الائتمانية وأثرها في كفاية الأموال الخاصة
حالة عملية مطبقة على القطاع المصرفي الخاص في سورية

Stress Testing As a Tool for Credit Risk Management And Its Effect on Capital Adequacy

Case Study: the Private Banking Sector in Syria

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في قسم العلوم المالية والمصرفية

إشراف الدكتور

عبد الرزاق القاسم

إعداد الطالبة

لمى البدوي

لجنة الحكم والمناقشة:

- د. عبد الرزاق القاسم الأستاذ المساعد في قسم المصارف والتأمين
- د. علي كنعان الأستاذ في قسم المصارف والتأمين
- د. نضال عرييد الأستاذ المساعد في قسم المحاسبة

تمت مناقشة الرسالة بتاريخ 2011/8/2.

كلمة الشكر

أود بداية أن أقدم جزيل شكري وعميق امتناني لأستاذي الدكتور عبد الرزاق القاسم، لما قدمه من نصح وإرشاد وتوجيه كان له الأثر الكبير على إتمام هذه الرسالة بعد سنوات من الجهد والعمل المتواصل.

كما أعبر عن شكري لأساتذتي في كلية الاقتصاد الذين زودني بالعلم والمعرفة على امتداد السنوات الماضية.

وأقدم شكري أيضاً إلى حاكم مصرف سورية المركزي الدكتور أديب ميالة وإلى جميع العاملين والمسؤولين بمفوضية الحكومة للرقابة على المصارف لما قدموه من تعاون كبير ساهم في إنجاز هذه الدراسة، وإلى كل من ساعدني بإتمام ونجاح هذه الدراسة.

الإهداء

إلى جمال الوجود ونور الحياة ومنحة السماء والقلب الذي لطالما غمرني بعطفه أبي

إلى الملاك في صورة البشر إلى نبع الحنان والحب إلى الصدر الدافئ وملاذي الأوحـد
الحبيبة أمي

إلى من شاركني الحياة حلوها ومرها إلى رفاق دربي وسندي أخوتي

إلى الفراشات التي تملأ الحياة مرحاً وسعادة منى، غنى، جولي

إلى من أكن لهم كل الحب والمودة والاحترام أقاربي

إلى من أمضيت معهم أجمل أيام طفولتي وشبابي
إلى من أرى نفسي من خلالهم إلى من ضحكت معهم ضحكات الصبا أصدقائي

ملخص البحث:

يعد استقرار النظام المصرفي أساساً لاستقرار الاقتصاد ونموه، حيث تحاول هذه الدراسة تحديد مدى استقرار النظام المصرفي في ظل التغيرات المفاجئة المحتملة وغير متوقعة الحدوث وذلك من خلال افتراض تغير بعض المؤشرات الاقتصادية مثل أسعار العقارات ومعدلات التعثر بالاعتماد على اختبارات الضغط التي تعتبر أداة هامة لإدارة المخاطر المحتملة وغير المتوقعة وتحديد حجم رأس المال اللازم لامتصاص تلك الخسائر.

لهذه التغيرات انعكاسات على مدى كفاية الأموال الخاصة للمصارف العاملة في سورية لامتصاص الخسائر الناتجة عن الظروف الضاغطة غير المتوقعة، وعلى فعالية مخفضات المخاطر الائتمانية المطبقة لدى المصارف العاملة في سورية. حيث تم اقتراح التوصيات الملائمة لتعزيز استقرار النظام المصرفي والثقة بهذا النظام الذي يعتبر محورياً أساسياً في استقرار النظام الاقتصادي في سورية.

وقد اعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم اختبار فروض البحث التي طبقت على عدد من المصارف العاملة في سورية بلغت سبعة مصارف، وذلك من خلال تصميم سيناريوهات متعددة ركزت على دراسة تأثير تدهور أسعار العقارات وزيادة معدلات التعثر على نسبة كفاية الأموال الخاصة للمصرف. ومن خلال تطبيق تلك السيناريوهات تبين أن انخفاض أسعار العقارات أو زيادة معدلات التعثر حتى نسبة أربعة بالمائة لن تؤدي إلى انخفاض نسبة كفاية الأموال الخاصة للمصارف المدروسة إلى ما دون الحد الأدنى المطلوب من قبل السلطات الرقابية، إلا أن زيادة معدل التعثر بنسبة 8% سيؤدي إلى انخفاض نسبة كفاية الأموال الخاصة إلى ما دون الحد الأدنى المطلوب من قبل السلطات الرقابية.

Abstract

Stress testing is an important tool for managing potential and unexpected risks and determines the required capital to absorb those risks; this research has tried to measure the effect of changes in some economic indicators such as real estate's prices and default rate on the stability of the banking system which is considered the basis of economic stability and growth.

These changes have reflection on the sufficiency of the banking capital adequacy for bank operating in Syria to absorb the loss resulting from unexpected stress circumstances, and the effectiveness of its credit risk mitigation techniques, And depending on the results of the research some appropriate suggestions had been recommended to enhance the stability of the banking system and confidence in this system, which is pivotal to the stability in the economic system in Syria

A descriptive analytical method has been implemented in this research to examine the research's hypotheses which have been applied seven Syrian private banks by designing multiple scenarios that focused on studying the impact of the deterioration of real estate prices and increasing default rate on banking capital adequacy ratio. The application of these scenarios had been shown that the decline in real estate's prices or increases default rates until forth percent will not lead to decline banking capital adequacy ratio under required minimum capital adequacy ratio by supervisory authorities, but the decline in default rate by eight percent will lead to it.

مقدمة البحث:

يلعب النظام المصرفي دور الدورة الدموية في جسم الاقتصاد الوطني لأي دولة، فهو يقوم بدور هام في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال ما يقدمه من توظيف للمدخرات وتأمين لرؤوس الأموال اللازمة للمشاريع الاستثمارية لا سيما الضخمة منها إضافة إلى الخدمات الاقتصادية المتنوعة الموجهة لكافة القطاعات الاقتصادية بما يساعد على تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للدولة وتنشيط الأسواق المالية، وبالتالي فإن استقرار النظام المصرفي يعتبر أساس استقرار الاقتصاد ونموه. ومن هنا تأتي أهمية وجود إدارة مخاطر فعالة لدى المصرف تعمل على إدارة المخاطر المصرفية المتوقعة وغير المتوقعة:

- أ- المخاطر المتوقعة: من خلال التزام المصرف بالسياسات والإجراءات والتشريعات السارية وحدود المخاطر والعمل على تحديد وقياس ومتابعة ومراقبة المخاطر التي يتعرض لها المصرف.
- ب- المخاطر غير المتوقعة: من خلال تطبيق اختبارات ضغط بما يضمن استمرارية عمل المصرف وصموده في ظل أسوء الظروف بشكل يؤمن من خلاله حماية لحقوق المساهمين والمودعين.

تظهر أهمية اختبارات الضغط من طبيعة الأعمال المصرفية التي تتطوي على العديد من المخاطر التي تنجم أثناء ممارسة الأعمال المصرفية أو نتيجة الأحداث الخارجية التي قد تؤثر على أداء المصرف أو استقرار النظام المصرفي ككل كالأحداث التي شهدها العالم خلال الأزمة المالية. وتعتبر اختبارات الضغط أداة هامة لإدارة المخاطر المستقبلية غير المتوقعة والتي تساعد مدراء المخاطر والسلطات الرقابية على فهم طبيعة مخاطر المصرف، وعلى اتخاذ القرار المناسب بخصوص مدى توافق تعرضات المصرف للمخاطر مع سقوف المخاطر التي يرغب المصرف بتحملها نتيجة إخفاق حدس مدراء المخاطر، كما تساهم اختبارات الضغط في تحديد أثر الأحداث السلبية غير المتوقعة المترافقة مع العديد من المخاطر على أداء المصرف، إضافة إلى أنها تزود مجلس الإدارة والإدارة العليا بمؤشرات عن حجم رأس المال اللازم لمواجهة الخسائر التي قد تنجم عن الصدمات المالية الكبيرة.

وفي هذا الإطار يتجلى دور مجلس الإدارة والإدارة العليا بوضع سياسات وإجراءات فعالة لإدارة المخاطر، وأهداف اختبارات الضغط، وتحديد السيناريوهات، وتقييم النتائج، وتحديد الإجراءات التصحيحية أو الوقائية الواجب اتخاذها بناءً على نتائج اختبارات الضغط.

مشكلة البحث:

لقد ساهمت المصارف الخاصة العاملة في سورية بتنشيط الاقتصاد وزيادة حدة المنافسة لدى القطاع المصرفي السوري والانفتاح على العالم الخارجي من خلال مواكبتها للتطورات المصرفية وامتلاكها لنظم مصرفية متطورة قادرة على ضمان الالتزام المصرف بالمؤشرات الرقابية التي يصدرها مجلس النقد والتسليف إلى حد كبير استناداً إلى توصيات اتفاقية بازل2، حيث نلاحظ أن نسبة كفاية الأموال الخاصة لدى المصارف الخاصة العاملة في سورية تفوق الحد الأدنى المطلوب من قبل السلطات الرقابية والذي يتوافق مع الحد الأدنى المطلوب من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية.

إلا أنه وبنتيجة ما أثبتته التجارب والأزمات التي مر بها القطاع المالي والمصرفي على الصعيد الدولي والمحلي من عدم كفاية الأساليب التقليدية المستخدمة في إدارة المخاطر في الحد من المخاطر وتعرض هذه المصارف للإفلاس، تأتي أهمية دراسة مخاطر القطاع المصرفي السوري لتحديد مدى قدرة المصارف على تحمل التغيرات المفاجئة والكبيرة والصمود أمامها. ويمكن صياغة مشكلة البحث بالأسئلة التالية:

1. هل تعتمد المصارف على اختبارات الضغط كأداة لإدارة المخاطر غير المتوقعة التي قد تتعرض لها مستقبلاً.
2. هل حصول تدهور بأسعار العقارات أو زيادة بمعدلات التعثر سيحد من قدرة المصارف على الاحتفاظ بالحد الأدنى لنسبة كفاية الأموال الخاصة التي تم تحديدها من قبل السلطات الرقابية في سورية بنسبة 8% وفقاً لمتطلبات اتفاقية بازل2.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى الحكم على مدى فعالية إدارة المخاطر لدى المصرف في ظل الظروف الصعبة والتي تتجلى بما يلي:

1. قدرة المصارف على التحوط من المخاطر الانتمائية والسوقية المستقبلية خاصة تلك التي لا تظهر في ظل ظروف السوق العادية.

2. مدى فعالية مخففات المخاطر المعتمدة في تقليل المخاطر الائتمانية لدى المصارف تحت الظروف الضاغطة.

3. مدى كفاية الأموال الخاصة لمواجهة المخاطر تحت الظروف الضاغطة.

وذلك بهدف تقديم الاقتراح والتوصيات التي تضمن استمرارية النظام المصرفي في الظروف الضاغطة.

أهمية البحث:

تأتي أهمية هذا البحث من أهمية الدعامة الثانية (عملية المراجعة الرقابية) لاتفاقية بازل2 التي أكدت على ضرورة قيام المصرف بتقييم المخاطر غير المغطاة وفق الدعامة الأولى (الحد الأدنى لنسبة كفاية الأموال الخاصة) لاتفاقية بازل2 كمخاطر التركزات، ومخاطر سعر الفائدة في المحفظة المصرفية، والمخاطر الائتمانية للأطراف ذوي العلاقة في محفظة المتاجرة، ومخاطر السيولة وغيرها، وتنفيذ اختبارات ضغط تساعد على التنبؤ بالتعرضات الائتمانية غير المغطاة وفق الدعامة الأولى لاتفاقية بازل2 في ظل الظروف الضاغطة، والحكم على كفاية الأموال الخاصة لمواجهة المخاطر، وتحديد أثر تلك التعرضات على الوضع المالي للمصرف سواء من خلال الخسارة المتوقعة أو من خلال تأثيرها على سمعة المصرف.

وكذلك تأتي أهمية هذا البحث من أهمية إدارة المخاطر الائتمانية التي تعتبر من أهم المخاطر التي يجب على إدارة المصرف أن تضع سياسات وإجراءات واضحة لها، وإيجاد النظم والضوابط الكافية للمحافظة على مستوى مخاطر مقبول منها بما يضمن تحقيق توازن بين العائد والسيولة، وبين المنافسة والتوسع في السوق المصرفية، وقدرة إدارة المصرف على التعامل مع الظروف الحرجة التي قد تفرضها أوضاع المصرف الخاصة أو ظروف السوق العامة المحلية أو الدولية.

حيث أكدت لجنة بازل على دور مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بقياس المخاطر وتحليل بيانات وإحصائيات المخاطر الكمية والنوعية ومراقبتها، وإيجاد نظام لقياس تركيزات المخاطر على مستوى العمل والقطاعات الاقتصادية والمناطق الجغرافية والمجموعات المترابطة ووضع سقف لها والتأكد من كفاية الأموال الخاصة لتغطية المخاطر الائتمانية المرتبطة بها، حيث أن توقف عملاء المصرف عن الدفع نتيجة عدم قدرتهم أو عدم رغبتهم بالدفع تعرض المصرف لخسائر فادحة حتى لو كان المصرف يتمتع بملاءة كافية وأرباح جيدة.

فرضيات البحث:

1. يؤثر هبوط أسعار العقارات على قدرة المصرف على الاحتفاظ بالحد الأدنى لنسبة كفاية الأموال الخاصة المحددة من قبل السلطات الرقابية.
2. زيادة معدلات التعثر ستحد من قدرة المصرف على الالتزام بالحد الأدنى لنسبة كفاية الأموال الخاصة المحددة من قبل السلطات الرقابية.

منهجية البحث:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك على النحو التالي:

1. سيتم في الجانب النظري من هذا البحث:
 - أ. تقديم عرض عن أهمية اختبارات الضغط وفق اتفاقية بازل2 وأنواعها ودورها في إدارة المخاطر الائتمانية، وعن أهم الأساليب والأنظمة المتبعة لتنفيذ اختبارات الضغط، وعن مبادئ الممارسات السليمة لاختبارات الضغط.
 - ب. التعرف على أنواع المخاطر المصرفية ومبادئ إدارتها، وعلى أهم أسباب التعثر الائتماني للعملاء.
 - ت. تقديم عرض عن طريقة احتساب كفاية الأموال الخاصة وفق النموذج المعياري البسيط، وعن مخففات المخاطر المعترف بها وفق النموذج المعياري البسيط ومخاطرها.
2. سيتم في الجانب العملي من هذا البحث:
 - أ. إيضاح آلية اختيار العينة المدروسة، واختيار السيناريوهات المصممة لاختبار فرضيات البحث بناءً على الدراسة التحليلية لتغيرات أسعار الأراضي السكنية وغير السكنية، ولمعدلات التعثر للمصارف المتضمنة بالعينة المدروسة.
 - ب. تقديم عرض عن نتائج اختبار فرضيات للمصارف المتضمنة بالعينة المدروسة وعن التوصيات بناءً على دراسة الباحث.

مجتمع وعينة البحث:

يشتمل مجتمع الدراسة على القطاع المصرفي الخاص في سورية، أما عينة الدراسة فقد ركزت على أكبر سبعة مصارف خاصة في سورية تم اختيارها بناءً على حجم الموجودات والمحفظة الائتمانية، والأموال الخاصة الأساسية، ونسبة كفاية الأموال الخاصة، والحصة السوقية.

محددات البحث:

نتيجة تعقد العمل وعدم توفر البيانات اللازمة لتطبيق اختبارات الضغط بحيث تغطي كافة المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المصارف، كان هناك بعض المحددات وهي:

1. عدم توفر البيانات اللازمة لتحديد معامل الارتباط بين المخاطر الائتمانية والسوقية، بهدف تحديد أثر المخاطر الائتمانية والسوقية معاً على نسبة كفاية الأموال الخاصة.
2. عدم القدرة على احتساب أثر انخفاض أسعار الضمانات للموجودات خارج الميزانية على نسبة كفاية الأموال الخاصة لعدم توفر قيمة الهامش النقدي على مستوى كل عميل.
3. اقتصر البحث على مخاطر زيادة معدلات التعثر وانخفاض أسعار الضمانات دون التطرق إلى المخاطر الائتمانية الأخرى، كمخاطر التركزات الائتمانية أو تحول جزء من الديون خارج الميزانية إلى التزامات على المصرف (داخل ميزانية) وغيرها.

الدراسات الأجنبية السابقة

➤ دراسة (Andersen) عام 2008 بعنوان: اختبارات ضغط ربحية وكفاية الأموال الخاصة:

قام الباحث بتحليل تطورات نسب الربحية وكفاية الأموال الخاصة في أكبر خمسة مصارف في النرويج من خلال تطبيق سيناريوهين مختلفين لاقتصاد النرويج، السيناريو الأول مبنيّ على تطور اقتصاد النرويج بشكل متوافق مع السياسة المالية للشهر الأول لعام 2008 و سيناريو بديل افترض خلاله الباحث حدوث انخفاض حاد بأسعار العقارات السكنية وارتفاع بأسعار الفائدة وانخفاض برغبة المصارف بتحمل المخاطر.

توصل الباحث إلى أن كفاية الأموال الخاصة للمصارف المدروسة مازالت أعلى من الحد الأدنى المطلوب وفقاً لاتفاقية بازل2 رغم أن المصرف سيحقق خسائر مالية بعام 2010. وأن القطاع المصرفي في النرويج قادر على التكيف مع الاقتصاد الكلي¹.

➤ دراسة (Siddique) عام 2008 بعنوان: القروض غير المنتجة بالقطاع المصرفي في بنغلادش

قام الباحث بتحليل كل من نسبة الديون غير المنتجة لإجمالي المحفظة، ونسبة كل نوع من الديون غير المنتجة لإجمالي الديون غير المنتجة، ونسبة الديون غير المنتجة حسب نوع المصارف، وصافي الديون غير المنتجة حسب نوع المصارف، والمؤشرات المطلوبة خلال الفترة الممتدة من عام 1999-2007 وخلص الباحث إلى عدم كفاية الأموال الخاصة وانخفاض الربحية لدى القطاع المصرفي في بنغلادش².

➤ دراسة (Andersson & Andreas) عام 2007 بعنوان: اختبارات ضغط مخاطر رأس المال

ونسبة كفاية الأموال الخاصة الجديدة:

قام الباحث بتطبيق سيناريوهين، السيناريو الأول مبني على تطورات معدلات الفائدة في سوق الأسهم خلال الفترات القصيرة وحجم عملاء المصرف، والسيناريو الثاني مبني على تطور متطلبات رأس المال حسب الدعامة الأولى لاتفاقية بازل2.

وخلص الباحث إلى أن المصارف تحتفظ بنسبة كفاية أعلى من النسب المطلوبة وفق اتفاقية بازل2، وأن النموذج الذي اعتمد عليه الباحث سوف يستخدم كمؤشر استرشادي لتحديد رأس المال الذي يمكن تحريره خاصة أن ذلك النموذج لا يعطي معلومات كافية لتحديد حجم رأس المال المناسب للمصرف حيث يجب الأخذ بعين الاعتبار أهداف واستراتيجيات المصرف لتحديد حجم رأس المال المناسب للمصرف، ومنه وجد الباحث أنه يمكن استخدام ذلك النموذج كأداة لتقييم مدى كفاية الأموال الخاصة للمصرف، ولإعطاء معلومات هامة للمقارنة بين تقييم وكالات التصنيف و متطلبات بازل2³.

¹ -Andersen, Henrik, Stress testing of banks' profit and capital adequacy, Economic Bulletin, Vol.79, NO.2,2008,P 47-57.

² -Siddique, Mohammad Mohiuddin, Non-Performing Loan in Bangladesh Banking Sector: Some Issues and Observation, July, 2008, P 42-48

³ - Andersson, Hankan & Lindell, Andreas, Risk Capital Stress testing framework and the new capital adequacy rules, January, 2007, P 1-25

➤ دراسة (Asghar & Kevin) عام 2010 بعنوان: محددات المخاطر الائتمانية على مستوى الاقتصاد

الكلي، وقائع حالة مطبقة على عدة دول:

قام الباحث بدراسة العلاقة بين نسبة القروض المصرفية للنتاج المحلي الإجمالي وسعر الفائدة قصيرة الأجل مع معدل الديون غير المنتجة، وعلاقة سعر الفائدة قصيرة الأجل مع معدل الديون غير المنتجة، في كل من إستراليا والولايات المتحدة، وذلك بهدف التحقق من التفاعل بين الدورة الاقتصادية وإجمالي الديون غير المنتجة بالاقتصاد من خلال المقارنة بين اقتصاد كل من إستراليا والولايات المتحدة. فوجد الباحث أنه باستخدام نفس العوامل الاقتصادية سينتج اختلاف بنسب الديون غير المنتجة في كلا البلدين، وأن الناتج المحلي الإجمالي وسعر الفائدة قصيرة الأجل وإجمالي القروض المصرفية قد فسروا اختلاف مخاطر الديون غير المنتجة (معدل التعثر) في كلا البلدين، وكما تبين أن الاقتصاد الأمريكي أكثر حساسية لتغير الظروف الاقتصادية منه في إستراليا¹.

➤ دراسة (Bruneau) عام 2008 بعنوان: اختبارات الضغط وتمويل الشركات:

قام الباحث بدراسة أثر صدمة بعض عوامل الاقتصاد الكلي على حجم التزامات الشركة (الطلب على القروض) وعلى حجم الذمم المدينة لدى الشركة (عرض القروض) لأكبر الشركات الأوروبية خلال الفترة الممتدة من عام 1993 ولغاية 2005، حيث قام الباحث أولاً بتحديد نقطة تعادل (العرض والطلب) للقروض ودراسة معدلات الفائدة المطبقة أخذاً بعين الاعتبار تأثير البيئة المنافسة للشركات المدروسة (من خلال تطبيقها على الشركات الكبيرة والصغيرة) ومستوى الخطر لدى الشركات المدروسة (معدل التعثر) على قوى الطلب والعرض للقروض، ثانياً قام الباحث بقياس تأثير أخطر صدمات الاقتصاد الكلي (الركود، والزيادة الحادة في أسعار النفط) على نقطة التعادل من خلال صدمة نقطة تعادل قوى الطلب والعرض للقروض وذلك من خلال تصميم سيناريو يفترض به حدوث ركود بالاقتصاد مما أدى إلى زيادة العرض وتغير نقطة التعادل.

وتوصل الباحث إلى أن نقطة التعادل تتأثر بتغير نسبة الديون غير المنتجة، لأنه في حال حدوث ركود بالاقتصاد سوف ترفع المصارف أسعار الفائدة لتعويض عن الخسائر الناتجة عن تعثر العملاء².

¹ Ali, Asghar & Daly, Kevin, Macroeconomic determinants of credit risk: Recent evidence from across country study , International Review of Financial Analysis, Elsever Inc, issue3,2010, p165-171

² Bandt, Bruneau, Stress testing and corporate finance , Journal of financial stability, Elsever , vol4,issue3, 2008, P 258-274

➤ دراسة (Joseph) عام 2008 بعنوان: القروض المصرفية، الائتمان: صدمات وتغير السياسة النقدية بكندا

قام الباحث باستخدام نموذج " النموذج المعتمد على توازن السعر الديناميكي " لدراسة دور القروض المصرفية باعتبارها وسيلة لانتقال صدمات السياسة النقدية (تغيرات سعر الفائدة الاسمي قصير الأجل تبعاً لتغير معدل التضخم) عبر الاقتصاد، ولتقييم التأثير الحقيقي لصدمة الائتمان الخارجية (الائتمان المستخدم لتمويل المنتجات تباع في أسواق خارجية) في ظل تغيرات السياسة النقدية.

توصل الباحث إلى أنه، على الرغم من أن غالبية الآثار الحقيقية للصدمة الناتجة عن السياسة النقدية تأتي من جمود الأسعار وغيوب في أسواق الائتمان المسؤولة عن التضخم إلى حد كبير إلا أنه لو سمح المصرف المركزي باستخدام معدلات التضخم ذات النظرة المستقبلية، ستكون القروض المصرفية قادرة على عكس صدمة السياسة النقدية بالرغم من مرونة الأسعار. وستكون صدمات الائتمان الخارجية مسؤولة عن التقلبات الكبيرة بالإنتاج، والتضخم، وسعر الفائدة الاسمي في الأجلين القصير والمتوسط¹.

➤ دراسة (Olli) عام 2010 بعنوان: اختبارات الضغط المطبقة على احتمالات تعثر شركات المناطق الأوروبية باستخدام نموذج الاقتصاد الكلي العالمي:

قام الباحث بتحليل سلوك احتمالات تعثر قطاع شركات المنطقة الأوروبية خلال الصدمات المالية للاقتصاد الكلي العالمي والمحلي. وذلك بالاعتماد على نموذج الانحدارات العالمية-GVAR (نموذج مطور لنموذج VAR، من خلال ربط المتغيرات المالية (معدل الرافعة المالية) مع متغيرات الاقتصاد الكلي كالتضخم) وربط معادلة (Satellite) المستخدمة لاحتساب تكرار التعثر المتوقع للشركات (EDFs) برودود نتائج صدمات سعر الصرف، وسعر البترول، وسعر الأسهم.

وتوصل الباحث إلى أن التأثيرات المتكررة المتوقعة لشركات الدول الأوروبية بالصدمة قد انعكست على الناتج المحلي الإجمالي وسعر صرف الدولار/يورو، وسعر السهم، وأن قطاع الشركات بالدول الأوروبية أكثر حساسية بصدمة الناتج المحلي الإجمالي العالمي مقارنة بصدمة الناتج المحلي/دولار. وإلى أهمية استخدام ذلك النموذج للشركات المالية الكبيرة التي لديها تعرضات على مستوى عالمي².

¹ Atta-Mensah, Joseph, Bank Lending, Credit, Shocks, and the transmission in Canadian monetary policy, International Review of Economics & Finance, Issue 1, 2008, P 159-176

² Castren, Olli, Stress-testing euro area corporate default probabilities using a global macroeconomic model, Journal of Financial Stability, vol6, Issue 2, June 2010, P64-78.

➤ دراسة (Yu-Lin) عام 2010 بعنوان: اختبارات الضغط: للمؤسسات المالية، تطبيقات على المحفظة المختارة وتسعير الموجودات:

نتيجة تعرض بعض المستثمرين لخسائر كبيرة (كصدمة سوق الأسهم عام 1987، الهجمات الإرهابية بالولايات المتحدة عام 2001) قام الباحث باستخدام اختبارات الضغط لوضع حدود للتعرض للمخاطر، من خلال تطبيق نموذج لتسعير الموجودات واختيار المحفظة بناءً على نتائج اختبارات الضغط

هدف الباحث من خلال بحثه إلى التعرف على مشاكل تمويل شركات المقاولات (ضمانات غير مستقرة الأسعار ومصادر السداد) من خلال تطبيق استبيان عن دور الضمانات وعقود القرض في ظل سيناريوهين، الأول هو توفر معلومات كافية وملائمة لتقييم الضمانات، والثاني عدم توفر معلومات كافية لتقييم الضمانات.

وتوصل الباحث إلى أنه في حال غياب المعلومات الكافية لتقييم الضمانات فإن تلك الضمانات لن يكون لها أي تأثير بتخفيف المخاطر وستستخدم كأداة استرشادية للمقترضين ذوي المخاطر المنخفضة، وهذا ما أكدته تجارب العالم، وإن تقييم الضمانات بناءً على معلومات كافية ستساعد المصارف على فهم الحالة الائتمانية للمشروع وقدرته على الدفع وبالمقابل ستساعد المقترض من الاستفادة من أسعار فائدة تنافسية¹.

وبناءً على ما سبق، نجد أن معظم الدراسات السابقة حاولت التركيز على أثر مخاطر الاقتصاد الكلي على أداء المحفظة الائتمانية وكفاية الأموال الخاصة للمصارف، كما أشارت بعض الدراسات إلى أثر تغير أسعار الضمانات وتغير سعر الفائدة على كفاية الأموال الخاصة.

لذلك تحاول هذه الدراسة بيان أثر زيادة معدلات التعثر على نسبة كفاية الأموال الخاصة نتيجة عدم رغبة أو قدرة المقترض على سداد دينه مع افتراض عدم تغير عوامل الاقتصاد الكلي، ودراسة أيضاً أثر انخفاض أسعار العقارات على نسبة كفاية الأموال الخاصة خاصةً في ظل التزايد المستمر في أسعار العقارات.

¹ Wang, Yu-Lin, Does collateral cause inefficient resource allocation, Journal of Economics and Business, Vol 62, Issue 3, June, 2010, P220-233

الفصل الأول

اختبارات الضغط ومتطلبات بازل2

المبحث الأول

مفهوم اختبارات الضغط

مقدمة:

نظراً للشدة غير المعهودة للأحداث التاريخية، اكتسبت اختبارات الضغط أهمية ومصادقية أكبر لدى المصارف كأداة مكتملة لإدارة المخاطر وتخطيط رأس المال للتحوط من مختلف المخاطر. لذلك فمن المهم أن تستمر المصارف بتطبيق اختبارات الضغط، حتى تصبح برامج اختبارات الضغط جزءاً لا يتجزأ من هياكل حوكمة المصرف والتي تتطلب فعالية كل من مجلس الإدارة والإدارة العليا.

وبعد بدء الأزمة العالمية عام 2008، تم استخدام اختبارات الضغط المناسبة وغير المخطط لها من قبل بعض المصارف كأداة مهمة لتعزيز قرارات الإدارة العليا فيما يتعلق بإدارة الأزمات. وثبت أن القدرة على إجراء اختبارات الضغط تبقى فعالة خلال فترة التغيرات السريعة في ظروف السوق.

وكما تم الاعتراف بالحاجة إلى تطوير اختبارات الضغط قد من قبل القطاع المالي أيضاً، في حزيران 2010، حيث أصدر معهد التمويل الدولي (Institute of International Finance) تقرير لجنته النهائية حول ممارسات السوق المثلى "مبادئ السلوك والتوصيات المثلى لممارسة اختبارات الضغط". الذي تضمن من بين العديد من الأمور أهمية مراجعة ممارسات اختبارات الضغط ووضع مبادئ وخمس توصيات محددة في هذا المجال، حيث أكدت تلك المبادئ على أهمية تطبيق اختبارات الضغط بشكل شامل ومتكامل مع البنية التحتية لإدارة المخاطر بهدف الحصول على تأثير ذا معنى على قرارات الإدارة العليا وتعزيز دور مجلس الإدارة والإدارة العليا بتقييم نتائج اختبارات الضغط وأثرها على مستوى المخاطر المقبول لدى المصرف، وقامت تلك اللجنة على وضع توصيات بخصوص سياسات إدارة المخاطر وحاجة المصارف إلى التفكير بشكل إبداعي لتعظيم منفعة استخدام اختبارات الضغط واختبارات الضغط العكسية (Reverse) لاستكشاف الأحداث التي قد يكون لها تأثير كبير على المؤسسة¹.

¹ إعداد دائرة البحوث والدراسات، بازل3، اتحاد المصارف العربية، لبنان، بيروت، 2010، ص 365-366

1. ماهية اختبارات الضغط:

1-1: تعريف اختبارات الضغط وصفاتها

عرفت اختبارات الضغط على أنها: مصطلح عام يستخدم غالباً لوصف التقنيات المختلفة والإجراءات المطبقة من قبل المؤسسات المالية والمصارف لقياس حساسيتهم للأحداث الاستثنائية (غير متوقعة الحدوث) والمقبولة أو المنطقية.

فهناك كلمتان أساسيتان تصفان اختبارات الضغط وهما الاستثنائية والمعقولة. ورغم أن اختبارات الضغط تقييم تأثير الأحداث الضاغطة الاستثنائية فقط، ذات الاحتمالية المنخفضة، إلا أن الأحداث الضاغطة يجب ألا تكون بعيدة عن حدود المعقولة وذلك لأن نقص المعقولة يحد من أهمية نتائج اختبارات الضغط¹.

كما عرفت اختبارات الضغط بأنها: أداة عامة تستخدم لتقييم مدى تأثر المؤسسات المالية الفردية أو النظام المالي بالصدمات، وتساعد على:

- تطبيق سيناريوهات "ماذا لو".
- قياس أثر الأحداث الأقل تكراراً والأكثر خطورة.
- تحديد وقياس الخسائر المتوقعة وغير المتوقعة.
- تطبيق اختبارات الضغط بالاعتماد على المنحنيات غير الخطية.
- إدراك المخاطر بشكل عام في بيئة منتظمة وملائمة.
- تحليل أثر المخاطر على الربحية، كفاية الأموال الخاصة والسيولة².

وقد قامت لجنة بازل2 للرقابة المصرفية بوضع التعاريف التالية لاختبارات الضغط:

التعريف الأول: أنها أداة هامة لإدارة المخاطر والتي تعتبر من قبل المصارف جزء من إدارة مخاطرها الداخلية. فهي تنبه إدارة المصرف للمخرجات غير المتوقعة المتعلقة بمخاطر متنوعة وتزودها بمؤشر عن كمية رأس المال اللازم لامتصاص الخسائر الناتجة عن الصدمات الكبيرة.

¹ <http://www.fsiconnect.org/Stress Testing- An Introduction>

² Stefan Hohl, Introduction to Stress Testing; Seminar on Stress Testing; Financial Stability Institute, Basel, Switzerland, October 2009 P4

كما أكدت لجنة بازل2 للرقابة المصرفية على أهمية اختبارات الضغط كأداة مكملة لنماذج قياس المخاطر الكمية كنموذج القيمة المعرضة للخطر (Value at Risk- VAR)، وعلى دورها بـ:

- تأمين نظرة مستقبلية لتقديرات الخطر.
- التخلص من محدودية النماذج الكمية والبيانات التاريخية.
- دعم الاتصالات الداخلية والخارجية.
- دعم أو تغذية إجراءات تخطيط السيولة ورأس المال.
- تأمين بعض المعلومات عن احتمالية تعرض المصرف للخطر.
- التعبير عن تركيزات مخاطر توسع المصرف الممكنة أو الموجودة.
- تطوير تقنيات تخفيف المخاطر أو خطط استمرارية العمل خلال الظروف الضاغطة.

التعريف الثاني: أنها أداة لتقييم المراكز المالية للمصرف تحت سيناريوهات خطرة ومعقولة ومساعدتها في اتخاذ القرارات اللازمة، بناءً على نتائج تلك التقييمات¹.

ومن أجل أداء اختبارات ضغط بشكل جيد يجب أن تتميز تلك الاختبارات وتقارير نتائجها التي ترفع لمجلس الإدارة والأدارة العليا بعدة صفات:

- أ- **مقبولة:** لكي تكون اختبارات الضغط مقبولة يجب أن تبنى سيناريوهات اختبارات الضغط ضمن حدود المنطقية بناءً على مناقشات فعالة وواقعية بين الإدارات المعنية وأن تكون احتمالية حدوث تلك السيناريوهات ممكنة ولكنها غير مؤكدة.
- ب- **متينة:** بحيث تشمل السيناريوهات تحركات عوامل خطر واقعية وأن تصمم بطرق متشابهة عبر أنشطة المصرف.
- ج- **تقارير اختبارات الضغط:** يجب أن تكون تقارير نتائج اختبارات الضغط واضحة وتساعد على اتخاذ قرارات بناءة في الوقت المناسب ، وأن تكون متلائمة مع الوضع الحالي للاقتصاد².

¹ Principles for sound stress testing practices and supervision, Basel Committee on Banking Supervision, Bank For International Settlements, May 2009, P2-3

² Stefan Hohl, Introduction to Stress Testing; Seminar on Stress Testing; Financial Stability Institute, P7 مرجع سابق

ويرى الباحث من التعارف السابقة، أن اختبارات الضغط تستخدم كأداة لإدارة مخاطر الأحداث ذات الاحتمالات المنخفضة، خاصةً الأحداث التي تعجز نماذج قياس المخاطر عن قياسها وتحديد أثرها لعدم توفر بيانات تاريخية، والتأثير الهام على أداء المصرف والتي يتوقع مدراء المصارف حدوثها أو تكرارها بالمستقبل.

كما يؤكد الباحث على أهمية تلك الاختبارات بوضع أو تعديل حدود المخاطر التي يرغب المصرف بتحملها بناءً على المخاطر التي ينتبأ المصرف بحدوثها مستقبلاً، بما يضمن قدرته على الاستمرار في ظل ظروف صعبة غير متوقعة.

2-1: اختبارات الضغط والقيمة المعرضة للخطر (Value At Risk- VAR):

1. القيمة المعرضة للخطر:

يساهم نموذج VAR على تحديد احتمالية تعرض محفظة الأدوات المالية أو المشتقات لمخاطر سوقية، وعلى قياس القيمة السوقية لمحفظة الأدوات المالية نتيجة حدوث تغير في سعر الفائدة أو سعر الصرف، أو سعر السلع أو سعر حقوق الملكية، وبشكل خاص يقيس نموذج VAR قيمة أعظم خسارة عند مستوى ثقة معين خلال فترة زمنية معينة، أي بمعنى إذا كانت القيمة المعرضة للخطر تساوي مليون دولار باحتمالية 5% خلال فترة يوم ما فهذا يدل أن الشركة تتوقع أنه باحتمال 95% لن تتجاوز خسائرها 1 مليون دولار خلال يوم واحد¹.

كما تساهم القيمة المعرضة للخطر في تطوير إجراءات اتخاذ القرار لدى المصرف من خلال دورها بوضع حدود للخطر، وذلك من خلال ضمان أن المخاطر التي سيتعرض لها المصرف لن تزيد عن حدود المخاطر التي يرغب المصرف بتحملها، وقياس أداء محفظة المتاجرة، والمساهمة في وضع سياسة التسعير²

في حين تكمن مشكلة استخدام نموذج القيمة المعرضة للخطر بـ:

أ- عدم قدرتها على تحديد كمية المخاطر خلال فترة معينة وإنما فقط خلال يوم (20/1)، مما يعني أن الخسائر يمكن أن تكون أكبر من القيمة المعرضة للخطر المشار إليها.

¹ Ju, Xiongwei & D. Pearson, Neil, Using Value-at-Risk to Control Risk Taking: How Wrong Can You Be, University of Illinois at Urbana-Champaign, 1998, P 1- 4

² Saita, Francesco, Value at risk and bank capital management, Elsevier, 2007, p 169

ب- تعقد عملية احتساب القيمة المعرضة للخطر من ناحية صعوبة تحديد التوزيع الاحتمالي المرتبط بقيمة المحفظة والذي يستلزم تحديد القيمة المتوقعة للخطر والانحراف المعياري ومعامل الارتباط بين مخاطر الأدوات المالية التي تتطلب سلسلة من الأسعار التاريخية لتلك الأدوات¹.

2. الاختلاف بين القيمة المعرضة للخطر (Value At Risk- VAR) واختبارات الضغط:

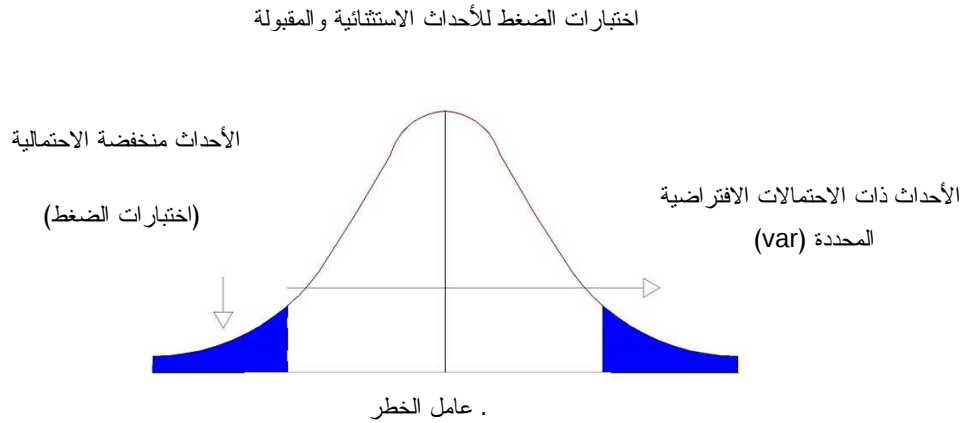
تعكس القيمة المعرضة للخطر سلوك أسعار السوق ومخاطر محفظة المتاجرة بشكل يومي، بعكس اختبارات الضغط التي تعكس أداء المحفظة (المصرفية أو المتاجرة) خلال أحداث أو ظروف غير عادية وعلى مدى زمني يمتد من خمس سنوات أو أكثر كما سيتم توضيحه لاحقاً، وتبعاً لذلك تزودنا اختبارات الضغط بمعلومات عن المخاطر المحتملة وغير المتوقعة الحدوث والتي تقع خارج النطاق المحدد بنموذج VAR، كما موضح في الشكل رقم (1)، وهذه المخاطر إما تكون ناتجة عن تحركات الأسعار الكبيرة أو ناتجة عن سيناريوهات ذات نظرة مستقبلية مبنية على أحداث لم تتضمن في سلسلة الأحداث التاريخية التي تم الاعتماد عليها بنموذج VAR. وهذا ما يضعف قدرة نموذج VAR على تحديد المخاطر الاستثنائية نادرة الحدوث في حال عدم وجود عدد كافٍ من المشاهدات.

كما تتميز اختبارات الضغط عن نموذج القيمة المعرضة للخطر VAR بقدرتها على توضيح العلاقة بين الخسارة الكبيرة والأحداث الخاصة بها لكن دون تحديد احتمالية حدوثها².

¹ Ju, Xiongwei & D. Pearson, Neil, Using Value-at-Risk to Control Risk Taking: How Wrong Can You Be, 1998, P 1- 4
مرجع سبق ذكره

² <http://www.fsiconnect.org/Stress Testing- An Introduction>

الشكل رقم (1) : يوضح الفرق بين اختبارات الضغط والقيمة المعرضة للخطر



Source: Nehme, Rabih, Stress Testing: Practical Implementation, ETAC,Damascuse,2010

ويؤكد الباحث على أهمية اختبارات الضغط باعتبارها أداة تملأ فجوة استخدام نموذج VAR لتعطي صورة كافية عن التعرضات للمخاطر المتعلقة بالأحداث الضخمة المحتملة وغير المتوقعة، وتساعد الإدارة على إدراك طبيعة المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها المصرف بشكل أفضل، وعلى وضع استراتيجيات وسياسات تضمن استمرارية عمل المصرف في أسوأ الظروف.

2. أنواع اختبارات الضغط تبعاً للمخاطر:

تواجه المصارف أنواعاً عديدة من المخاطر التي تهدد استمراريته وقدرتها على المنافسة، لذلك تقوم إدارة المخاطر والإدارة العليا بتطبيق اختبارات ضغط للتحوط من المخاطر غير المتوقعة والمحتملة الحدوث، ومن أهمها مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، ومخاطر السوق.

2-1: اختبارات ضغط مخاطر الائتمان :

تقسم اختبارات ضغط مخاطر الائتمان إلى اختبارات الضغط على مستوى محفظة المتاجرة، اختبارات الضغط على مستوى محفظة القروض والتعرضات الائتمانية الأخرى.

1. اختبارات الضغط على مستوى محفظة المتاجرة:

تعرف محفظة المتاجرة على أنها: مجموعة من الأدوات المالية المحتفظ بها لفترة قصيرة الأجل بهدف إعادة بيعها إما حسب القيمة السوقية (Market-To-Market) أو (Market-To-Model) في عديد من المؤسسات المالية، وتنشأ مخاطرها الائتمانية بشكل أساسي من السندات وعمليات Swap، ويعتبر الهامش الائتماني أهم عامل خطر يؤثر على تلك الأدوات والذي يمكن صدمه من خلال عدة سيناريوهات.

2. اختبارات الضغط على مستوى المحفظة المصرفية والتعرضات الائتمانية الأخرى:

تعرف المحفظة المصرفية على أنها: مجموعة من الأدوات، مثل القرض المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق والتي تتعلق مخاطرها الائتمانية بمحددات مخاطر الائتمان الأساسية مثل احتمال التعثر (PD - Probability of Default)، وقيمة التعرض عند التعثر (Exposure at Default - EAD) أي المبالغ التي يمكن أن يخسرها عند تعثر العميل، والخسارة المتوقعة عند التعثر (Loss given Default - LGD) وهي نسبة من قيمة التعرض عند التعثر والتي تأخذ بعين الاعتبار مخفضات الائتمان، وغالباً يتم تصميم سيناريوهات هذه الاختبارات بضغط إما احتمالية التعثر أو التصنيف الائتماني للمقترض أو الخسارة المتوقعة عند التعثر المدعومة بصدمات للاقتصاد الكلي أو للضمانات.

تقوم بعض المصارف بتحليل مخاطر الائتمان لكل من المحفظة المصرفية والمتاجرة لإعطاء صورة متكاملة عن مخاطر كلا المحفظتين رغم صعوبة ذلك بسبب اختلاف القواعد المحاسبية، ضعف التعرضات الائتمانية لبعض المحافظ المصرفية واختلاف المدى الزمني، بالإضافة إلى نقص البيانات التاريخية وعدم توفر البنية التحتية اللازمة لتكامل مخاطر الائتمان بكلا المحفظتين (المصرفية والمتاجرة) بطريقة فعالة¹.

2-2: اختبارات ضغط مخاطر تمويل السيولة:

تكمن أهمية اختبارات ضغط تمويل السيولة كونها تشكل جزءاً من خطة استمرارية تمويل السيولة المعدة من قبل قسم التمويل. وتساعد على تقييم فعالية استراتيجيات وإجراءات إدارة السيولة بما يضمن قدرة إدارة المصرف على توفير الأموال اللازمة بالوقت المناسب لتلبية متطلبات الزبائن في ظل الظروف الضاغطة، خاصةً أن انعدام الثقة بالمصرف أو التعرض لأحداث مفاجئة (سياسية، اقتصادية) سيؤدي إلى استنفاد سيولة المصرف. كما أنها تساعد أيضاً على تقييم احتياجات السيولة بشكل مستمر للتأكد من عدم وجود نقص (تعرض المصرف لمخاطر السيولة)، أو عدم وجود فائض (لانعكاسه السلبي على الربحية)

¹ <http://www.fsiconnect.org/Stress> Testing-Credit Risk.

فعلى جانب المطلوبات، يتم فحص قدرة المصارف على تمويل السيولة من خلال تطبيق عدة سيناريوهات على مستويات مختلفة تتضمن:

- التغير بسلوك العملاء، مثل تغير معدل سحبيات الودائع.
- انخفاض التصنيف الائتماني للعميل.
- تغير تكلفة التمويل.
- مدى سيولة الضمانات¹.

2-3: اختبارات ضغط مخاطر السوق:

يتم تنفيذ اختبارات ضغط مخاطر السوق حسب نوع تلك المخاطر، حيث تقسم تلك الاختبارات إلى:

1. مخاطر سعر الفائدة: يتم قياس أثر تغير سعر الفائدة على نسبة كفاية الأموال الخاصة للمصرف وذلك من خلال تحليل فجوة إعادة تسعير موجودات ومطلوبات المصرف الحساسة لتغير سعر الفائدة التي تزودنا بمعلومات عن عدم تطابق آجال الاستحقاق (Mismatches) الموجودات والمطلوبات، ومن خلال تحليل فجوة الأمد التي تزودنا بالتغير الحقيقي الناتج عن تغير سعر الفائدة.
2. مخاطر سعر الصرف: يتم قياس أثر تغير سعر الصرف على نسبة كفاية الأموال الخاصة للمصرف من خلال إجراء صدمة (تغير نسبي لسعر الصرف) لفجوة سعر صرف موجودات ومطلوبات المصرف بالعملة الأجنبية.
3. مخاطر حقوق الملكية: يتم قياس أثر القيمة السوقية لحقوق الملكية على نسبة كفاية الأموال الخاصة للمصرف.
4. مخاطر السلع : يتم قياس أثر تغير سعر النفط والذهب وغيرها على ربحية الخدمات والمنتجات الحساسة لها².

فقد قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية بإجراء تعديلات عام 1996 على اتفاقية بازل 2 التي تم تحديثها عام 2005 للسماح للمصارف باستخدام نماذجها الداخلية الخاصة بقياس متطلبات رأس المال لتغطية مخاطر السوق في حال تحقق شروط معينة. ومن تلك الشروط وجود برنامج شامل ومدعم لاختبارات الضغط، وأن تكون اختبارات الضغط لدى المصارف ذات طبيعة نوعية وكمية وبالتشارك مع مخاطر السوق ومخاطر السيولة الناتجة عن إخفاق

¹ <http://www.fsiconnect.org/Stress> Testing-Liquidity Risk.

² Cole. Rebel, Stress Testing of Financial Institutions, METAC and DePaul University, Damascus, March 2009,P11-15

السوق، فالمعايير الكمية يجب أن تعرف السيناريوهات الضاغطة الواقعية التي يمكن أن تتعرض لها المصارف، أما المعايير النوعية فيجب أن تجسد هدفين أساسيين لاختبارات الضغط وهم تقييم قدرة رأس مال المصرف على امتصاص الخسائر الممكنة، وتحديد الإجراءات التي يستطيع المصرف اتخاذها لتقليل مخاطره ولحماية رأس ماله. وتعتبر هذه التقييمات مكملة لاستراتيجيات المصرف. كما يجب أن يتم إعداد تقارير عن نتائج اختبارات الضغط للإدارة العليا بشكل مستمر ولمجلس الإدارة بشكل دوري.

3. أهمية اختبارات الضغط:

تعتبر تقارير المخاطر التي توضح الاختلاف بين المخاطر التي يتحملها المصرف حالياً وبين رغبته بتحمل المخاطر (Risk Appetite) من أهم مهام مدراء المخاطر، حيث يسعى مدراء المخاطر بأن تساهم قراراتهم بالحد من حجم الخسارة التي سيتحملها المصرف (حدود المخاطر) تحت الظروف الصارمة (Extreme) والمعقولة والتي تم اتخاذها على المستويات العليا لمدراء المخاطر وعلى مستوى أنشطة المصرف. حيث تعتبر اختبارات الضغط أداة هامة تساعد مدراء المخاطر على فهم طبيعة مخاطر المصرف، وعلى الحكم فيما إذا كانت تعرضات المصرف للمخاطر متوافقة مع رغبته بتحمل المخاطر نتيجة إخفاق حدس الإدارة العليا والمدراء التنفيذيين بالمصرف، إضافةً إلى أنها تخلق حواراً بين مدراء المخاطر والإدارة العليا ومدراء المصرف التنفيذيين حول حدود المخاطر التي سيتحملها المصرف وطرق مراقبتها وإدارتها. كما تستخدم اختبارات الضغط لوضع حدود للمخاطر، وإعداد خطط لاستمرارية العمل في ظل الظروف الضاغطة للسوق، وتخصيص أو توزيع رأس المال اللازم لتغطية تلك المخاطر. وغالباً يختلف دور اختبارات الضغط في إدارة المخاطر بين المصارف تبعاً لدرجة تعقيد مخاطر المصرف ولتنوع أعمالها وقابلية قياسها¹.

4. دور اختبارات الضغط:

تساهم نتائج السيناريوهات المطبقة من قبل المصرف بإستراتيجية صنع القرار من عدة نواحي:
أ- إستراتيجية العمل: من خلال تعديل التنبؤ بالنمو والأرباح المستهدفة، وحدود المخاطر التي ينوي المصرف بتحملها بناءً على نتائج السيناريوهات المطبقة.

¹ <http://www.fsiconnect.org/Stress Testing- An Introduction>

ب- خطة رأس المال: من خلال تحديد فيما إذا كانت سيناريوهات اختبارات الضغط المختلفة قد أثرت على كفاية الأموال الخاصة لدى المصرف، ومدى ملائمة رأس مال المصرف مع مستوى وطبيعة المخاطر التي يتعرض لها.

ج- إدارة المخاطر: من خلال تحديد المنتجات والأسواق الأكثر خطورة في ظل الظروف الضاغطة.

د- قرارات المنح الائتماني: من خلال تحديد قدرة المصرف على إعادة هيكلة التسهيلات الائتمانية للعميل المعرضة للخطر¹.

وقد أصبحت استخدامات اختبارات الضغط واسعة الانتشار في الصناعة المصرفية نظراً لاستخدامها بتقييم تأثير الأحداث الضاغطة على كفاية رأس المال الاقتصادي المحتفظ به من قبل المصارف خاصةً أن بعض المصارف تستخدم اختبارات الضغط لتحديد تأثير ظروف السوق الضاغطة على الأرباح أكثر من استخدامها لقياس رأس المال الاقتصادي اللازم لتغطية مخاطرها الداخلية، باعتبار أنه من غير الضروري أن تؤدي نتائج اختبارات الضغط إلى زيادة رأس المال².

وبشكل عام، يرى الباحث أن اختبارات الضغط تستخدم لتحقيق الأهداف التالية:

1. تعزيز عملية تحديد وفهم المخاطر.

2. توفير أدوات إدارة مخاطر مكملة لأدوات إدارة المخاطر الأخرى، مثل القيمة المعرضة للمخاطر VAR

ورأس المال الاقتصادي، وذلك بهدف الوصول للتقييم الشامل للمخاطر.

3. تحسين إدارة رأس مال وسيولة المصرف.

4. ضمان قدرة المصرف على تحقيق أهدافه.

5. اختبارات الضغط كأحد عناصر اتفاقية بازل 2:

5-1: اختبارات الضغط على مستوى الدعامات الأولى والثانية لاتفاقية بازل 2:

اعتمدت بيئة عمل اتفاقية بازل 2 على مستويين من اختبارات الضغط بناءً على الاتجاهات العالمية لقياس رأس المال

أولاً: على مستوى الدعامات الأولى لاتفاقية بازل 2 (متطلبات الحد الأدنى لرأس المال) بهدف ضمان كفاية

افتراضات نظام إدارة المخاطر بما يضمن قدرة المصرف على الاستمرارية. حيث يمكن أن تحدد متطلبات

¹ Stermasi, Bard, Stress Testing & Scenario Analysis, Arab Monetary Fund, Abu Dhabi, United Arab Emirates, December 2010, P12

² Rang of practice and issues in economic capital framework, Basel Committee on Banking Supervision, Bank For International Settlements, March 2009, p17

الحد الأدنى لرأس المال اعتماداً على الطريقة المتقدمة للتصنيف الداخلي (التي تكون افتراضاته مبنية على أحداث صحيحة، وتعتمد على تقييم المخاطر المنتظمة المحتملة الحدوث والخسائر الناتجة عنها والتي تعتبر جزءاً من متطلبات اختبارات الضغط) بشكل يغطي الحد الأدنى لرأس مال المصرف وفق اتفاقية بازل2 ومتطلبات الجهات الرقابية، وبالرغم من ذلك يتضمن الحد الأدنى لرأس المال الالتزام بأداء اختبارات ضغط لمخاطر الائتمان والسوق والتشغيل والأطراف ذوي العلاقة وذلك من خلال عدة أساليب وهي الأسلوب الداخلي لقياس مخاطر السوق، والأسلوب المبني على التصنيف الداخلي لقياس مخاطر الائتمان، وأسلوب القياس المتقدم الخاص بمخاطر التشغيل.

ثانياً: على مستوى الدعامة الثانية لاتفاقية بازل2 (عملية المراجعة الرقابية) بهدف تغطية المخاطر غير المغطاة في الدعامة الأولى لاتفاقية بازل2 مثل (مخاطر التركزات ومخاطر سعر الفائدة في المحفظة المصرفية والمخاطر الائتمانية للأطراف ذوي العلاقة في محفظة المتاجرة)، وتحديد مدى كفاية رأس مال المصرف لتغطية إجمالي مخاطر المصرف وقدرته على مواجهة الأحداث الضاغطة.

ومن أهم المخاطر غير المغطاة وفق الدعامة الأولى لاتفاقية بازل2 والتي تم شمولها وفق الدعامة الثانية:

أ- مخاطر سعر الفائدة في المحفظة المصرفية: لم تخضع هذه المخاطر لمتطلبات الدعامة الأولى لاتفاقية بازل2 نتيجة اختلاف طبيعة هذه المخاطر وإجراءات الرقابة عليها وآلية إدارتها بين المصارف. حيث يحق للسلطات الرقابية الطلب من المصرف إجراء اختبار حساسية لسعر الفائدة من خلال صدمة سعر الفائدة بمقدار 200 نقطة أساس وعكس تلك النتائج بنظام التقييم الداخلي للمخاطر لدى المصرف. فالهدف من اختبار الحساسية هذا تمكين السلطات الرقابية من تحديد المصارف التي تتعرض إلى خسائر تزيد عن 20% مثلاً من رأس مالها النظامي نتيجة تلك الصدمة، والتي يجب على المصرف عندها أن تطبق أدوات لتخفيف تلك المخاطر. أما في حالة عدم كفاية أدوات تخفيف المخاطر المتبعة من قبل تلك المصارف، فإن السلطات الرقابية ستقوم بطلب أدوات أكثر فعالية لمواجهة تلك المخاطر.

ب- مخاطر التركزات الائتمانية:

تنشأ مخاطر التركزات الائتمانية عندما تتعرض المصارف لتركزات في أصل معين أو مقترض أو قطاع صناعي أو منطقة جغرافية معينة. ويمكن أن تكون تلك التعرضات ناتجة عن عوامل خطر شائعة أو عن مجموعة من عوامل الخطر المترابطة مع بعضها.

تعتبر مخاطر التركزات الائتمانية من أهم المخاطر التي تتعرض لها معظم المصارف، باعتبار أن عملية الإقراض هي من أهم نشاطات المصرف وأن تنوع التعرض الائتماني على مستوى العميل يعتبر غير فعال

في حال عدم قيام إدارة المصرف بأخذ نظرة عامة على إجمالي التعرضات الائتمانية للمصرف بشكل عام، مع الأخذ بعين الاعتبار أن إجمالي التعرضات الائتمانية يمكن أن تتغير تحت الظروف الضاغطة نتيجة تغير التعرضات المترابطة مع بعضها بشكل قوي.

لذلك يجب على المصارف أن تضع سياسات وإجراءات رقابية لتحديد وقياس ومتابعة ومراقبة مخاطر التركزات الائتمانية وأن توفر الأنظمة اللازمة لذلك، كما يجب على المصرف تطبيق اختبارات ضغط لمخاطر التركزات بشكل دوري وتزويد الإدارة العليا بتقارير عن نتائج تلك الاختبارات.

ج- المخاطر الائتمانية للأطراف ذوي العلاقة في محفظة المتاجرة:

تعتبر متطلبات اختبارات ضغط المخاطر الائتمانية للأطراف ذوي العلاقة (التي يمكن أن تظهر في بعض الحالات نتيجة مخاطر التحوط) وفق الدعامة الثانية لاتفاقية بازل² شبه مطابقة لمتطلبات اختبارات ضغط مخاطر التركزات الائتمانية. حيث يجب على المصرف أن يمتلك برنامج خاص لاختبارات ضغط قادر على تحديد وقياس المخاطر الائتمانية للأطراف ذوي العلاقة يومياً، وأن يتم مراجعة نتائج تلك الاختبارات من قبل الإدارة العليا بشكل دوري وعكسها على سياسة وحدود المخاطر المقبولة لدى المصرف¹.

5-2: رأس المال الاقتصادي (Economic Capital):

1. تعريف رأس المال الاقتصادي:

عرفت لجنة بازل للرقابة المصرفية مفهوم رأس المال الاقتصادي على أنه: الأساليب أو الممارسات التي تمكن المصارف من تخصيص رأس المال، وذلك بهدف تغطية الآثار الاقتصادية للأنشطة المرتبطة بالمخاطر².

وقد تم تطوير مفهوم رأس المال الاقتصادي من قبل المصارف كأداة لتخصيص رأس المال بين الأنشطة المختلفة وتقييم الأداء، ومن ثم كنتيجة لكل من احتياجات تقييم رأس المال الداخلي (ICAAP - Internal Capital Adequacy Assessment Process) والتحفيز الرقابي الذي تضمنته الدعامة الثانية لاتفاقية بازل².

¹ <http://www.fsiconnect.org/basel2/stress> testing

²: Range of Practices and Issues in Economic Capital framework, Basel Committee on Banking Supervision, p1. مرجع سبق ذكره

2. استخدامات رأس المال الاقتصادي:

يساعد رأس المال الاقتصادي على تحديد كمية رأس المال اللازم لامتصاص الخسائر غير المتوقعة عند مستوى ثقة معين وخلال فترة زمنية محددة، حيث أن الخسائر المتوقعة قد تم تغطيتها عند تسعير المنتجات و تخصيص مؤونات خسائر القروض، وذلك من خلال تحديد وقياس المخاطر المرتبطة بكل نشاط. وقد تم استخدام مفهوم رأس المال الاقتصادي على مستوى أنشطة المصرف بهدف قياس مخاطر تلك الأنشطة وتحديد مدى قدرتها على تحقيق أرباحها المستهدفة، وعلى مستوى المصرف لقياس أداء المصرف الفعلي مقارنةً مع استراتيجياته المخططة، ولتقييم مدى كفاية إجراءات تقييم رأس المال الداخلي لديه.

أولاً: على مستوى أنشطة العمل: تعتمد فعالية استخدام مفهوم رأس المال الاقتصادي، على مستوى أنشطة المصرف، على مدى استجابة رأس المال لامتصاص الخسائر الناتجة عن القرارات المتخذة. يُقِيم نجاح أو فشل بيئة رأس المال الاقتصادي في المصرف من خلال إدراك المدراء التنفيذيين لتغيرات رأس المال الاقتصادي للمصرف والناتجة عن تغير مخاطر النشاط، على سبيل المثال تغير المخاطر المرتبطة بالنشاط الائتماني (كالمخاطر الناتجة عن تغير إدارة المحفظة الائتمانية، أو أسلوب التسعير المبني على المخاطر، أو حصة العميل في السوق، أو الحد الأقصى للمحفظة الائتمانية، أو عن عدم كفاية الدراسة التحليلية لربحية العميل).

ثانياً: على مستوى المصرف: يستخدم رأس المال الاقتصادي لقياس وتقييم ومتابعة ومراقبة: أ- الأنواع المختلفة للمخاطر، ومن أهم المخاطر التي يشملها مفهوم رأس المال الاقتصادي وهي مخاطر الائتمان (من ضمنها مخاطر التركزات)، مخاطر السوق (تتضمن مخاطر سعر الفائدة في المحفظة المصرفية)، مخاطر التشغيل. ب- المخاطر المختلفة لأنشطة العمل، والتي تتضمن المخاطر الإستراتيجية، المخاطر الائتمانية للأطراف ذوي العلاقة، مخاطر التأمين¹.

10: Rang of practice and issues in economic capital frameworks, Basel Committee on Banking Supervision, p 9-14. مرجع سبق ذكره

3. دور اختبارات الضغط بتقييم رأس المال الاقتصادي:

من أهم أهداف اختبارات الضغط هو تقييم كفاية رأس المال المحتفظ به من قبل المصرف لتغطية مخاطر التدهور الاقتصادي أو التطورات المعاكسة للمخاطر الأخرى، إضافةً إلى تغطية المخاطر غير المغطاة وفق نماذج إدارة المخاطر المعتمدة من قبل إدارة المصرف.

ووفقاً للدعامة الثانية لاتفاقية بازل 2 (المراجعة الرقابية) تعتبر اختبارات الضغط أداة لتقييم:

➤ تأثير الأحداث المعاكسة أو التغير في ظروف السوق الحالية، مثل عدم قدرة الأطراف ذوي العلاقة على الوفاء بالتزاماتهم المالية، على مخاطر المصرف وكفاية أمواله الخاصة.

➤ كفاية رأس المال الداخلي للمصرف (ICAAP)، حيث تساعد اختبارات الضغط على:

أ. تحديد رأس المال المناسب لعمل المصرف، باعتبار أن اختبارات الضغط قادرة على:

1. التخلص من محدودية نماذج إدارة المخاطر المعتمدة لدى المصرف.
 2. تساعد إدارة المصرف على إدراك مدى إمكانية تأثير مخاطر معينة على رأس مال المصرف.
 3. توضيح العلاقات الداخلية بين المخاطر.
 4. تعريف تأثير تلك الاختبارات على رغبة المصرف بتحمل المخاطر.
- ب. التحوط من المخاطر المستقبلية للأنشطة أو العمليات ذات المخاطر الجوهرية¹.

6. محدودية اختبارات الضغط

على الرغم من أهمية اختبارات الضغط في عالم المصارف، إلا أن هناك عديد من نقاط الضعف ومنها:

أ- عدم قدرة اختبارات الضغط على تحديد احتمالية الحدث، حيث أنها تساعد على تقدير حجم التعرضات للمخاطر خلال أحداث معينة، فهي قادرة على الإجابة عن السؤال "كم ممكن أن نخسر" "How much could be lost"، في حين أنها غير قادرة على الإجابة عن السؤال الأكثر دقةً من السؤال السابق وهو "كم من المؤكد أن نخسر" "How much is likely to be lost".

ب- ارتفاع تكلفة تنفيذ اختبارات الضغط، وبشكل خاص تكلفة تجميع البيانات وإعادة تقييم الخيارات المركبة.

ج- عدم قدرة المصارف على تصميم سيناريوهات تربط بين مخاطر السوق والائتمان بطريقة نظامية، بالرغم من الجهود المبذولة بخصوص ذلك من قبل المصارف.

¹ [http://www.fsiconnect.org/basel/stress testing](http://www.fsiconnect.org/basel/stress%20testing)

- د- صعوبة تطبيقها على بعض نشاطات المصرف الأخذ بالمخاطر (Risk-taken)¹.
- ه- اعتمادها على الحكم الشخصي، حيث أن أغلبية سيناريوهات اختبارات الضغط والقرارات المتخذة بناءً على نتائج تطبيق تلك السيناريوهات تعتمد على تجربة وحكم مدراء المخاطر.
- حيث تعتمد اختبارات الضغط (ذات النظرة المستقبلية) على خبرة مدراء المخاطر عن تحديد عناصر الخطر التي سيتم ضغطها، آلية دمج عناصر الخطر التي سيتم ضغطها، تحديد المدى الزمني للسيناريوهات المطبقة، والوقت المناسب لتطبيقها.
- كما يعتمد مدراء المخاطر بعد تحديد الخيارات السابقة، وبناءً على نتائج اختبارات الضغط، على حكمهم الشخصي بتحديد طرق إدارة مخاطر النشاطات التي تولدت نتيجة تطبيق اختبارات الضغط
- و- صعوبة تطبيقها على النشاطات التي اعتمدت على أنظمة معلومات مختلفة داخل وحدة النشاط².

¹ <http://www.fsiconnect.org/Stress Testing- An Introduction>

² Musa, Taher, Modern Risk Management, Banking And Finance, Union of Arab Banks, Lebanon, Beirut, 2004,P149

المبحث الثاني

تقنيات اختبارات الضغط ومستوياتها

1. تقنيات اختبارات الضغط:

غالباً تقسم تقنيات اختبارات الضغط إلى نوعين وهما اختبار الحساسية وتحليل السيناريوهات، حيث يحدد اختبار الحساسية تأثير التغير في إحدى عوامل الخطر على أداء محفظة المصرف أو أحد نشاطات المصرف، وهو أكثر التقنيات شيوعاً. أما تحليل السيناريوهات فيحدد تأثير تغيير مجموعة من عوامل الخطر على أداء المصرف والتي تعكس حدث ما تعتقد إدارة مخاطر المصرف أنه ممكن حدوثه مستقبلياً.

كما يعتمد مدراء المخاطر على أسلوب الحد الأقصى للخسائر (A Maximum Loss Approach)، ونظرية القيمة القصوى (The Extreme Value Theory) لإجراء اختبارات الضغط، والتي تم تصنيفهم كأحد تقنيات اختبارات الضغط.

1-1: اختبار الحساسية (Sensitivity Test)

1. استخدامات اختبار الحساسية:

تستخدم اختبارات الحساسية لدراسة تأثير سلسلة من التحركات قصيرة الأجل أو التاريخية لأحد عوامل الخطر أو لمجموعة من عوامل الخطر المتعلقة مع بعضها، دون تحديد سبب تلك الحركات (predefined moves)، على قيمة محفظة المتاجرة، على سبيل المثال، بفرض أن عامل الخطر هو سعر الصرف، وفي هذه الحالة يمكن تغير سعر الصرف بنسبة $\pm 4\%$ أو 6% أو 10% كصدمة لعامل الخطر.

كما تستخدم اختبارات الحساسية بشكل واسع على مستوى محفظة المتاجرة وأنشطة العمل، لقياس أثر التغير في عوامل الخطر المقبولة على أداء محفظة المتاجرة أو أنشطة المصرف.

وكبديل آخر، يمكن أن تعتمد اختبارات الحساسية على صدمات معيارية كتلك الصدمات التي حصلت في عام 1995 عن طريق (derivatives policy group)، حيث اعتمدت على منحنى العائد المتوازي¹ (parallel

¹. هو منحنى يصمم بناءً على تغير عوائد كل السندات بنفس الوقت صعوداً أو هبوطاً

yield- curve shifts) المحدد بـ 100 نقطة أساس وافترضت تقلبات (زيادة ونقصان، +/-) لعوائد 3 أشهر بمقدار 20% وتقلب (زيادة ونقصان، +/-) لمؤشر سعر السهم بمقدار 10%.

2. عيوب اختبار الحساسية:

من أحد أهم عيوب اختبار الحساسية هو محدودية البيانات التاريخية والاقتصادية مما يجعلها غير نافعة لاتخاذ قرارات طويلة الأجل من قبل إدارة المخاطر، والعيب الأخرى هو، لبعض عوامل الخطر، عدم معقولية اعتمادها على عامل خطر واحد لأنه عندما يحدث حدث ضاغط يكون من النادر أن يتأثر به عامل خطر واحد فقط.

3. اختبار الحساسية كأداة لاختبار ضغط مخاطر الائتمان:

إن تصميم اختبارات حساسية مخاطر الائتمان باستخدام أسلوب المحفظة المصرفية (مخاطر الائتمان) يعتبر شكل من أشكال اختبار الحساسية. حيث تسمح اختبارات حساسية مخاطر الائتمان للمصارف بقياس تأثير تغير آلية قياس مخاطر الائتمان استجابة للافتراضات البديلة كاحتمالية التعثر (PDS)، والخسارة المحققة عند التعثر LGDs على أداء المحفظة المصرفية. على سبيل المثال، ضغط الخسارة المتوقعة ممكن أن تحسب بواسطة نظام تصنيف العملاء (التصنيف بالنقاط) (credit scoring system) عن طريق افتراض زيادة احتمالات التعثر بنسبة 30% أو بزيادة الخسارة المحققة بنسبة 10%.

حيث تقوم المصارف بمثل هذه التحليلات بهدف تزود الإدارة العليا ومجلس الإدارة بصورة عن المخاطر الائتمانية المتعلقة بالمحفظة المصرفية.

فأغلب أساليب المحفظة الائتمانية تسمح للمصارف بتقييم حساسية الخسارة المتوقعة (Expected -EL Loss) والخسارة غير المتوقعة (Unexpected Loss -UL) لتغيرات احتمالية التعثر مثلاً أو احتمالية تهجير المخاطر الائتمانية.

2-1: تحليل السيناريوهات (Scenario Analysis)

تعتبر تحليل السيناريوهات من تقنيات اختبارات الضغط الرائدة حالياً، حيث تهدف لتقييم مدى تأثير مجموعة من الظروف الخطرة والمحتملة الحدوث على أداء المصرف. فتحليل السيناريوهات يختص بالصدمات الخطرة التي يمكن أن تؤثر على مجموعة من عوامل الخطر السوقية مثلاً في نفس الوقت (على سبيل المثال، سعر السهم، سعر الصرف أو سعر الفائدة).

وقد تم تطوير تحليل السيناريوهات إما عن طريق الاعتماد على التجارب الماضية للأحداث الهامة وتسمى بالسيناريوهات التاريخية (مثل، مشكلة نمور آسيا عام 1997، مشكلة الديون الروسية عام 1998، هجمات 11 سبتمبر على الولايات المتحدة الأمريكية عام 2001) أو عن طريق افتراض أحداث معقولة لم تحدث بعد وتسمى السيناريوهات الافتراضية (مثل، التوقعات المتعلقة باقتصاديات الدول الناشئة، الكوارث الطبيعية). ومن الشائع أن يتم تطوير سيناريوهات تتضمن أحداثاً أو تغيرات تاريخية ولكنها لا ترتبط بحدث خاص وتسمى بالسيناريوهات الافتراضية أو المركبة، حيث أنها تستخدم في إدراج حجم التغير في عامل الخطر والعوامل الأخرى التي من الصعب قياسها. على سبيل المثال، الأحداث التاريخية المتعلقة بأسعار النفط، مثل صدمة أسعار النفط عامي 1973-1974، والتي استخدمت لتطوير سيناريوهات صدمة أسعار النفط الافتراضية، وفي كل الحالات يتم اختيار تلك السيناريوهات بناءً على ظروف السوق وحصة المصرف في السوق.

وتتجسد أهمية تحليل السيناريوهات عندما يتم تطبيقها خلال فترات دورية تسمح بمتابعة تعرضات المصرف بشكل مستمر¹.

1. السيناريوهات التاريخية:

تعكس السيناريوهات التاريخية الصدمات التي حصلت على أرض الواقع، حيث تم تعريف الأحداث الضاغطة سابقاً وتوضيح أثر تغيرات عوامل الخطر على تلك الأيام. على سبيل المثال، حادثة 19 أكتوبر عام 1987 التي انخفض خلالها سعر السهم (Dow) بمقدار 508 نقطة مسبباً خسارة بنسبة 22.6% من إجمالي قيمته. وحادثة عام 1994 التي انخفضت فيه بعض أسعار السندات بنسبة 25% مما أدى إلى زيادة عائد سند الدولار لمدة 10 سنوات بنسبة 2%.

وهناك عدة ميزات وعيوب للسيناريوهات التاريخية:

أ- ميزات السيناريوهات التاريخية: هناك عدة ميزات للسيناريوهات التاريخية على اعتبار أنها تعكس أحداث ضاغطة فعلية ومنها:

➤ سهولة فهمها، فإذا افترضنا أن صدمة سوق الأسهم التي حدثت عام 1987 قد حدثت اليوم بصورة مقبولة، فالشركة تستطيع أن تحدد مقدار الخسارة بـ X مليون.

¹ <http://www.fsiconnect.org/ Stress Testing – An Introduction>

- أكثر مصداقيةً من وجهة نظر الإدارة العليا، لأن الأحداث التي تم افتراضها قد حدثت بالماضي فعلياً ومن المعقول افتراض تكرارها في المستقبل.
- أكثر وضوحاً من السيناريوهات الافتراضية.
- لا تتطلب جهداً كبيراً من مدراء المخاطر عند تصميمها بسبب اعتمادها على أحداث ضاغطة فعلية مما يمكن مدراء المخاطر بالتعمق في دراسة تفاصيلها بشكل أكبر.
- ب- **عيوب السيناريوهات التاريخية:** على الرغم من الميزات السابقة للسيناريوهات التاريخية، إلا أنها تتضمن عدداً من العيوب:
 - لا تأخذ بعين الاعتبار المخاطر المستقبلية التي تختلف عن المخاطر التاريخية، حيث تقوم المصارف بتحديد إمكانية تعرضها للمخاطر بالاعتماد على الصدمات التاريخية والتي قد تختلف عن المخاطر التي سيواجهها المصرف في المستقبل.
 - محدودية السيناريوهات التاريخية القابلة للتطبيق على الوضع الحالي، نتيجة تغير سلوك عوامل الخطر عما كانت عليه سابقاً.
 - عدم القدرة على مقارنة نتائج السيناريوهات التاريخية مع المخاطر الحالية.
 - عدم قدرتها على عكس التقنيات الحديثة للتحوط من المخاطر المالية.

2. تحليل السيناريوهات كأداة لاختبارات ضغط مخاطر الائتمان:

يمكن تصميم سيناريوهات مناسبة لقياس المخاطر الائتمانية للمحفظة المصرفية بالاعتماد على أحد الأسلوبين التاليين:

أ- الأسلوب المستند إلى أداء المحفظة (Portfolio-Driven Approach): حيث يقوم مدراء المخاطر بتحديد أثر تقلبات المخاطر في المحافظ المصرفية الحالية. على سبيل المثال، ممكن أن تختبر المصارف الخسائر الكبيرة الناتجة عن انخفاض أسعار العقارات مثلاً في مناطق معينة أو الناتجة عن عدم قدرة المقترضين في صناعة الخطوط الجوية مثلاً على الوفاء بالتزاماتهم.

وبتحديد تلك التقلبات، سيعمل مدراء المخاطر بالعودة إلى الأحداث الماضية وتصميم سيناريوهات معقولة وفقاً لتلك التقلبات الضاغطة بهدف قياس أثر تلك السيناريوهات على أداء المحفظة المصرفية.

ب- الأسلوب المستند إلى حدث معين (Event-Driven Approach) : وفقاً لهذا الأسلوب، يتم تصميم سيناريوهات تعتمد على أحداث معقولة واختبار آلية تأثير تلك السيناريوهات على عوامل الخطر المناسبة في محفظة المصرف.

فالسيناريوهات المستخدمة كاختبارات ضغط للمحفظة المصرفية، وفقاً لهذا الأسلوب، غالباً ما تعتمد على افتراض تغير في بيئة الاقتصاد الكلي العالمي. وهذا ليس بالأمر الغريب لأن مخاطر الاقتصاد الكلي غالباً هي مخاطر أساسية للمحفظة الائتمانية المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق (ليس بغرض المتاجرة). فصدمة عوامل الخطر تتضمن إجمالي الناتج المحلي، معدل البطالة، التضخم، معدل سعر الفائدة وأسعار الأسهم لعدد من الدول. وغالباً تصمم تلك السيناريوهات بطلب من الإدارة العليا وتعديل تبعاً للمستجدات الحالية، مثل مؤشرات بداية ضغوط مالية مؤدية لأزمات ائتمانية (ضغوط ائتمانية) أو تراجع اقتصادي¹.

3-1: أسلوب الحد الأقصى للمخاطر (A Maximum Loss Approach):

يهتم هذا الأسلوب بتقييم مخاطر المحفظة المصرفية من خلال تحديد احتمالية تأثير تغير عدد من عوامل مخاطر السوق على أداء المحفظة المصرفية، فمدراء المخاطر الذين يستخدمون هذا الأسلوب لا يعتمدون فقط على نتائجه لتحديد حدود التعرضات للمخاطر بل يعتمدون أيضاً على نتائج صدمة تلك العوامل.

4-1: نظرية القيمة القصوى (The Extreme Value Theory):

تعرف على أنها: طريقة أو أسلوب لتحديد مخاطر تحقيق خسائر في ظل ظروف خطرة محتملة الحدوث.

وتعتبر نظرية القيمة القصوى نظرية إحصائية تعكس سلوك أكبر وأصغر قيم محتملة بمنحى التوزيع الطبيعي، ومن أهم نقاط ضعف تلك النظرية هي عدم تناسبها مع حالات عديدة من عوامل الخطر الناتجة عن توزع العوائد الأساسية. فغالباً لا تبني افتراضات تلك النظرية على الربط بين علاقة الأحداث الضخمة بوقت حدوثها (النتبؤ الخطر قبل حدوثه)، وبالرغم من ذلك تعتبر نظرية القيمة القصوى أفضل تقنيات اختبارات الضغط لقدرتها على الربط بين احتمالية الحدث ونتائج اختبارات الضغط ذلك الحدث².

¹ <http://www.fsiconnect.org/> Stress Testing – An Introduction.

² Musa, Taher, Modern Risk Management, Banking And Finance, P 146-147 مرجع سبق ذكره

2. مستويات اختبارات الضغط والحدث:

1-2: مستويات اختبارات الضغط:

يتم تطبيق اختبارات الضغط على ثلاث مستويات، على مستوى محفظة (متاجرة أو المحفظة المصرفية) الفردية أو الجزئية (Micro) الخاصة بكل مصرف، وعلى المستوى الكلي (Macro) من خلال تقييم أثر المتغيرات الاقتصادية على استقرار النظام المالي، وعلى مستوى (Macro-Micro) من خلال تقييم أثر تغير مؤشرات الاقتصاد الكلي على مخاطر الائتمان للمصرف.

1. اختبارات الضغط على مستوى المحفظة الجزئية أو الفردية (Micro):

صممت اختبارات ضغط مخاطر الائتمان على مستوى المحفظة المصرفية لفحص التقلبات التي يمكن أن تواجه المصرف وغير المتضمنة في نماذج إدارة المخاطر الكمية، حيث تعتبر اختبارات المحفظة المصرفية أداة مكملية لمخرجات النماذج الكمية لإدارة المخاطر المطبقة من قبل المصرف.

تركز اختبارات الضغط على مستوى المحفظة على محفظة المتاجرة السوقية حيث أكدت المسموحات التي أجرتها لجنة النظام المالي العالمي أن أكثر من 80% من اختبارات الضغط صممت على مستوى محفظة المتاجرة. أما بالنسبة لاختبارات ضغط مخاطر تمويل السيولة ومخاطر التشغيل فقد طبقت بشكل نظامي من قبل أقسام المؤسسات المختلفة من خلال اختبارات ضغط مخاطر السوق.

وقد أكدت العديد من الشركات المالية ومشاركي السوق على الحاجة لتطوير اختبارات ضغط خاصة بمحفظة القروض. حيث أن المخاطر المتعلقة بمحفظة القروض تهدد قدرة العديد من المصارف على الاستمرار، وتوضح ذلك من خلال تراجع تطور أداء المصارف في المناطق الجغرافية التي تعاني من مخاطر سوقية ناتجة عن صعوبة تسعير القروض تبعاً لأحدث المعلومات المتاحة في سوق المحفظة المصرفية وإلى تراكم بيانات غير فعالة.

ودائماً يسعى مدراء المخاطر إلى إيجاد ترابط بين مخاطر محفظة المتاجرة والمحفظة المصرفية، إلا أن هناك عدة عوامل حدثت من الجهود المبذولة لتطوير اختبارات ضغط متكاملة لكل من محفظة المتاجرة والمحفظة المصرفية ومنها محدودية أسواق المتاجرة لبعض المنتجات، أو اختلاف الهياكل التنظيمية

للمصارف. وعلى المستوى العام، هناك نقص في الأنظمة المعلوماتية المطلوبة لتوفير تقارير متكاملة عن المخاطر التي تتعرض لها المصارف، أو توفير بيانات تاريخية متكاملة كافية.

2. اختبارات الضغط على المستوى الكلي (Macro) :

يعتبر استقرار النظام المالي العالمي من أهم العوامل المؤثرة على أداء الاقتصاد الكلي، فالأزمة المالية العالمية عام 1990 زادت من صعوبة تحقيق ذلك الهدف بسبب زيادة تدفقات رأس المال عبر الحدود مما جعل النظام المالي للعالم قابلاً للتغير تبعاً لتغير آراء المستثمرين في العالم. وقد استجابت السلطات الرقابية للقطاع المالي للتحديات الحالية بطريقتين، الأولى بتشجيع المؤسسات المالية لتوظيف نماذج معقدة لإدارة المخاطر. والثانية بزيادة تركيز المصارف المركزية ومراقبي القطاع المالي على المطالبة بأنظمة لقياس المخاطر قابلة للتعديل.

من أهم الأدوات المستخدمة لتقييم استقرار القطاع المالي هو إجراء اختبارات ضغط لحساسية أنظمة المؤسسات المالية لأحداث الاقتصاد الكلي المعاكسة. لذلك قامت المصارف المركزية ومراقبو القطاع المالي بزيادة استخدام هذه النماذج عند تقييم الأضرار الممكنة على النظام المالي المحلي.

وتعتبر اختبارات الضغط على المستوى الكلي من أهم المكونات الأساسية لبرنامج تقييم القطاع المالي المعد من قبل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي. حيث هدفت تلك المهمة إلى تقييم المخاطر الأساسية للدول التي شملت ضمن نطاق مهمتها وذلك بافتراض زيادة تقلبات عوامل الاقتصاد الكلي المرتبطة مع بعضها، ومن ثم تقييم أثر تلك الافتراضات الضاغطة على النظام المالي للدولة من خلال الاعتماد على سيناريوهات مبنية على نقاشات مع السلطات حول مخاطر السوق والاقتصاد الكلي. حيث أن هذه الطريقة الموحدة لاختبارات الضغط للمؤسسات سهلت من عملية تجميع نتائج الاختبارات وزودتهم بمعلومات عن مخاطر قابلة للمقارنة عبر المؤسسات، كما أن هذه الطريقة ساعدت في زيادة الخبرة بتقييم المخاطر من قبل المراقبين والمؤسسات بالإضافة إلى إدراك السلطات الرقابية لإجمالي المخاطر التي سيتعرض لها الاقتصاد.

وعلى الرغم من عيوب اختبارات الضغط على المستوى الكلي (بيانات غير كافية، قلة زمن ومصادر البيانات، نقص الخبرة) إلا أنه يؤمن مقياساً كمياً لحساسية النظام المالي للصدمات المختلفة للاقتصاد والتي يمكن أن تستخدم مع تحليلات أخرى لاستخلاص معلومات عن استقرار النظام المالي بشكل عام.

3. اختبارات الضغط على مستوى (Macro-Micro) :

استجابة لمحدودية طرق أو أساليب قياس مخاطر الائتمان، تم تطوير الأبحاث لتقدير العلاقة بين ظروف الاقتصاد الكلي (لأنها غالباً هي مخاطر أساسية ترتبط بأداء المحفظة المصرفية المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق) والمحددات الأساسية لمخاطر الائتمان للمصرف، حيث تسعى المصارف لتقدير تلك العلاقة بشكل كمي مثل احتمالية التعثر (PDs) أو الخسارة المحققة عند التعثر (LGDs). وتعتبر تلك العلاقة شكلاً لاختبارات الضغط لمخاطر الائتمان والتي ستساعد المصارف على تحديد آلية تأثير السيناريوهات المرتبطة بالاقتصاد الكلي على مخاطر المحفظة.

فتردي نوعية الائتمان وزيادة معدلات التعثر تزداد بالظروف الاقتصادية الضاغطة، لذلك ممكن أن تؤثر تقلبات الاقتصاد الكلي على رأس المال الذي تحتاجه المصارف لمواجهة خسائر القروض الممكنة.

فصدمة متغيرات الاقتصاد الكلي مثل إجمالي الناتج المحلي، ومعدل الفائدة تؤثر على كافة مؤشرات مخاطر الائتمان (احتمالية التعثر، الخسائر المحققة عند التعثر، القيمة المعرضة للتعثر) والعناصر الأخرى المهمة في اختبارات ضغط المحفظة المصرفية، مثل التصنيف الداخلي واحتمالية تهجير تصنيف الدين.

تعتمد المصارف على طريقتين لأداء تلك الاختبارات وهما:

- أ- الطريقة الأولى تعتمد على العلاقة المباشرة بين عوامل خطر الاقتصاد الكلي واحتمالية التعثر والخسائر المحققة عند التعثر، والذي يمكن الاعتماد عليه لمراقبة مخاطر الأعمال يوم بيوم .
- ب- الطريقة الثانية تعتمد على العلاقة غير المباشرة بين عوامل خطر الاقتصاد الكلي واحتمالية التعثر والخسائر المحققة عند التعثر، حيث أن عوامل خطر الاقتصاد الكلي ستؤثر على قيمة الموجودات والتي بدورها ستؤثر على احتمالية التعثر والخسائر المحققة عند التعثر، ويمكن تطبيق هذه الطريقة بالاعتماد على النموذج الاقتصادي أو على حكم الخبرة.

وغالباً يتم تصميم اختبارات الضغط على المستوى الجزئي أو الفردي الخاص بالمصرف (Micro) لسببين:

1. محدودية البيانات.
2. أن بعض المصارف تعتقد أن العلاقة بين (Macro-Micro) نافعة لأهداف الأبحاث وليس لمراقبة مخاطر الأعمال يوم بيوم.

2-2: المدى الزمني (Time Horizons)

يعتبر المدى الزمني النموذجي لتطبيق اختبارات ضغط مخاطر الائتمان للمحفظة المصرفية من سنة إلى خمس سنوات، حيث يجب أن يغطي تحليل مخاطر الائتمان للمحفظة المصرفية الوقت الأفقي المحدد له.

وباعتبار أن مخاطر الائتمان متعلقة تقريباً متعلقة بمخاطر الاقتصاد الكلي، وأن التأثير المباشر لصدمة الاقتصاد الكلي ممكن أن تكون ذات تأثير أعمق على أداء المحفظة المصرفية، لذلك يمكن زيادة المدى الزمني المستخدم لإظهار الأثر الكامل على المحفظة المصرفية. وبالمقابل يمكن تقليص المدى الزمني عند اختبار تأثير الأحداث التي يمكن أن تتطور فجأة، مثل الأحداث الإرهابية، لإظهار أثرها قصير الأجل.

فالاختيار الأفضل للمدى الزمني لاختبارات ضغط المحفظة المصرفية يجب أن يتعلق بوسطي طول الدورة الائتمانية وأن يعكس درجة عدم السيولة وفترة استحقاق موجودات المحفظة.

كما ينتج عن الزيادة المبالغة بالمدى الزمني لاختبارات ضغط مخاطر الائتمان للمحفظة المصرفية محددات عديدة ومنها:

- أ- صعوبة احتساب احتمالية تغير مخاطر المحفظة.
- ب- صعوبة اختيار طريقة تقييم عوامل الخطر عبر الزمن.
- ج- تأثر المخاطر الائتمانية التي تواجه أكبر المؤسسات المالية بعوامل الخطر العالمية.
- د- عدم جدوى القرارات المتخذة بناءً على خبرة مدراء المخاطر، وذلك نتيجة تفاعل عوامل الخطر مع بعضها عبر الزمن¹.

2-3: مستويات الحدث

إن تحليل التوقعات هو شكل لاختبار الحساسية، ويصوغ المحلل مجموعة من الافتراضات التي تثبت العلاقات بين البنود المختلفة في الميزانية وقائمة الدخل، وكحد أدنى، يجب الأخذ بعين الاعتبار ثلاثة سيناريوهات وهي:

- أ- سيناريو أفضل حالة: وتحقق فيه تحسينات مثلى في الأداء المخطط والاقتصاد.
- ب- سيناريو أسوأ حالة: ويمثل البيئة ذات التأثير السلبي المحتمل الأكبر على الإيرادات و الميزانية العمومية.
- ج- السيناريو المرجح حدوثه: ويمثل التسلسل الأكثر معقولية للأحداث الاقتصادية واتجاهات الأداء.

¹ <http://www.fsiconnect.org/Stress> Testing- Credit Risk.

وتشكل التنبؤات الثلاثة البديلة للاحتياجات من القروض والتدفقات النقدية مجموعة من النتائج المحتملة، والتي يستدل منها على مدى المخاطرة التي ينطوي عليها الائتمان. وبإمكان المحللين أن يستخدموا هذه السيناريوهات البديلة للوقوف على ما إذا كان القرض سيسدد خلال فترة زمنية معقولة في ظل ظروف أقل جودة¹.

¹ حماد، طارق عبد العال، إدارة المخاطر (أفراد- إدارات- شركات- بنوك)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 346-347

المبحث الثالث

نماذج وأنظمة اختبارات ضغط مخاطر الائتمان

1. نماذج وأنظمة قياس مخاطر الائتمان للمحفظة المصرفية

تتضمن الطرق أو النظم التقليدية لقياس المخاطر الائتمانية للمحفظة المصرفية نظامين وهم النظام المعتمد على الخبرة ونظام تصنيف العملاء (التصنيف بالنقاط) (Credit Scoring System)، إلا أنه من نقاط ضعف تلك الأنظمة أنها لا تأخذ بعين الاعتبار تركيبة محفظة القروض للمصرف عند تقييم المخاطر الائتمانية للتعرضات الجديدة بعكس النموذج الحديث لقياس مخاطر الائتمان (نموذج مخاطر ائتمان المحفظة: Portfolio Credit Risk Models)، الذي طور منذ بداية عام 1990 وتضمن عدد من النماذج التي أخذت بعين الاعتبار انتشار المخاطر الائتمانية للمحفظة واهتمت بأثر التنويع عند قياس المخاطر الائتمانية الإضافية المتعلقة بالتعرضات الجديدة على أداء المحفظة المصرفية.

1-1: النظام المعتمد على الخبرة (Expert System):

يعتمد القرار الائتماني بناءً على النظام المعتمد على الخبرة على معايير تعكس الخبرة السابقة في مجال المؤسسات المالية وخبرة الأشخاص مقيمي الائتمان أو مكتب الإقراض، حيث يهتم مكتب الإقراض بإعطاء أوزان ترجيحية لعوامل خطر محددة تزودهم بنظرة نوعية عن العملاء تعتبر مؤشراً هاماً يساعد على اتخاذ قرار بمنح القرض أو لا، أو بتخفيض السقف لائتماني للعميل.

وهناك ثلاثة معايير ائتمانية (عوامل خطر) يمكن أن يعتمد عليها مكتب الإقراض عند اتخاذ القرار الائتماني:

- أ- الشخصية: وتعكس رغبة العميل بدفع التزاماته.
- ب- المقدرة: تعكس قدرة العميل على دفع التزاماته.
- ج- الضمانات: تعكس الكفالات أو الضمانات المقدمة من قبل العميل.

وفي بعض الأحيان يتم أخذ معيارين إضافيين:

- أ- رأس المال: هو مقياس آخر لقدرة العميل على دفع التزاماته.
- ب- الظروف المحيطة: أي الوضع الحالي للظروف الاقتصادية.

هناك عديد من السيناريوهات الضاغطة الممكن تطبيقها وفق هذا النظام لقياس مخاطر الائتمان منها سيناريو التدهور الاقتصادي، على سبيل المثال: إذا شك مدراء المخاطر بوجود عجز بقدرة أو رغبة عدد من المقترضين بخدمة دينهم، فإن مدير المخاطر سيطلب من محلي الائتمان بالمصرف مراجعة ظروف المقترضين المشكوك بهم (متضمنة تقييم لقيمة الضمانات) والتنبؤ بالخسائر وفقاً للسيناريو المطبق، وبطريقة مماثلة إذا شك مدير المخاطر بأن المقترضين المنتمين لقطاع اقتصادي معين يواجههم مشاكل بسبب عوامل خاصة بالصناعة، فمدير المخاطر سيطلب من محلي الائتمان بالمصرف التنبؤ بالخسائر لكل المقترضين بذلك القطاع أو المعرضين له.

إن أداء اختبار الضغط بهذه الطريقة سيستنزف كثيراً من الوقت. حيث يجب على محلي الائتمان حساب خسائر الضغط لكل مقترض ومن ثم إجمالي خسائر الضغط الفردية للحصول على خسائر الضغط لكامل المحفظة. لهذا السبب (خاصة في المؤسسات المالية الكبرى)، يتم تطبيق هذا النظام لحساب خسائر الضغط لأهم العملاء، وربما يستخدم للعملاء ذوي التصنيف المنخفض. بينما يتم حساب تأثير أغلبية العملاء بالأحداث الضاغطة باستخدام نظام آخر.

ومن أهم عيوب استخدام النظام المعتمد على الخبرة:

- أ- صعوبة تقييم بعض عوامل الخطر الرئيسية.
- ب- عدم وضوح الأوزان الترجيحية المناسبة لعوامل الخطر الرئيسية.
- ج- عدم سهولة (بالنسبة للخبراء) تحويل آراء الخبراء لسيناريوهات أكثر واقعية، كاحتمالية عدم قدرة المقترضين على الوفاء بالتزاماتهم وفقاً للشروط المتفق عليها.

1-2: نظام تصنيف العملاء (التصنيف بالنقاط) (Credit Scoring System)

يعتمد هذا النظام على تحديد المتغيرات المؤثرة على احتمالية تعثر المقترضين المصنفين ومن ثم تحديد أوزان المخاطر المتعلقة بكل متغير، وذلك بناءً على رأي الخبراء أو بالاعتماد على الطرق الإحصائية.

وبالرغم من عدم وضوح المتغيرات المؤثرة على احتمالية التعثر، إلا أن أغلب الدراسات تعتمد على بعض المقاييس كالرافعة المالية، السيولة، والربحية. وعلى مستوى المصرف يمكن النظر إلى الموجودات السائلة التي يحتفظ بها المصرف أو حجم ديونه كمؤشر لاحتمالية تعثر العملاء.

حيث تستخدم احتمالية التعثر الناتجة عن هذا النظام لحساب الخسارة المتوقعة لمحفظه القروض (مجموع الخسائر المتوقعة للتعرضات الائتمانية لكل مقترض)، وذلك من خلال ضغط احتمالية التعثر (PDs) ومن ثم احتساب أثرها على الخسائر المتوقعة (ELs) وفق المعادلة التالية:

$$ELs = EAD * LGD * PDs$$

EAD: قيمة التعرض عند التعثر.

LGD: الخسارة المتوقعة عند التعثر.

PDs: احتمالية التعثر.

فعلى سبيل المثال، إذا شك مدير المخاطر بقدرة المقترض على خدمة دينه بسبب تدهور الظروف الاقتصادية، فسيتم تجسيد ذلك من قبله بزيادة احتمالية التعثر وحساب الخسائر المتوقعة المتعلقة به. وهنا يمكن استخدام حكم الخبراء لتقرير حجم الصدمة المطبقة على احتمالية التعثر لمختلف المقترضين. وبشكل بديل، إذا تم احتساب احتمالية التعثر بالاعتماد على نموذج كمي (كمعادلة للربط بين المتغيرات الاقتصادية كمعدل النمو الاقتصادي وسعر الفائدة)، عندها يتم ضغط عوامل النموذج للوصول لاحتمالية التعثر المتعلقة بالخسائر المتوقعة.

ورغم أن نموذج نظام تصنيف العملاء أكثر منطقية من النظام المعتمد على الخبرة نتيجة استخدامه للطرق الإحصائية، إلا أنه يتضمن عدة عيوب:

- أ- عدم قدرته على إعطاء معلومات عن الخسارة غير المتوقعة لمحفظه القروض.
- ب- يتم تقدير الخسائر المتوقعة بالاعتماد بشكل كبير على تقدير احتمالية التعثر التي من الصعب تحديدها بشكل دقيق.

3-1: نماذج المخاطر الائتمانية للمحفظة (Portfolio Credit Risk Models):

منذ بداية عام 1990، تم تطوير عدد من نماذج المخاطر الائتمانية لتأخذ بعين الاعتبار المخاطر الائتمانية لتوزيع المحفظة بشكل يساعد على قياس أثر التنويع على أداء المحفظة المصرفية. فالمخرجات الرئيسية لهذه النماذج هي الخسائر الناتجة عن توزيع التعرضات الائتمانية للمحفظة، والتي تتولد عبر طرق اصطناعية. حيث تساعد هذه النماذج على حساب الخسائر المتوقعة وغير المتوقعة للمحفظة عند أي مستوى ثقة من خلال توزيع الخسائر.

ويتم تقييم المخاطر الداخلية لأغلب المصارف باستخدام نماذج المخاطر الائتمانية للمحفظة ومفهوم رأس المال الاقتصادي. وتقسم نماذج المخاطر الائتمانية للمحفظة إلى: النموذج المبني على حقوق الملكية والنموذج المبني على التصنيف.

1. نموذج مخاطر الائتمان للمحفظة المبني على حقوق الملكية (Equity- Based Portfolio Credit Risk Models):

يعتمد هذا النموذج على فرضية امتلاك مالكي الشركة لخيار الاسترداد مقابل موجودات الشركة بسعر التنفيذ الذي يساوي القيمة الاسمية للالتزامات الدين، لأن الملاك ليس لديهم خيار بإعادة الدفع لحاملي السندات (المقرضين)، مما يضمن أنه في حالة التعثر سيستملك المقرضين موجودات الشركة.

ومن غير المنطقي أن يتعثر مالكو الشركة طالما أن القيمة السوقية لموجودات الشركة تزيد عن القيمة الاسمية لديون الشركة، حيث أنه إذا دفع مالكو الشركة لحاملي السندات واحتفظوا بالفرق الإيجابي بين القيمة السوقية لموجودات الشركة والقيمة الاسمية لديون الشركة فلن يتعثروا، لذلك فإن احتمالية التعثر يمكن أن نحصل عليها عن طريق احتساب احتمالية أن تكون القيمة السوقية لموجودات الشركة أقل من القيمة الاسمية لديون الشركة وقت الاستحقاق.

حيث يتم تصميم اختبارات ضغط مبنية على افتراض أن القيمة السوقية لموجودات الشركة أقل من القيمة الاسمية لديون الشركة وقت الاستحقاق. وهو أمر صعب احتسابه (احتمالية التعثر) بسبب صعوبة حساب القيمة السوقية لموجودات الشركة في المستقبل.

وهناك عدد من الطرق المختلفة التي تتغلب على صعوبة احتساب القيمة المستقبلية للموجودات الشركة وهي:

➤ نظرية خيارات التسعير: تستخدم هذه النظرية للتوصل لقيمة الأصول وتقلبات سلوك أسعار حقوق الشركة وحجم خصومها. وتفترض أن القيمة السوقية المستقبلية لموجودات الشركة لديها توزيعات إحصائية يمكن تحديدها عن طريق احتساب قيمة الموجودات الحالية و تقلباتها. حيث تعتبر هذه المعلومات كافية لتقدير قيمة الموجودات واحتمالية انخفاض قيمة الموجودات تحت حد التعثر في فترة مستقبلية معينة لأي شركة يتم المتاجرة بأسهمها.

➤ علاقات عوامل الخطر: يمكن حساب قيمة الموجودات عن طريق افتراض ارتباط قيمة الموجودات

بعوامل خطر خاصة، على سبيل المثال، اقتصاد السيارات لشركة محركات fictional، حيث يمكن

قياس قيمة موجودات تلك الشركة من خلال المعادلة التالية:

قيمة موجودات الشركة = مؤشر المنتجات الصناعية الألمانية * 0.8 + مؤشر المنتجات الصناعية
للولايات المتحدة * 0.2 + مخاطر اقتصاد السيارات.

تعطي هذه المعادلة القيمة السوقية لموجودات اقتصاد السيارات والتي تساوي الوزن الوسطي لمؤشر

المنتجات الصناعية في ألمانيا والولايات المتحدة، والتي يفترض أن تكون منشورة، و بالإضافة إلى

المتغيرات الواضحة. وبوجود حد تعثر مفترض يمكن الحصول على احتمالية التعثر لأي شركة

خاصة، ترابطات تهجير التصنيف، احتمالية تعثر المقترضين، وخسائر المحفظة.

➤ العائد على حقوق الملكية: يعطي عائد حقوق ملكية الشركة وتقلباتها مؤشراً لعائد الموجودات.

حيث يتم احتساب احتمالية التعثر بواسطة تحديد احتمالية انخفاض القيمة السوقية لموجودات الشركة

إلى ما دون حد التعثر.

2. نموذج مخاطر الائتمان للمحفظة المبني على التصنيف (Rating- Based Portfolio Credit Risk)

:(Models)

يتم من خلال هذا النموذج تقدير احتمالية التعثر أو التصنيف الائتماني لكل مقترض واستنتاج توزيع

الخسائر للمحفظة ككل، بالاعتماد على الطرق الاصطناعية، وذلك بالاعتماد على تطبيق نموذج

التعثر (Default-Model) يستخدم لاحتساب الخسائر التي تنتج عن التعثر فقط، أو بتطبيق نموذج

(Market-To-Market) يستخدم لاحتساب الخسائر أو الأرباح الائتمانية المتعلقة بالتحركات الدنيا أو العليا

لعدد من الحالات الائتمانية من خلال توزيع الخسائر.

والنموذج الشائع للمخاطر الائتمانية للمحفظة المبني على التصنيف هو المصفوفة الائتمانية التي تحتسب

توزيع الخسائر للمحفظة عن طريق التصنيف الائتماني لكل مقترض واحتمالية التهجير الائتماني (Credit

Migration).

هناك عدة خطوات لإجراء اختبارات ضغط للمحفظة الائتمانية بالاعتماد على نموذج التعثر (Default-Model):

الخطوة الأولى: هي معادلة تربط قيمة متغيرات الاقتصاد الكلي الرئيسية بالمؤشر الصناعي الخاص، Y_{jt} ، والتي تحدد بدورها احتمالية التعثر للشركات في كل صناعة.

$$Y_{jt} = B_{j,0} + B_{j,1} * X_{1,t} + B_{j,2} * X_{2,t} + \dots + B_{j,k} * X_{k,t}$$

X_s : قيمة متغيرات الاقتصاد الكلي الرئيسية التي يمكن أن تتضمن معدل النمو الاقتصادي ومعدل البطالة.

B_s : معامل ارتباط قيمة المتغيرات الاقتصادية في الزمن t مع قيمة مؤشر القطاع z في الزمن t .

الخطوة الثانية: هي تقدير تطورات السلسلة الزمنية للاقتصاد الكلي الفردية التي تصف صحة الاقتصاد. والتي يمكن استكمالها أو إدراكها، على سبيل المثال، بواسطة استخدام إجراءات Autoregressive (أي استخدام الإحصائيات الماضية كأساس للتنبؤ بالبيانات المستقبلية) لتقييم كل متغير من متغيرات الاقتصاد الكلي. فمثلاً المتغير الأول للاقتصاد الكلي، X_1 ، يوصف بالمعادلة التالية:

$$X_{1,t} = K_{1,0} + K_{1,1} * X_{1,t-1} + K_{1,2} * X_{1,t-2} + e_{1,t}$$

حيث $K_{1,i}$: معامل الانحدار المقدر لعامل الاقتصاد الكلي الأول

$e_{1,t}$: الخطأ العشوائي.

الخطوة الثالثة: يمكن أن تعتمد اختبارات الضغط على صدمة حركة متغيرات الاقتصاد الكلي، والتي يمكن تحليلها بواسطة افتراض قيمة خاصة للخطأ العشوائي.

على سبيل المثال، إذا كان عامل الاقتصاد الكلي الأول هو معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، و تم افتراض أن قيمة $e_{1,t} = 2\%$ أي أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي سينخفض في الزمن t بنسبة 2% وبشكل مشابه ممكن حساب قيمة كافة متغيرات الاقتصاد الكلي المستقبلية بالاعتماد على نفس قيمة الخطأ العشوائي. كما يتم احتساب احتمالية التعثر لكل الصناعات خلال المدى الزمني المحدد بواسطة الطرق المعتمدة لحساب متغيرات الاقتصاد الكلي والصدمة المفترضة.

الخطوة الرابعة: أن الافتراضات المبنية بناء على حالة الاقتصاد الكلي، التي تم وصفها بواسطة عوامل الاقتصاد الكلي المتضمنة بالنموذج، تعتبر التعثرات أحداثاً مستقلة عبر المقترضين، والتي تسمح لافتراضات القيمة المحققة عند التعثر (LGD) لكل حدث أن تحدّد توزيع الخسائر الائتمانية للمحفظة.

حيث يمكن تقدير الخسائر المتوقعة وغير المتوقعة للأحداث الضاغطة من خلال توزيعات الخسائر، ومن ثم يتم ضغط قيمة الخسائر المتوقعة وغير المتوقعة مرة أخرى بالاعتماد على الصدمة المفترضة وإعادة تحليل القيم المختلفة للخسائر المحققة عند التعثر (التي تم الحصول عليها من خلال الصدمة الثانية) ومقارنة النتائج مع الوضع الأساسي.

الخلاصة: هذا المثال المعتمد على نموذج التعثر (Default-Model) ركز على المخاطر الائتمانية لمحفظة القروض، ولكن يمكن استخدام هذا النموذج لإجراء اختبارات ضغط لمخاطر الائتمان اعتماداً على نموذج (Market-To-Market)، فالدورة الاقتصادية للأعمال لها تأثير مهم على مصفوفة تهجير التصنيف. وبشكل خاص، النمو الاقتصادي القوي الذي يتعلق بتخفيض احتمالية التعثر وتخفيض احتمالية تدني الائتمان¹.

2. نموذج مخاطر الائتمان بناء على مسح نماذج السلطات الرقابية لاختبارات ضغط مخاطر الائتمان:

بناءً على المسح المعد من السلطات الرقابية تم تطوير نماذج اختبارات ضغط مخاطر الائتمان، والتي تعتبر العنصر الأساسي لمتطلبات اتفاقية بازل²، خاصةً أن تلك النماذج التي تستخدم لربط ضغوطات الاقتصاد الكلي مع مقاييس مخاطر الائتمان الخاصة بالمصرف، حيث اهتمت هذه السلطات بعلاقة macro to micro وقامت على تطوير نموذج خاص بها سمي بنموذج مخاطر الائتمان.

➤ نموذج مخاطر الائتمان (Credit-Risk Models):

تتطلب كل من النماذج الاقتصادية ونموذج القيمة المعرضة للخطر (VAR) طرماً لعكس عوامل الاقتصاد الكلي بمؤشرات يمكن أن تستخدم لتقدير أثر السيناريوهات الضاغطة على ميزانيات المصارف. فنماذج الاقتصاد الكلي لا تتضمن مقاييس لمخاطر الائتمان، لذلك فإن المرحلة الثانية لإجراءات اختبارات الضغط عادةً تتيح المجال لنماذج Auxiliary or Satellite لقياس ترابط مخاطر الائتمان مع عوامل نموذج الاقتصاد الكلي، وهكذا يتم عكس الصدمات الخارجية على شكل صدمة لموجودات المصرف.

¹ <http://www.fsiconnect.org/Stress> Testing- Credit Risk.

فنماذج تدني نوعية الائتمان، يتم ربط مقياس أداء القروض بمقياس ظروف الاقتصاد الكلي. فبتقرير عام 2001 للباحث (Blaschke) أعطى مثلاً عن هبوط أو تراجع نسبة القروض غير المنتجة مقابل تغير كل من معدل الفائدة الاسمي، معدل التضخم، الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، والشروط التجارية. فارتباطات تلك التغيرات يعطي تقديراً عن حساسية أداء القروض لعوامل الاقتصاد الكلي السابقة. حيث اعتمدت تلك الافتراضات على أن نوعية تلك القروض حساسة لدورة الاقتصاد الكلي، وأن إستراتيجية التقديرات تتطلب اختياراً للمتغيرات المالية والاقتصادية الأولية والتي تؤثر على مخاطر الائتمان مثل النمو الاقتصادي، معدل البطالة، معدلات الفائدة، أسعار الأسهم، و هوامش سندات الشركات المساهمة في مخاطر التعثر.

فنموذج Satellite لربط مخاطر الائتمان مع متغيرات الاقتصاد الكلي، يمكن أن يعتمد على بيانات المصارف الفردية ولكل مقترض على حدا. وفي 2007 تم تقسيم النموذج لنوعين: أحدهما يعتمد على بيانات أداء القروض كقيمة الديون غير المنتجة، مؤونات خسائر القروض، ومعدل التعثر التاريخي، والآخر يعتمد على البيانات الجزئية المتعلقة بمخاطر التعثر لقطاع الشركات و/أو القروض السكنية. حيث يعتبر حجر الزاوية لنماذج Satellite لمخاطر الائتمان المتعددة هو تقدير توزع خسائر المحفظة الائتمانية، التي تلخص مخاطر المحفظة العامة و تسمح بإجراء تقييم شامل لأثر الصدمة.

1. النموذج المعتمد على أداء القروض (Models Based on Loan Performance):

في هذا النموذج، تعد المتغيرات الرئيسية هي الديون غير المنتجة، مؤونة خسائر القروض، وتكرار التعثر تاريخياً. بالإضافة إلى عوامل الاقتصاد الكلي التي تتراوح عددها من متغيرين إلى خمسة متغيرات اعتماداً على البلد. وفي بعض الحالات يتم إضافة بعض المتغيرات المتعلقة بشكل مباشر بملاءة الشركات، مثل مقياس المديونية، وبحالات أخرى، يتم إضافة مؤشرات مخاطر الائتمان المعتمدة على السوق¹، مثل أسعار الأسهم وهامش سندات الشركات.

وبخصوص المستوى الإجمالي، وبالاعتماد على البيانات المتاحة، يمكن تطبيق النماذج المعتمدة على بيانات أداء القروض على المستوى الإجمالي، أو على مستوى الصناعة، أو على مستوى المصارف الفردية.

ومن أهم مشاكل هذا النموذج استخدام نماذج إحصائية خطية، فالمؤشرات الخطية يمكن أن تكون معقولة عندما تكون الصدمات صغيرة، ولكن عندما تكون الصدمات كبيرة تصبح عدم الخطية هي الأهم.

¹ متغيرات السوق مثل معدل الفائدة، معدل سعر الصرف، حقوق الملكية، وأسعار العقارات

2. النموذج المعتمد على بيانات المقترضين الفردية (Models Based on Data of Individual Borrowers):

يتضمن هذا النموذج مؤشرات مالية عديدة كمتغيرات توضيحية. وذلك في حال عدم تضمين النموذج لمتغيرات الاقتصاد الكلي. ويتم استخدام نموذج Satellite إضافي لربط المتغيرات المالية الكلية بالبيانات الخاصة بالمقترض.

في عديد من الدول، تم استخدام قاعدة بيانات سنوية لاحتمالية التعثر لشخصية المقترض بالنسبة لكافة الشركات والتي تتعلق مثلاً بحجم الشركة، عمرها، القطاع التي تنتمي له، المتغيرات المحاسبية التي تقيس ربحية الشركة، السيولة، والقوة المالية. وفي هذا النموذج يتم استخدام متغيرات الاقتصاد الكلي الرئيسية لتقدير قوائم الدخل والميزانيات المستقبلية (مثلاً، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي يستخدم كمؤشر لربحية الشركة) لكل شركة على حدة وحساب احتمالية التعثر الفردية. ومن ثم يتم تجميع النتائج لتقدير إجمالي خسائر القروض للقطاع المصرفي.

فالتطرق التي تستخدم البيانات السوقية المالية الحالية للتنبؤ بإفلاس الشركات (كمقارنة مع النموذج الذي يعتمد على القروض غير المنتجة ومؤونة خسائر القروض) بواسطة المدى الزمني المعطى يمكن أن تكشف عن مشاكل في محفظة القروض بوقت أبكر من تلك التي تعتمد على بيانات تصنيف القروض¹.

¹ Foglia, Antonella, Stress Testing Credit Risk: A Survey of Authorities' Approaches, International Journal of Central Banking, September 2009, vol.5 ,No.3, p 1-24

المبحث الرابع

مبادئ الممارسات السليمة لاختبارات الضغط والإشراف عليها

قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية بإصدار وثيقة بعنوان¹ " مبادئ الممارسات السليمة لاختبارات الضغط والإشراف عليها " والتي تضمنت مبادئ خاصة بالمصارف ومبادئ خاصة بالمراقبين

1. مبادئ ممارسات اختبارات الضغط للمصارف:

تقسم مبادئ ممارسات اختبارات الضغط للمصارف إلى مبادئ خاصة استخدام اختبارات الضغط وتكاملها مع حوكمة المخاطر، ومبادئ خاصة بطرق أو مناهج اختبارات الضغط واختيار السيناريوهات، ومبادئ خاصة بالتركيز على مناطق معينة.

أ- استخدام اختبارات الضغط وتكاملها مع حوكمة المخاطر

1. يجب أن تعتبر اختبارات الضغط جزء مكمل لإدارة المخاطر وحوكمة المصرف بشكل عام. بحيث تؤثر نتائج تحليل اختبارات الضغط على القرارات المتخذة على مستوى الإدارة المناسب، بما في ذلك قرارات الأعمال الإستراتيجية لمجلس الإدارة والإدارة العليا، التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند تحديد رغبة المصرف بتحمل المخاطر أو حدود التعرض للمخاطر، كما يجب أن تستخدم نتائج اختبارات الضغط لدعم تقييم استراتيجيات العمل طويلة الأجل، وإجراءات تخطيط السيولة ورأس المال. فمشاركة الإدارة العليا ومجلس الإدارة في برنامج اختبارات الضغط ضرورية لضمان أداء فعال لاختبارات الضغط.

تقع المسؤولية الأخيرة أو النهائية بتوفير برنامج اختبارات الضغط على عاتق مجلس الإدارة، بينما تقع مسؤولية الإدارة العليا بتنفيذ برنامج اختبارات الضغط وإدارته ومراقبته. فمشاركة الإدارة العليا ومجلس الإدارة لتنفيذ ذلك البرنامج سيضمن تعظيم فعالية استخدام اختبارات الضغط.

ويجب توضيح وتوثيق مبادئ ممارسات اختبارات الضغط ومناقشة الخيارات الخاصة بكل مستوى إداري بشكل يسمح لمجلس الإدارة العليا بالاطلاع على محدودية أداء اختبارات الضغط (الافتراضات الضمنية، الحكم عند تقييم تأثير اختبارات الضغط أو احتمالية حدوث الحدث)

¹ مرجع 18-3p, Basel Committee on Banking Supervision, Principles for sound stress testing practices and supervision, سبق ذكره

كما يجب على الإدارة العليا أن تحدد وتوضح رغبة المصرف بتحمل المخاطر وأن تأخذ بعين الاعتبار تأثير الأحداث الضاغطة على مخاطر محفظة المصرف ورغبة المصرف بتحمل تلك المخاطر، وأن تشارك بمراجعة وتدقيق السيناريوهات الممكنة وباستراتيجيات تخفيف المخاطر.

2. يجب أن يطبق المصرف برنامج لاختبارات الضغط يسمح بمراقبة ومتابعة المخاطر، ويؤمن بالتكامل مع أدوات إدارة المخاطر الأخرى (مثل القيمة المعرضة للمخاطر ورأس المال الاقتصادي) وجهة نظر متكاملة للمخاطر، ويساعد على تطوير إدارة السيولة ورأس المال ويشجع الاتصالات الداخلية والخارجية.

يعد برنامج اختبارات الضغط استراتيجية متكاملة لمقابلة مجموعة من الأهداف (إدارة المخاطر، إعداد استراتيجية المصرف بناءً على نتائج اختبارات الضغط...) من خلال تطوير وتنفيذ سلسلة من اختبارات الضغط المناسبة بواسطة وسائل المصرف المتاحة. حيث يجب أن تساهم اختبارات الضغط في نشاطات إدارة المخاطر وعلى مستويات إدارية مختلفة لمراقبة ومتابعة المخاطر، وذلك من خلال استخدامها لإدارة مخاطر الصفقات ومخاطر مجموعة من المقترضين أو أحد المقترضين، وإدارة مخاطر المحفظة المصرفية أو المتاجرة، ولتعديل إستراتيجية عمل المصرف، وبشكل خاص يجب أن تستخدم تلك البرامج للإشارة إلى تركيزات المخاطر الموجودة أو الممكنة.

كما يجب أن تؤمن اختبارات الضغط بالتكامل مع أدوات إدارة المخاطر الأخرى (مثل، القيمة المعرضة للمخاطر ورأس المال الاقتصادي) وجهة نظر متكاملة للمخاطر باعتبارها تكمل النماذج الكمية لإدارة المخاطر (نموذج VAR) والتي تعتمد على بيانات تاريخية، وتقديرات العلاقات الإحصائية. بشكل خاص، ويجب أن تؤمن مخرجات اختبارات الضغط رؤية عن مصداقية النماذج الإحصائية عند مستوى ثقة عالٍ.

وتسمح اختبارات الضغط بتطبيق صدمات لم تحدث سابقاً، حيث تستخدم لتقييم مدى قدرة النماذج على قياس التغيرات المحتملة في البيئة الاقتصادية والمالية، وللد من مخاطر المنتجات الجديدة غير الواضحة بسبب محدودية البيانات التاريخية وعدم خضوع تلك البيانات لفترات ضاغطة.

وتعتبر اختبارات الضغط جزءاً مكملًا لإجراءات تقييم كفاية رأس المال الداخلي للمصرف (ICAAP) والتي تطلب من المصارف تطبيق اختبارات ذات نظرة مستقبلية وصارمة بهدف تحديد الأحداث الخطرة أو التغيرات في ظروف السوق والتي يمكن أن تؤثر بشكل عكسي على أداء المصارف. ويجب أن تشكل

اختبارات الضغط أداة مركزية لتعريف وقياس وضبط مخاطر تمويل السيولة، أي لتقييم مدى كفاية سيولة المصرف في حال تعرض المصرف أو السوق لأحداث ضاغطة.

تلعب اختبارات الضغط دوراً مهماً في فهم المخاطر عبر المصرف (الاتصالات الداخلية). وبشكل مختلف عن النماذج الإحصائية، السيناريوهات ذات النظرة المستقبلية المعقولة ممكن الوصول لها بسهولة وبهذه الطريقة تساعد على تقدير تقلبات المخاطر وتقييم فعالية تلك السيناريوهات مقابل الأحداث الممكنة. كما تلعب اختبارات الضغط دوراً مهماً في الاتصالات الخارجية مع المراقبين لتقييم كفاية رأس المال النظامي والداخلي. كما تساعد إفصاحات المصرف عن نتائج اختبارات الضغط مشاركي السوق على فهم مخاطر المصرف وكيفية إدارتها بشكل أفضل، وتأمين معلومات داعمة مناسبة للحكم، من قبل طرف آخر، على تقييم المصرف لتأثيرات تلك الاختبارات، والحكم على صحة الافتراضات الأساسية والاستراتيجيات المستخدمة ومحددات الاختبار.

3. يجب أن يأخذ برنامج اختبارات الضغط نظرة شاملة للمصرف وأن يتضمن عدداً من التقنيات ووجهات النظر.

إن تحديد الأحداث الضاغطة بشكل مناسب، وتطبيق النماذج بشكل سليم، واستخدام نتائج اختبارات الضغط بشكل أفضل يتطلب تعاون خبراء مختلفين مثل مراقبي المخاطر، اقتصاديين، محللين ماليين، مدراء أعمال، والمتداولين (Trader). حيث يجب أن تتضمن برنامج اختبارات الضغط كافة آراء الخبراء المناسبة، وأن يتم تنظيم نقاشات فعالة بين هؤلاء الخبراء وذلك من قبل الوحدة المسؤولة عن تطبيق برنامج اختبارات الضغط، والرد على آرائهم، ومراجعة تلك الآراء ومقارنتها مع اختبارات الضغط الأخرى المناسبة ومن ثم تصميم وتطبيق اختبارات الضغط تضمن توازناً كافياً بين منافع وشمولية ومرونة تلك الاختبارات.

كما يجب أن يستخدم المصرف وجهات نظر متعددة وعدداً من التقنيات لكي يضمن تغطية شاملة لبرنامج اختبارات الضغط تتضمن تقنيات كمية ونوعية لدعم وتكملة استخدام نماذج إدارة المخاطر وتوسيع نطاق اختبارات الضغط ليشمل المناطق التي تعتمد فيها إدارة المخاطر الفعالة على استخدام كثير من الأحكام أو الآراء. كما يجب أن تتراوح اختبارات الضغط من اختبارات الحساسية البسيطة المعتمدة على تغير في عوامل الخطر الخاصة إلى اختبارات ضغط معقدة تعيد تقييم مخاطر المحفظة في ضوء التفاعلات بين

المخاطر الناتجة عن الأحداث الضاغطة. ويجب أن يتمتع برنامج اختبارات الضغط بدرجة مرونة مناسبة تسمح بتنفيذه خلال فترات زمنية نظامية.

4. يجب أن يمتلك المصرف سياسات وإجراءات مكتوبة لحوكمة برنامج اختبارات الضغط، كما يجب عليه توثيق أداء البرنامج بشكل مناسب.

يجب أن يتم إدارة برنامج اختبارات الضغط من خلال سياسات وإجراءات داخلية موثقة تتضمن ما يلي:

أ- نوع اختبارات الضغط والهدف الأساسي لكل عنصر في البرنامج.

ب- دورية تطبيق اختبارات الضغط التي تختلف اعتماداً على الهدف والنوع .

ج- تفاصيل منهجية كل عنصر، متضمنة منهجيات لتحديد السيناريوهات المناسبة ودور الخبرة فيها.

د- بعض الإجراءات العلاجية أو التصحيحية، اعتماداً على الهدف وعلى نوع ونتيجة اختبارات الضغط، متضمنة تقدير لجدوى الأفعال التصحيحية في حالة الضغط.

كما يجب أن يتمتع توثيق برنامج اختبارات الضغط بمرونة تسمح بتطبيق اختبارات ضغط بسرعة عند الحاجة، وأن تستجيب لحالات الخطر الطارئة. وأن يتم توثيق الافتراضات والعناصر الأساسية لكل تطبيق لاختبارات الضغط متضمنة سبب ونتائج السيناريوهات المختارة وحساسية تلك النتائج لتنوع وخطورة السيناريوهات، ونتائج تقييم الافتراضات الأساسية التي يجب أن تتجزأ بشكل نظامي أو في ضوء تغيرات الظروف الخارجية.

5. يجب أن يمتلك المصرف بنية تحتية سليمة ومرنة بشكل كافٍ لتلائم التغيرات الممكنة والمختلفة لاختبارات الضغط.

يجب أن تسمح تلك البيئة بتجميع تعرضات المصرف لعامل خطر أو منتج محدد، وتعديل المنهجيات لتلائم آلية تطبيق السيناريوهات الحديثة بالوقت الأمثل.

6. يجب على المصرف أن يحافظ ويحدث بيئة اختبارات الضغط. وتقييم فعالية برنامج اختبارات الضغط ومتانة المركبات الفردية الأساسية بشكل مستقل ونظامي.

يجب على المصرف تقييم فعالية ومتانة اختبارات الضغط بطريقة كمية ونوعية بحيث تعكس أهمية الأحكام أو الآراء وخطورة الصدمة المنفذة. بحيث يشمل التقييم عدة نواحٍ منها:

أ- فعالية النظام في مقابلة أهدافه المقصودة

ب- التوثيق

ج- التطوير

د- تطبيقات النظام

هـ- نوعية البيانات

و- الافتراضات المستخدمة

كما يجب أن تتضمن الإجراءات الكمية اختبار أداء اختبارات الضغط الأخرى داخل وخارج المصرف.

وغالباً يتم تطبيق إجراءات لتطوير اختبارات الضغط (نوعية) وقرارات الخبراء (مثل الافتراضات المختبرة، تحديد الأحداث الضاغطة، الخ...)، شريطة أن تلعب وظيفة الرقابة المستقلة كإدارة المخاطر والتدقيق الداخلي دوراً أساسياً بتلك الإجراءات.

ب- طرق أو مناهج اختبارات الضغط واختبار السيناريوهات

1. يجب أن تغطي اختبارات الضغط عدداً من المخاطر وأنشطة العمل على مستوى المصرف وفروعه. كما يجب أن يكون المصرف قادراً على تجميع المخاطر بفعالية وبطريقة نافعة عبر اختبارات ضغط نشاطات المصرف لإعطاء صورة متكاملة عن مخاطر المصرف ككل.

يجب أن يشمل برنامج اختبارات الضغط منتجات العمل وأنشطة العمل بشكل مستمر وشامل. ويجب أن يكون برنامج اختبارات الضغط قادراً على فحص تأثير الصدمة على عوامل الخطر المناسبة آخذاً بعين الاعتبار الترابط بين تلك المخاطر.

ويعتبر تصميم سيناريوهات تعتمد على عوامل خطر مترابطة مهمةً صعبةً بسبب اختلاف عوامل الخطر بشكل كبير باختلاف المحافظ. على سبيل المثال، الوصول لسيناريوهات تربط بين مخاطر السوق والائتمان هو أمر صعب حيث أن مخاطر السوق تظهر بشكل مفاجئ وبسرعة بينما مخاطر الائتمان تحتاج لمدى زمني أطول ليتم تغذيتها عبر النظام. حيث يجب أن تقيّم السيناريوهات طبيعة المخاطر المترابطة عبر المحفظة وعبر الوقت لرفض نموذج العمل بطريقة فعالة ودعم إجراءات اتخاذ القرار.

كما يجب أن يستخدم المصرف اختبارات الضغط لتعريف ومراقبة وضبط مخاطر التركيزات¹. ولكي يتم الإحاطة بمخاطر التركيزات بشكل كافٍ، يجب أن تكون السيناريوهات متوسعة وشاملة ومغطية للموجودات داخل وخارج الميزانية، وللمخاطر العرضية (التي تتوقف على حدث معين) وغير العرضية وبشكل مستقل عن طبيعتهم التعاقدية. بالإضافة إلى أن اختبارات الضغط يجب أن تحدد التغيرات المحتملة في ظروف السوق التي يمكن أن تؤثر بشكل عكسي على تعرضات المصرف لمخاطر التركيزات.

ويتم استخدام مقياس أو أكثر عند تقييم تأثير اختبارات الضغط حيث يتوقف اختيار المقياس على الهدف المحدد من اختبارات الضغط وعلى تحليلات المخاطر والمحفظة المصرفية. من أهم المقاييس المستخدمة عادة:

- قيم الموجودات.
- الأرباح والخسائر المحاسبية.
- الأرباح والخسائر الاقتصادية.
- رأس المال النظامي أو الموجودات المثقلة بالمخاطر.
- متطلبات رأس المال الاقتصادي.
- فجوات التمويل والسيولة.

2. يجب أن يغطي برنامج اختبارات الضغط مجالاً من السيناريوهات متضمناً سيناريوهات ذات نظرة مستقبلية، تهدف لأن تأخذ بعين الاعتبار تأثيرات التغذية العكسية والتفاعلات عبر النظام.

يجب أن يتضمن برنامج اختبارات الضغط سيناريوهات لسلسلة من الأحداث على عدة مستويات من الخطورة بحيث يساعد الإدارة على فهم أعمق لتقلبات وتأثيرات الخسائر غير الخطية. يجب أن تكون اختبارات الضغط مرنة وخيالية نوعاً ما لكي توضح التقلبات أو التغيرات غير الواضحة أو الظاهرة. لأن عدم الاعتماد على الخيال يمكن أن يقود إلى تقليل الأهمية أو التهاون باحتمالية وخطورة الأحداث الضخمة وإلى فهم خاطئ لمرونة عمل المصرف.

¹ مخاطر التركيزات: ممكن أن تنشأ على أبعاد مختلفة: تركيزات المقرض الواحد، تركيزات المناطق أو الصناعة، تركيزات بعامل خطر واحد، التركيزات التي تعتمد على عوامل الخطر المترابطة والتي تنعكس على عدة عوامل، مثل الترابط غير الملاحظ سابقاً بين مخاطر السوق والائتمان، والترابط بين تلك المخاطر ومخاطر السيولة، وأيضاً التركيزات للتعرضات غير المباشرة الناتجة عن الضمانات أو مراكز التحوط، والتركيزات في التعرضات خارج الميزانية، التعرضات العرضية، التزامات غير التعاقدية الناتجة مخاطر السمعة.

كما يجب أن تغطي برامج اختبارات الضغط سيناريوهات ذات نظرة مستقبلية لتساهم بتحديد تغيرات مراكز المحفظة المصرفية، وتحديد المعلومات الجديدة واحتمالية المخاطر الطارئة التي لم تُغطَّ بالاعتماد على إدارة المخاطر التاريخية ولم يتم ملاحظتها خلال الأحداث الضاغطة السابقة. حيث يتطلب إعداد سيناريوهات ذات نظرة مستقبلية دمج حكم ومعرفة خبراء المصرف وحوارات وأحكام الإدارة العليا مع بعضها. حيث يعتبر خلق النقاشات واستخدام معلومات على مستويات مختلفة للمصرف وبطريقة فعالة أمراً بغاية الصعوبة.

كما يجب أن تعد بيئة اختبارات الضغط المناسبة عدة سيناريوهات لتغطية المخاطر على كافة المستويات، متضمنة اختبارات الضغط على مستوى المصرف، بالإضافة إلى اختبارات الضغط للمنتجات والأعمال والفئات الخاصة. فبعض السيناريوهات يجب أن تعطي رؤية أو فهم لتأثير الأحداث الضاغطة الخطرة على القوة المالية للمصرف وأن تسمح بتقييم قدرة المصرف بالرد على تلك الأحداث. وبشكل عام يجب أن تعكس السيناريوهات الضاغطة جوهرية مناطق العمل المحددة وتأثرهم بتغيرات الظروف المالية والاقتصادية.

فقد أوضحت الأزمة المالية مشاكل تقدير احتمالية الأحداث الضاغطة السابقة. حيث فشلت العلاقات الإحصائية المستخدمة بحساب احتمالية الأحداث الضاغطة في ظل الظروف الضاغطة الحالية. حيث أكدت الأزمة على أهمية إعطاء أوزان مناسبة لحكم الخبراء في تحديد السيناريوهات المناسبة ذات النظرة المستقبلية.

كما يجب أن تتضمن اختبارات الضغط فترات زمنية متنوعة اعتماداً على المخاطر الناتجة عن تحليل التعرضات وفيما إذا تلك الاختبارات قد صممت لاستخدامات إستراتيجية أم لا. فطبيعة تطبيق اختبارات الضغط لهدف إدارة المخاطر هو مناسب لإدارة مخاطر المسار الأفقي للمحفظة وتعرضات السيولة الأساسية. وعلى أية حال، هناك حاجة لتغطية فترات ثابتة أو متينة أطول من الفترات الضاغطة التي تتغير خلالها شروط السيولة بسرعة. فلذلك يجب أن يقيم المصرف تأثير سيناريوهات الركود، متضمنة قدرتها على التغلب على الفترات الزمنية المتوسطة والطويلة، وأن يلاحظ بأن زيادة أهمية الافتراضات كالمدي الزمني لاختبارات الضغط سيجعلها أكثر توسعاً. وأن يأخذ بعين الاعتبار تأثير التغذية العكسية وردة فعل السوق وانتشار المصرف أو توسعه على تلك الاختبارات.

3. يجب أن تغطي اختبارات الضغط حالات عديدة من الظروف الصعبة، متضمنة الأحداث القادرة على توليد أكبر خسارة أو ضرر من خلال حجم الخسارة أو من خلال خسارة السمعة. ويجب أن يحدد برنامج اختبارات الضغط أي السيناريوهات والتي يمكن أن تحد من قدرة المصرف على الاستمرار (اختبارات ضغط معاكسة) والتي لا تغطي المخاطر المخفية أو غير الواضحة والتفاعلات بين المخاطر.

بما يتناسب مع مبدأ النسبية، يجب أن تميز اختبارات الضغط مناطق العمل والأحداث التي تلحق أكبر ضرر للمصرف. وهذا يمكن أن يتضمن ليس فقط الأحداث التي تكبد المصرف خسائر كبيرة ولكن أيضاً الأحداث التي تسبب أضراراً لاحقة لسمعة المصرف.

اختبارات الضغط العكسية بدأت من مخرجات اختبارات الضغط المعروفة (مثل نسبة رأس المال النظامي، إفلاس أو عدم السيولة) ومن ثم انتقلت للاستفسار عن الأحداث التي يمكن أن تؤدي لتلك المخرجات. فالمهم لبرامج اختبارات الضغط أن يتضمن سيناريوهات ضخمة يمكن أن تسبب إفلاساً للمصرف.

لاختبارات الضغط المعاكسة استخدامات كمية ونوعية مهمة، مثل تزويد الإدارة العليا بتقييم التقلبات. على سبيل المثال، يجب أن تبحث المصارف ذات التعرضات الكبيرة للمنتجات الائتمانية المهيكلية المركبة عن السيناريوهات التي يمكن أن تقود لخسائر كبيرة كذلك التي حدثت خلال الأزمة المالية. وبناءً على تلك السيناريوهات، سيقوم المصرف بتحليل إستراتيجية التحوط لديه وتقييم فيما إذا هذه الاستراتيجيات ستكون كافية في ظل بيئة سوق ضاغطة متجسدة بنقص السيولة السوقية وزيادة المخاطر الائتمانية للأطراف الأخرى. حيث يظهر هذا النوع من اختبارات الضغط التغيرات غير الواضحة واختلافات استراتيجيات التحوط أو سلوك ردود الأفعال الأخرى مما يساعد المصرف على إعطاء حكم مناسب.

قبل أزمة السوق المالية، كانت تهتم تحليلات الإدارة العليا بالقيم الصغيرة التي كانت فرصة حدوثها قليلة. أما الآن فقد أصبحت المصارف تهتم بفحص الأحداث المحددة وتقييم الأفعال للتعامل معها. بعض المصارف قد عبرت عن نجاح استخدام هذا النوع من اختبارات الضغط لتعريف تركيزات المخاطر وتقلباتها. حيث تضمنت اختبارات الضغط المعاكسة الجيدة دعماً تشخيصياً للتحقق من أسباب الفشل المحتمل.

والنواحي التي تستفيد من استخدامات اختبارات الضغط المعاكسة هي أنشطة المصرف حيث نماذج إدارة المخاطر التقليدية تشير إلى عوائد/مخاطر مقايضة استثنائية، وإلى المنتجات الجديدة والأسواق الجديدة التي ليس لديها تجربة ضغوطات خطرة، وإلى التعرضات في المناطق التي لا يوجد لديها أسواق سائلة.

4. كجزء من برنامج اختبارات الضغط، يجب أن يهدف المصرف لأن يأخذ بعين الاعتبار ضغوطات أسواق الأصول والتمويل في نفس الوقت، وتأثير انخفاض سيولة السوق على تقييم التعرضات.

أسواق الأصول والتمويل يمكن أن تتربط مع بعضها بشكل قوي خلال فترات الضغط. وقد أثبتت الأزمة الحالية هذه الحقيقة في حالات عديدة، من خلال التأثير الخطير على الظروف المالية للمصارف وتأثر الاستقرار في نفس الوقت. خاصة أن نماذج إدارة المخاطر لدى المصارف لا تتضمن العلاقات بين تمويل السيولة وسيولة الموجودات.

ويجب أن يشجع المصرف تطبيق ممارسات اختبارات الضغط من خلال الاهتمام بأهمية الترابط بين عوامل الخطر المتنوعة ومنها:

- صدمة أسعار فئات موجودات معينة.
- نقص سيولة الموجودات.
- احتمالية الخسارة التي تهدد القوة المالية للمصرف.
- زيادة الحاجة للسيولة كنتيجة للتعهدات.
- توقع المجلس لتأثر الموجودات.
- عدم القدرة للوصول لأسواق التمويل المضمونة وغير المضمونة.

ت - التركيز على مناطق معينة

تركز هذه التوصيات على المجالات المحددة من تخفيف المخاطر وتحويل المخاطر التي ظهرت خلال الأزمة المالية.

1. يجب أن تقييم تقنيات تخفيف المخاطر الفعالة بشكل نظامي:

يجب أن تساعد اختبارات الضغط على تطوير تقنيات تخفيف المخاطر أو خطط الاستمرارية خلال الظروف الضاغطة. ويجب أن يتم تقييم أداء تقنيات تخفيف المخاطر، كالتحوط واستخدام الضمانات، بشكل نظامي تحت الظروف الضاغطة وذلك عندما لا تعمل الأسواق بشكل كامل أو عند إتباع العديد من المؤسسات لنفس استراتيجيات تخفيف المخاطر في نفس الوقت.

2. يجب أن يغطي برنامج اختبارات الضغط المنتجات المركبة كتعرضات التوريد بشكل واضح. فاختبارات الضغط للموجودات المورقة يجب أن تأخذ بعين الاعتبار الموجودات محل العقد وتعرضهم لعوامل السوق النظامية، وللتسويات التعاقدية المناسبة، وتأثير الرافعة، وبشكل خاص تلك المتعلقة بالمستوى الثانوي للإصدارات المهيكلية.

نتيجة فشل المصارف الأوربية بتقييم مخاطر بعض المنتجات من خلال اعتمادها على التصنيف الائتماني الخارجي أو الهامش الائتماني التاريخي المتعلق بنفس المنتجات مثل سندات الشركات التي لديها نفس التصنيف الخارجي. حيث أن هذه النماذج لا تستطيع تحديد مخاطر المنتجات المهيكلية المركبة تحت الظروف الضاغطة. لذلك يجب أن تتضمن اختبارات الضغط كافة المعلومات المناسبة المتعلقة بالموجودات الضمنية، بالاعتماد على ظروف السوق، والتسويات التعاقدية المعقدة بالإضافة للتأثير المتعلق بالمستوى الثانوي لحصة معينة.

3. يجب أن يغطي برنامج اختبارات الضغط مخاطر التخزين (Warehousing)، أي مخاطر اقتراض مبالغ قصيرة الأجل بضمانة قروض أطول أجلاً (ومخاطر Pipeline)، أي الاستثمارات الحكومية في مؤسسات خاصة). فيجب على المصرف أن يضمن تلك التعرضات في اختبارات ضغط لديه وذلك بخصوص احتمالية توريقهم.

تعتبر اختبارات الضغط مهمة لإدارة مخاطر Warehousing ، Pipeline الناتجة عن نشاطات التوريد وإصدار الأوراق المالية حيث تم كشف التعرضات لتلك المخاطر عندما أصبحت المصارف غير قادرة للوصول لأسواق التوريد بسبب ضغوطات السوق أو الضغوطات الخاصة بالمصرف. لذلك يجب تضمين اختبارات الضغط تلك التعرضات للمخاطر خاصة في حال كان هناك احتمالية لتوريقها.

4. يجب أن يتم تطوير طرق اختبارات الضغط لدى المصرف بحيث تعكس تأثيرات مخاطر السمعة. حيث يجب على المصرف أن يدمج المخاطر الناشئة عن التعرضات خارج الميزانية مع المخاطر المتعلقة بعناصر برنامج اختبارات الضغط.

لتخفيف أثر مخاطر السمعة والحفاظ على ثقة السوق، يجب على المصرف تطوير طرق لقياس تأثير مخاطر السمعة على المخاطر الأخرى خاصة مخاطر السوق والائتمان والسيولة. على سبيل المثال، يجب أن يضمن المصرف تعرضات خارج الميزانية غير التعاقدية في اختبارات الضغط لتحديد تأثيرها على مخاطر السوق والائتمان والسيولة. فالمصرف يجب أن يقيم المخاطر المتعلقة بالتزامات خارج الميزانية المتعلقة بسندات ائتمانية مهيكلية واحتمالية تحولها لالتزامات داخل الميزانية بسبب تعرضه لمخاطر السمعة.

5. يجب على المصرف تطوير نماذج اختبارات الضغط لتشمل تعرضات الأطراف الأخرى (كالمصارف الاستثمارية، الضامنين، المشتقات) المتعلقة بفئة موجودات معينة أو تحركات السوق وتقييمات المخاطر (wrong-way risk، أي المخاطر التي تنشأ نتيجة ترابط ملاءة الأطراف الأخرى مع مخاطر الأصول التي تم التحوط بها) المتعلقة بمخاطر تقنيات تخفيف المخاطر.

2. مبادئ المراقبين:

أ- يجب على المراقبين إجراء تقييم شامل لبرنامج اختبارات الضغط وبشكل نظامي

يجب على المراقبين تقييم التزام المصرف بمبادئ الممارسات السليمة لاختبارات الضغط، متضمنة مبادئ الممارسات المتعلقة بالمصارف.

كما يجب على المراقبين التحقق من فعالية مشاركة الإدارة العليا في برنامج اختبارات الضغط ومن إفصاح المصرف عن نتائج برنامج اختبارات الضغط بفترات زمنية نظامية. وأن يقيموا آلية تأثير تحليل اختبارات الضغط على صنع القرارات بالمصرف على عدة مستويات إدارية، متضمنة القرارات الإستراتيجية لمجلس الإدارة والإدارة العليا.

وأيضاً يجب أن يتحققوا من أن اختبارات الضغط تستخدم كجزء مكمل لتقييمات رأس المال الداخلي للمصرف (ICAAP) ولبيئة إدارة مخاطر السيولة لدى المصرف، وأن يخصص المصرف موارد كافية ويطور إجراءات واضحة بما يضمن اختبارات ضغط صارمة وذات نظرة مستقبلية قادرة على تعريف

الأحداث المعاكسة المحتملة التي يمكن أن تؤثر بشكل كبير على المصرف وتهدد استمراره. ويجب إجراء اجتماعات بين المراقبين والإدارة العليا، بطرق اتصالات نظامية، لمناقشة وجهة نظرهم بتقلبات السوق المالية وظروف الاقتصاد الكلي بالإضافة إلى المخاطر التي تهدد عمليات المصرف وطريقة عمله.

ب- يجب أن يفرض المراقبين على الإدارة اتخاذ أفعال تصحيحية في حال وجود عجز جوهري في برنامج اختبارات الضغط أو في حال عدم الأخذ بعين الاعتبار نتيجة اختبارات الضغط في إجراءات صنع القرارات بشكل كافٍ.

خلال تقييمات المراقبين لبرنامج اختبارات الضغط، يجب أن يضمن المراقبين فعالية البرنامج في تحديد التغيرات المناسبة، ومراجعة الافتراضات الأساسية المؤدية لنتائج اختبارات الضغط وأن يتحدوا استمرارية ارتباطها مع تغيرات ظروف السوق القائمة والمحتملة. ويجب عليهم أيضاً مناقشة المصرف بآلية أو كيفية استخدام اختبارات الضغط وطرق تأثيرها على صنع القرارات. وعندما تظهر تلك التقييمات نقاط ضعف جوهريّة، يجب على المراقبين أن يطلبوا من المصرف تفصيل خطة الأفعال التصحيحية.

كما يجب أن تتناسب الإجراءات العلاجية أو التصحيحية مع خطورة تأثير اختبارات الضغط ومع بيئة إدارة المخاطر بشكل عام والمحددات الأخرى أو سياسات تخفيف المخاطر. حيث يجب أن يتضمن المقياس المستخدم من قبل المراقبين ما يلي:

أ- مراجعة حدود المخاطر.

ب- موارد تقنيات تخفيف المخاطر.

ج- تخفيف التعرضات لقطاع، منطقة أو محفظة معينة.

د- مراجعة سياسات المصرف، كتلك المتعلقة بكفاية رأس المال أو كفاية التمويل.

هـ- مراجعة أداء خطط الاستمرارية.

ج- يجب على المراقبين تقييم، وفي حال الضرورة رفض، مستويات وخطورة السيناريوهات. كما يمكن أن يطلبوا من المصرف بأداء اختبار حساسية بخصوص عامل أو محفظة محددة، وباستخدام سيناريوهات محددة أو تقييم سيناريوهات مهددة بالاستمرارية (أي، غير صالحة للاستخدام في الظروف الحالية) والتي تسمى (سيناريوهات اختبارات الضغط المعاكسة).

يجب على المراقبين أن يستفسروا عن الطرق المتبعة من قبل المصرف لتصميم سيناريوهات وذلك عندما يكون تأثير اختبارات الضغط غير واقعي أو عندما تكون أفعال التخفيف غير واقعية.

ويجب أن يضمن المراقبين أداء المصرف لاختبارات حساسية مناسبة على عدة مستويات للمصرف، وأن تكون اختبارات الحساسية تلك خطرة وتتضمن أنواعاً مختلفة من الاختبارات، وأن تتضمن عدداً من القيم الكبيرة (من القيم المتوسطة إلى القيم العالية) للمدخلات والعوامل.

خلال تقييم المراقبين لخطورة الاختبارات، يجب عليهم مراجعة فيما إذا المصرف يستخدم مخرجات اختبارات الحساسية بشكل مناسب، ومراجعة مشاركة نتائج اختبارات الحساسية داخل المصرف (مثل مشاركة مدراء المخاطر والإدارة العليا) والأفعال التصحيحية (أي، اتخاذ الأفعال العلاجية في حال أظهرت اختبارات الحساسية مخرجات معاكسة كبيرة أو نقاط ضعف بالنموذج).

كما يجب على المراقبين أن يقيموا فيما إذا كانت السيناريوهات تتناسب مع رغبة المصرف بتحمل المخاطر المحددة. وأن يضمنوا أن تلك السيناريوهات المختارة من قبل المصرف تتناسب مع مخاطره ومزيج أعماله وأنها تضمن انخفاضات خطرة ومقبولة، وإضرابات السوق المالية أو صدمة لسيولة السوق.

ويمكن أن يطلب المراقبين من المصرف اختبار سيناريوهات خاصة بخطط أعمال محددة أو أن يقيموا الأحداث المعقولة التي يمكن أن تقود لمخاطر سمعة أو مخاطر إستراتيجية هامة متعلقة بخط عمل معين.

د- وفقاً للدعامة الثانية لاتفاقية بازل 2 (عملية المراجعة الرقابية)، يجب على المراقبين فحص نتائج اختبارات الضغط كجزء من المراجعة الرقابية لكل من تقييمات رأس المال الداخلية وإدارة مخاطر السيولة. بشكل خاص، يجب أن يأخذ المراقبين نتيجة اختبارات الضغط ذات النظرة المستقبلية كأداة لتقييم كفاية رأس الأموال الخاصة والسيولة.

يجب على المراقبين مراجعة مصادر رأس المال المستقبلية واحتياجات المصرف لرأس المال تحت السيناريوهات المعاكسة. وبشكل خاص، يجب عليهم مراجعة نتائج اختبارات الضغط ذات النظرة المستقبلية كجزء من التقييمات الرقابية لكفاية رأس المال. ويجب عليهم تقييم كفاية رأس المال تحت الظروف الضاغطة وفق نسب رأس المال، متضمنة النسب النظامية، بالإضافة إلى النسب التي تعتمد عليها المصارف لتحديد كفاية رأس المال لمواجهة مخاطرها الداخلية.

ويجب أن يأخذ المراقبين باعتبارهم عدم إمكانية تحويل رؤوس الأموال داخل المجموعة المصرفية خلال فترة التدهورات الخطرة أو زيادة اضطرابات السوق، واحتمالية عدم إمكانية المصارف بزيادة رؤوس أموالها بتكلفة مقبولة خلال الأزمات.

يجب على المراقبين مراجعة الأفعال التصحيحية المعدة من قبل المصرف استجابة لنتائج برنامج اختبارات الضغط التي تمكنهم من فهم منطقية إدارة القرارات بأخذ أو عدم أخذ أية أفعال تصحيحية. ويجب أن يركز المراقبين فيما إذا الأفعال التصحيحية ستكون عملية مؤقتة في فترة الضغط أو أن المؤسسات ستكون راغبة بأدائها بشكل واقعي.

في ضوء هذه المراجعة، ممكن أن يرغب المراقبين باتخاذ أفعال يمكن أن تلزم المصرف برفع مستوى رأس ماله فوق الحد الأدنى المطلوب تحت الدعامة الأولى لاتفاقية بازل2 لضمان أن المصرف مازال قادر على مقابلة متطلبات الحد الأدنى لرأس المال عبر الخطة الأفقية لرأس المال خلال فترة الضغط.

ويجب أيضاً أن يفحص المراقبين احتياجات المصرف للسيولة تحت السيناريوهات المعاكسة وأن يتأكدوا من مدى كفاية السيولة تحت الظروف الضاغطة الخطرة، وأن يراجعوا استخدامات نتائج اختبارات الضغط لضمان أن التأثيرات المحتملة على سيولة المصرف تم أخذها بعين الاعتبار بشكل كامل وأن يتم مناقشة ذلك على مستوى الإدارة العليا. وعند ملاحظة وجود عجز، يجب أن يضمن المراقبين اتخاذ الإدارة لأفعال مناسبة، كزيادة سيولة المصرف، تخفيض مخاطر السيولة لديه، دعم خطط استمرارية التمويل.

هـ- يجب على المراقبين تطبيق اختبارات الضغط اعتماداً على سيناريوهات شائعة:

يجب على المراقبين أداء رقابة شاملة لتطبيقات اختبارات الضغط اعتماداً على سيناريوهات شائعة للمصارف المختصة. فيجب أن يضمنوا أن المصارف لديها فهم مستويات تلك الاختبارات والطريقة التي

تكمّل برامج اختبارات الضغط للمصرف الفردي. والتي يمكن أن تستخدم لتقييم المخاطر عبر المصارف وعلى عدة مستويات (من مستوى المحفظة إلى مستوى التعرضات الإجمالية للمصرف).

كما يحدد المراقبين سيناريوهات الاختبار التي يمكن أن تزيد من قدرة المراقبين والمصارف على تقييم تأثير الأحداث الضاغطة المحددة. والتي يمكن أن تكمل برنامج اختبارات الضغط الخاص بالمصرف، وبشكل لا يشكك بأدائها من قبل المصارف التي توظف برنامج ملائم لاختبارات الضغط.

تبعاً لاختبارات الضغط تلك، يجب أن يوضح المراقبين أن تلك الاختبارات لا تغير تصميم اختبارات الضغط المعدة من قبل إدارة المصرف، بالإضافة إلى أن المراجعة الشائعة للسيناريو يجب أن لا تصمم لحالة استثنائية لمصرف فردي.

و- يجب على المراقبين خلق حوارات بناءة أو نافعة مع السلطات العامة الأخرى والصناعة لتحديد التغيرات النظامية. كما يجب أن يضمن المراقبين أن المصارف تمتلك القدرة والمهارات لتقييم برنامج اختبارات الضغط.

يمكن أن تتضمن الحوارات مع السلطات العامة الأخرى الطرق التي يمكن من خلال تطبيق السيناريوهات وتوضيح التفاعلات النظامية. أما الحوارات النظامية مع الصناعة يجب أن تساعد المجموعة المالية على فهم كيفية مساهمة سلوك المصارف ومشاركي السوق بخلق اختلال بالتوازن وتساعدتهم بتوضيح التقلبات النظامية.

ويجب أن يخضع المراقبين النماذج الكمية للتجربة عند مراجعة البرنامج الداخلي لاختبارات الضغط للمصرف. وأن يمتلكوا مهارات كافية وقدرة لتقييم مستويات وخطورة السيناريوهات الضاغطة وتصوير سلوك ردود الأفعال والتفاعلات النظامية وتأثيرات التغذية العكسية.

ومنه، يؤكد الباحث على ضرورة تطبيق المصارف السورية والمراقبين لكافة تلك الممارسات السليمة عند تطبيق اختبارات الضغط وبشكل يساعدها على تلافي كافة المخاطر غير المتوقعة التي يحتمل أن تتعرض لها.

المبحث الخامس

أهم سيناريوهات اختبارات ضغط مخاطر الائتمان وتجارب بعض الدول

1. سيناريوهات اختبارات ضغط مخاطر الائتمان

1-1: أهم أنواع السيناريوهات الخاصة بمخاطر الائتمان - التمويل وإجراءاتها العلاجية:

على كل مصرف أن يختار السيناريوهات الملائمة لخصائص الخطر لديه وتطويرها بناءً على التغيرات الطارئة على تلك المخاطر.

وفيما يلي أمثلة لسيناريوهات خاصة بمخاطر الائتمان - التمويل:

1. تراجع النشاط الاقتصادي المحلي: يتم تصميم هذا السيناريو لقياس أثر التغيرات المعاكسة في أهم المتغيرات الاقتصادية (تراجع النمو في الناتج المحلي الإجمالي للقطاعات غير النفطية، تراجع النمو في الإنفاق العام، معدلات التضخم، تراجع في معدلات النمو في الاستهلاك الخاص) على نوعية الأصول، الربحية، وكفاية الأموال الخاصة.
 2. تغيرات نقدية ومالية في الدول التي ترتبط أسواقها النقدية والمالية بنشاط المصارف المحلية، ويمكن أن تشمل هذه السيناريوهات فرضية حدوث أزمة نقدية أو مالية في تلك الدول.
 3. هبوط في نشاط سوق العقارات: يقيس هذا السيناريو أثر الانخفاض في أسعار العقارات على نسبة تغطية الضمان، مخاطر التعثر، مخصص الديون غير المنتجة، نسبة كفاية الأموال الخاصة، إضافة إلى الأثر على محفظة العقارات لدى المصارف¹.
- حيث يهتم محللو الائتمان بتحديد قدرة المقترض على خدمة دينه، خاصةً أنهم يهتمون بتطبيق سيناريوهات مبنية على تعرض المقترض والضمانات لضغوط اقتصادية شديدة، حيث أن تطبيق هذه السيناريوهات الضاغطة، من المحتمل أن يسحب المقترض السقوف الممنوحة له دون تقديم أي ضمانات إضافية.
- دائماً، يهتم مدراء مخاطر السوق بقياس أثر تقلبات أسعار الضمانات وتأثيرها على القيمة السوقية للمحفظة المصرفية، وذلك بهدف وضع حدود للمخاطر السوقية من خلال ضغط القيمة السوقية للضمانات وحساب أثر ذلك التغير على التعرضات الائتمانية.

¹ القصاص، خليل، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي وإعداد الموازنات التقديرية، تطبيقات عملية في البنوك والمؤسسات المصرفية، اتحاد المصارف العربية، 2010، ص 232-233

غالباً يتم توزيع الخسائر المتوقعة للمقترض على مستوى المحفظة تبعاً لنوع الضمانة ومن ثم صدمة القيمة السوقية للضمانات وقياس حساسية المحفظة لكل نوع من أنواع الضمانات، وذلك بهدف إدارة مخاطر الضمانات التي يتعرض لها المصرف بطريقة غير مباشرة والناجمة عن مغالاة بتخمين العقارات من قبل المخمينين العقاريين وعدم خبرة مقيمي الائتمان بتقدير التقلبات السوقية لأسعار الضمانات¹.

4. الزيادة في معدلات الديون غير المنتجة والمخصصات المحددة: يصمم هذا السيناريو مدى لقياس أثر الزيادة في المخصصات على الأرباح وعلى كفاية الأموال الخاصة للمصرف وتحديد مدى مرونة محفظة التمويل أو القروض المصرفية وذلك من خلال افتراض زيادة الديون غير المنتجة ومعدل المخصصات.

5. تعثر عملاء تمويل أو متعاملين أساسيين: يوضح هذا السيناريو أثر تعثر عملاء تمويل أو متعاملين أساسيين على ربحية المصارف وكفاية الأموال الخاصة لديها، ويمكن توسيع هذا السيناريو ليشمل المتعاملين في قطاعات مختلفة أو في بلدان مختلفة أو لمجموعة عملاء مترابطين.

6. ضعف في نوعية عملية التمويل الاستهلاكية وغيرها من عمليات التمويل المقسطة: ويعطي هذا السيناريو تقديرات لأثر مجموعة العوامل التي قد تؤدي إلى توقف العملاء عن الوفاء بالتزاماتهم، بما في ذلك التزاماتهم الناشئة عن استخدام بطاقات الائتمان².

ومن أهم الإجراءات العلاجية التي يجب أن يتخذها المصرف بناءً على الظروف الخاصة بكل سيناريو:

- أ- إعادة هيكلة لمراكز المصرف (تصفية المراكز أو تغطيتها).
- ب- تخفيض حدود المخاطر.
- ج- التشدد في متطلبات التمويل من أجل تخفيض المخاطر الائتمانية.
- د- الاحتفاظ برأس مال إضافي لمواجهة الأثر المحتمل للأوضاع الصعبة.
- هـ- تعديل سياسات التسعير بما يعكس المخاطر التي تم تعريفها.
- و- اتخاذ الترتيبات اللازمة لمواجهة نقص السيولة في ظل الأوضاع الصعبة، من خلال زيادة الخطوط الائتمانية المتاحة للمصرف وزيادة مصادر الحصول على الأموال من أجل ضمان التمويل الكافي خلال الأزمات.

¹k.ong, Michael, Risk management(a modern perspective) , Elsevier, London, 2006, P 269-270

² القصاص، خليل، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي وإعداد الموازنات التقديرية، تطبيقات عملية في البنوك والمؤسسات المصرفية، مرجع سبق ذكره، ص234

ز- وفي حال اتخاذ المصرف لقرار بعدم وجود حاجة لإجراءات تصحيحية عاجلة، فعلى المصرف أن يراقب ويدير نشاطه بصورة منتظمة من خلال تنفيذ المزيد من اختبارات الضغط، وتطوير خطط طوارئ لمواجهة الأوضاع الصعبة¹.

1-2: سيناريوهات لاختبارات ضغط المخاطر الأخرى المرتبطة بالمخاطر الائتمانية

نتيجة ترابط عوامل الخطر مع بعضها البعض، فقد تم تصميم سيناريوهات مبنية على أهم عوامل الخطر التي قد تؤدي إلى تعرض المصرف لمخاطر ائتمانية، ومنها:

أ- أزمة الدولار: تشكل الأزمة الافتراضية في الولايات المتحدة الأساس لاختبارات ضغط نافعة للمحفظة المصرفية.

يمكن صياغة ذلك من خلال افتراض انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بالدولار بنسبة 1% كمعدل سنوي. وهذا سيتضمن انخفاض النمو الاقتصادي خارج الولايات المتحدة، وانخفاض في أسعار الأسهم وزيادة انتشار الائتمان عالمياً. وسيُتأثر أيضاً سعر الصرف، خاصة إذا تم تحرير احتياطي الدولار الفيدرالي استجابة لضعف الاقتصاد المحلي.

أو من خلال افتراض انخفاض أسواق الأسهم العالمية بنسبة 20%، وزيادة هامش العائد الأعلى لسندات الشركات بنسبة 25%، وانخفاض النمو الاقتصادي خارج الولايات المتحدة بنسبة 0.5% كل سنة في نفس الوقت الذي ينخفض به الدولار الأمريكي بنسبة 15% مقابل العملات الأساسية الأخرى.

ب- الإضطرابات الإرهابية:

يمكن أن تتضمن السيناريوهات الخاصة بالإضطرابات الإرهابية التغير الهام لأسعار النفط، خاصة مع اعتماد اتجاه التغير بأسعار النفط على الموقع الجغرافي للاضطراب. فالعمل الإرهابي في المناطق المنتجة للنفط يمكن أن يؤدي إلى تقلب أسعار النفط بينما التوجه لمناطق أخرى يمكن أن يؤدي إلى انخفاض في أسعار النفط. إما في حالة، أن أسواق الأسهم العالمية ستختبر الانخفاض الهام لأسعار النفط عندها ممكن أن نفترض أن الأعمال الإرهابية ستقود لمواجهة نوعية مؤدية إلى انخفاض الضغط على عوائد سندات

¹القصاص، خليل، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي وإعداد الموازنات التقديرية، تطبيقات عملية في البنوك والمؤسسات المصرفية، مرجع سبق ذكره، ص226

الحكومة في اقتصاد متقدم وارتفاع الضغوطات على الهامش الائتماني، كما من المحتمل أن ينخفض نمو الاقتصاد العالمي وحدثت تحركات كبيرة بأسعار الصرف، بالإضافة إلى توقع انخفاض السياحة العالمية.

كما يمكن أن نفترض كاستجابة للاضطرابات الإرهابية خارج الدول المنتجة للنفط، انخفاض أسعار الأسهم بنسبة 15% عالمياً، وانخفاض عوائد السندات الحكومية طويلة الأجل بالدولار واليورو بمقدار 150 نقطة واستقرار الأنشطة الاقتصادية العالمية لرربعين متتاليين، خلال انخفاض أسعار النفط بنسبة 10% وارتفاع هامش العائد الأعلى لسندات الشركات بنسبة 15%.

2. السيناريوهات المطبقة من قبل مصرف الأردن المركزي وتجارب بعض الدول

2-1: سيناريوهات اختبارات ضغط مخاطر الائتمان تبعاً لقرار مصرف الأردن المركزي

أصدر مصرف الأردن المركزي بتاريخ 2009/9/30 قرار رقم (2009/46) الخاص بتعليمات اختبارات الأوضاع الضاغطة، الذي تم بموجبه تقسيم سيناريوهات اختبارات الضغط المتعلقة بمخاطر الائتمان إلى نوعين وهم سيناريوهات ذات متغير واحد وسيناريوهات ذات متغيرات متعددة واحتساب أثر تلك السيناريوهات على أرباح/خسائر المصرف (حجم الخسائر المتوقعة) وعلى نسبة كفاية رأس المال.

1. سيناريوهات ذات متغير واحد:

أ- السيناريوهات المتعلقة بمخاطر الائتمان

- ارتفاع التسهيلات المباشرة غير المنتجة بنسبة 50% من رصيدها.
- ارتفاع التسهيلات المباشرة غير المنتجة بنسبة 100% من رصيدها.
- ارتفاع التسهيلات المباشرة غير المنتجة بنسبة 200% من رصيدها.
- ارتفاع التسهيلات المباشرة غير المنتجة بنسبة 5% من رصيد التسهيلات المباشرة المنتجة.
- ارتفاع التسهيلات المباشرة غير المنتجة بنسبة 10% من رصيد التسهيلات المباشرة المنتجة.
- ارتفاع التسهيلات المباشرة غير المنتجة بنسبة 25% من رصيد التسهيلات المباشرة المنتجة الممنوحة لتمويل إنشاء عقارات أو شرائها.
- ارتفاع التسهيلات المباشرة غير المنتجة بنسبة 25% من رصيد التسهيلات المباشرة المنتجة الممنوحة لغايات شراء أسهم.

ب- السيناريوهات المتعلقة بالتركيزات الائتمانية:

➤ تعثر أكبر ثلاثة مقترضين (باستثناء ديون الحكومة الأردنية¹) وذلك بتصنيف الائتمان الممنوح لهم كائتمان غير عامل.

➤ تعثر أكبر ستة مقترضين (باستثناء ديون الحكومة الأردنية) وذلك بتصنيف الائتمان الممنوح لهم كائتمان غير عامل.

➤ خسارة المصرف لأكثر ثلاث ودائع لدى المصارف (Inter-Bank Exposures).

2. سيناريوهات ذات متغيرات متعددة لمخاطر الائتمان:

يهدف هذا النوع من اختبارات الضغط إلى تقييم تأثير عدة متغيرات تتعلق بالمخاطر المختلفة التي تواجه الوضع المالي لمصرف، وبناءً على هذا المنهج يمكن إعداد عدة سيناريوهات منها:

أ- السيناريو الأول:

➤ ارتفاع التسهيلات المباشرة غير المنتجة بنسبة 5% من رصيد التسهيلات المباشرة المنتجة.

➤ انخفاض أسعار الأسهم المستثمرة من قبل المصرف بنسبة 25%.

➤ انخفاض أسعار السندات المستثمرة من قبل المصرف والمصنفة ضمن محفظة المتاجرة أو المتوفرة للبيع بنسبة 25%.

ب- السيناريو الثاني:

➤ ارتفاع التسهيلات المباشرة غير المنتجة بنسبة 10% من رصيد التسهيلات المباشرة المنتجة.

➤ انخفاض أسعار الأسهم المستثمرة من قبل المصرف بنسبة 50%.

➤ انخفاض أسعار السندات المستثمرة من قبل المصرف والمصنفة ضمن محفظة المتاجرة أو المتوفرة للبيع بنسبة 50%.

¹ يقصد بالحكومة الأردنية: الوزارات والهيئات العامة المؤهلة لوزن مخاطر ترجيحي بنسبة صفر% حسب تعليمات كفاية رأس المال وفقاً لمعيار بازل 2 سارية المفعول.

2-2: تجارب بعض الدول

1. تجربة المصرف المركزي الأردني

قام المصرف المركزي الأردني بافتراض عدة سيناريوهات (ارتفاع نسبة التسهيلات المباشرة غير العاملة بنسبة 5% وبنسبة 10% من رصيد التسهيلات المباشرة العاملة، وارتفاع نسبة التسهيلات المباشرة غير العاملة بما نسبته 10% من رصيد التسهيلات العاملة إضافة إلى انخفاض أسعار الأسهم المستثمر بها من قبل المصارف بما نسبته 50% (سيناريو متعدد المتغيرات) بنفس الوقت واحتساب أثرها على نسبة كفاية رأس المال بتاريخ 2009/6/30 بهدف اختبار قدرة المصارف على مواجهة الصدمات المالية والمخاطر المرتفعة.

وقد توصل المصرف المركزي الأردني من خلال تطبيق تلك السيناريوهات، أنه على الرغم من انخفاض نسبة كفاية الأموال الخاصة إلا أنها مازالت أعلى من الحد الأدنى المطلوب من السلطات الرقابية الأردنية والمحدد بنسبة 12%، إن الأردن تمتاز بجهاز مصرفي متين وسليم قادر على مواجهة الظروف الصعبة¹.

2. تجربة المصرف المركزي بتركيا

قام المصرف المركزي بتركيا بتحليل أثر زيادة نسبة الديون غير المنتجة في الشهر التاسع من عام 2009 على كفاية الأموال الخاصة وربحية المصارف. حيث صمم المصرف المركزي التركي سيناريو خاص بالقروض المثقلة بوزن مخاطر 100% مبني على الافتراضات التالية:

- أ- ثبات المبلغ الإجمالي للتسهيلات الائتمانية.
 - ب- ثبات تركيبة محفظة الديون غير المنتجة رغم زيادة نسبة الديون غير المنتجة.
 - ج- عدم تغيير حجم حقوق ملكية القطاع المصرفي.
 - د- عدم الأخذ بعين الاعتبار قيمة الضمانات عند احتساب المؤشرات المطلوبة.
- وتوصل المصرف المركزي التركي، بأن زيادة نسبة الديون غير المنتجة بنسبة 15 نقطة سوف تؤدي إلى تخفيض نسبة كفاية الأموال الخاصة للقطاع المصرفي بنسبة 6.7% عما كانت عليه إلى أنها مازالت أعلى من الحد الأدنى المطلوب من قبل السلطات الرقابية التركية والمحدد بنسبة 8%².

¹ -، -، تقرير استقرار القطاع المالي بالأردن، البنك المركزي الأردني، العدد الثالث، 2009، ص 63-64.

² Financial Stability Report, Central Bank of The Republic of Turkey, Banking Sector Risks, Credit Risk Scenario analysis, November 2009, p 60-61

3. تجارب الدول الأوروبية بخصوص اختبارات الضغط

كما هو الحال في الولايات المتحدة، تحاول السلطات في أوروبا إقناع المستثمرين بنقص السيولة في النظام المصرفي الأوروبي وسط شكوك باقية بأن الكثير من المصارف لازالت تعاني من التزامات مادية لم يكشف عنها في حساباتها منذ الأزمة المالية عام 2008، التي قد تتعمق أكثر إذا تفاقم الانكماش الأوروبي. لكن الكثير من المحللين يشعرون بالقلق من أن المنظمين لم يقوموا بالكشف عن تفاصيل كافية عن اختبارات الضغط المطبقة سابقاً، ويشككون في أن المعايير المتبعة عند تصميم السيناريوهات قد لا تكون كافية لتظهر حجم الضرر الذي قد تتعرض له المصارف في حال وقعت أزمة اقتصادية.

وصرح المنظمون بأن السيناريوهات المطبقة على محافظ المصارف افترضت انخفاض النمو الاقتصادي إلى 2% عام 2010 و1.5% في العام القادم، وأنه حتى الآن لم يتم الإعلان عن آلية التعامل مع الديون السيادية الموجودة في الحسابات المصرف والتي تعتبر من أهم مخاطر النظام المالي الأوروبي، خاصة أن المستثمرين يعربون عن قلقهم أن التعافي الهش للاقتصاد الأوروبي سيعاني ضربة جديدة بسبب الإجراءات التقشفية الشديدة التي بدأ الكثير من الدول الأوروبية في تبنيها، والتي ستشكل خطورة على المصارف التي لديها حجم كبير من الديون السيادية.

ولإعادة الثقة بالنظام المصرفي الأوروبي تم في يونيو إجراء عدة اختبارات شملت 91 مصرف في 27 دولة أوروبية لديها ما نسبته 65% من موجودات المصارف الأوروبية، حيث ركزت تلك الاختبارات على فحص خسائر المصارف من تجارة السندات السيادية من دون التعرض للخسائر المتوقعة مستقبلياً نتيجة تراجع قيمة هذه السندات عند استحقاقها، حيث لوحظ أن السندات السيادية اليونانية فقدت 23.1% من قيمتها مقابل خسارة 14% من قيمة السندات البرتغالية و12.3% من الاسبانية و4.7% من قيمة السندات الألمانية و10% من قيمة السندات البريطانية و5.9% من الفرنسية، وأثبت أن غالبية المصارف في وضع جيد باستثناء سبعة مصارف بحاجة إلى زيادة رؤوس أموالها.

وقد أعلنت لجنة الرقابة المصرفية الأوروبية أن نسبة 13% من هذه المصارف لا تستطيع تحمل أزمة ائتمانية جديدة وتحتاج إلى زيادة رؤوس أموالها على الأقل بمبلغ 3.5 بليون يورو. كما أعلنت أن "هابو بنك" المصرف الألماني العقاري العملاق الذي تملك غالبيته الحكومة لم يجتاز الاختبار في حين أن 13 مصرف قادر على مواجهة أزمة ائتمانية أخرى، كما أظهرت الاختبارات أن المصارف الايرلندية والبرتغالية والفرنسية والسويدية والابيطالية

والسويسرية وأربعة مصارف بريطانية سليم. وإن خمسة مصارف إسبانية و" اتي بنك" المصرف الزراعي اليوناني لم تجتاز الاختبار أيضاً.

كما أكد المحللون الاقتصاديون أنه كان يتعين على المصارف أن تفترض أن اقتصاد الولايات المتحدة سيتعرض للانكماش بنسبة 3.3% عام 2009 ولغاية عام 2010. وأن أسعار العقارات ستخفض بنسبة إضافية تقدر بـ 22%، بينما سترتفع معدلات البطالة إلى 8.9% عام 2009 لتصل إلى 10.3% عام 2010.

وأكد محافظ المصرف المركزي الايطالي على أن اختبارات الضغط التي طبقت على 91 مصرف ساهمت في تعزيز الثقة في النظام المصرفي الأوربي وتعزيز قدرة ومثانة النظام المالي العالمي وذلك من خلال اعتماد منهجية واضحة تقوم على سيناريوهات خطرة وتوفير نتائج مفصلة من قبل المصارف، تساهم باتخاذ الإجراءات التصحيحية لتعزيز موقف رؤوس أموال المصارف الفردية، إلا أن محافظي المصرف المركزي الايطالي قد أكدوا على عدم مصداقية نتائج الاختبارات، إذ أغفلت الاختبارات عوامل مهمة من بينها أن المصارف الأوربية لا تزال مدينة للحكومات التي دعمتها للحيلولة دون انهيارها عام 2008 بما قيمته 350 مليار دولار، وأن المصارف امتصت نحو 27% من الناتج القومي الخام لدول الاتحاد الأوربي لسداد تعثرها المالية في التداول².

وبناءً على تجارب الدول الأوربية، يرى الباحث أن تلك الاختبارات كان لها الدور الكبير بتعزيز الثقة في القطاع المصرفي ومساعدته على تجاوز المرحلة الحرجة التي توقع المستثمرون بحصولها ودعمت ارتفاع أسعار الأسهم، وذلك من خلال الكشف عن المصارف التي تحتاج لزيادة رؤوس أموالها بشكل يساعدها على تجاوز أية مخاطر محتملة.

¹ اختبارات الإجهاد الأوربية نتائج محددة سلفاً وحلول غامضة، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، العدد 357-آب 2010، ص 9-13.
² الأزمة المالية تعيد هيكلة الخصخصة العربية، البنك والمستثمر، لبنان، بيروت، العدد 118- أيلول 2010، ص 18.

الفصل الثاني

مخاطر الائتمان ومتطلبات اتفاقية بازل 2

المبحث الأول

إدارة المخاطر وأنواعها

1. مفهوم المخاطر

هناك العديد من التعريفات التي تناولت مفهوم المخاطر. فقد عرفت المخاطر بأنها "حالة عدم التأكد المتعلقة بحصول الربح أو الخسارة"، كما يمكن تعريفه بأنه "احتمال أن يكون توقع ما خاطئ" هذا ويقيس الرياضيون والإحصائيون الخطر بمقدار الانحراف عن المعدل أو العائد المتوقع. وتوصف خطورة الحدث (عالية-متوسطة-منخفضة) تبعاً لاحتمالية حدوثها¹.

كما عرفت لجنة التنظيم المصرفي وإدارة المخاطر المنبثقة عن هيئة قطاع المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية، المخاطر على أنها: احتمال حصول الخسارة إما بشكل مباشر من خلال خسائر في نتائج الأعمال أو خسائر في رأس المال، أو بشكل غير مباشر من خلال وجود قيود تحد من قدرة المصرف على الاستمرار في تقديم أعماله وممارسة نشاطاته من جهة، وتحد من قدرته على استغلال الفرص المتاحة في بيئة العمل المصرفي من جهة أخرى².

كما يعرف معهد المدققين الداخليين الأمريكيين Institute of Internal Auditor IIA المخاطر بأنها: مفهوم يستخدم لقياس حالات عدم التأكد في عمليات التشغيل والتي تؤثر على قدرة المصرف في تحقيق أهدافه واستمراره، ويمكن أن يكون الأثر إيجابياً أو سلبياً، فإذا كان الأثر سلبياً يطلق عليه خطر (تهديد)، أما إذا كان إيجابياً فيطلق عليه الفرصة³.

ويرى الباحث أن المخاطر لا ترتبط دائماً بعوامل داخلية للمؤسسة أو المصرف وإنما يمكن أن تنشأ عن عوامل خارجية تؤثر على قدرة المؤسسة أو المصرف على الاستمرار. وأن ارتباط مفهوم الخطر بالعائد بعلاقة طردية سيمنح فرصة للمصرف أو المؤسسة بتحقيق عوائد مجزية وذلك في حال تمت إدارة المخاطر التي تتعرض لها بشكل جيد.

¹ عقل، مفلح، مخاطر العمل المصرفي وكيفية التعامل معها، معهد الدراسات المصرفية، عمان، الأردن، 1989، ص6.

² <http://www.osooltc.com>

³ الرمحي، زاهر، التدقيق المبني على المخاطر، برنامج تدريبي، مصرف سورية المركزي، دمشق، 2010، ص 6.

2. أنواع المخاطر المصرفية

تتعرض المؤسسات المالية أو المصارف لعدد من المخاطر التي لها تأثير مباشر أو غير مباشر ومستمر على أرباحها، ومنها مخاطر (الائتمان، السوق، السيولة، التشغيل، القانونية)، حيث إذا لم يتم إدراك وإدارة تلك المخاطر بالوقت المناسب فإنها سوف تؤثر على قدرة المؤسسة على الاستمرار.

لذلك يجب على مجلس الإدارة والإدارة العليا في المصرف بذل الجهود وصرف الوقت اللازم لتحديد المخاطر التي تتعرض لها، وماذا تعني للمصرف، وكيف ومتى يمكن أن تظهر، وذلك قبل اتخاذ أي قرار. وإن فهم مدراء المخاطر والرقابة للمخاطر في ظل الظروف العادية سيخلق شفافية عالية لتعرضات المخاطر المختلفة.

2-1: المخاطر الائتمانية:

عرّفت مخاطر الائتمان على أنها: الخسارة التي تنشأ بسبب عدم قدرة أو رغبة المقترض بدفع التزاماته المالية، مما يؤدي إلى تعثر المقترض وخسارة قيمة التعرضات الائتمانية. وفعلياً خسارة قيمة التعرضات الائتمانية للعميل تعتمد على القيمة السوقية للضمانات واتفاقية التقاص أو التصفية. فبعض الضمانات يمكن تسيلها وقت تعثر العميل لتغطي كامل قيمة الخسارة، بينما اتفاقية التقاص تسمح لمعاملتي المحفظة بالتعثر بوحدة من المدفوعات أو المستحقات، بينما الخسارة الائتمانية الناتجة عن تعثر العميل والتي يتعرض لها المصرف تتوقف على المبلغ المحصل بعد إجراءات الإفلاس.

ويمكن القول إن خسارة كامل قيمة التسهيلات الائتمانية هو أسوأ سيناريو يمكن أن يعدل أو يخفض من خلال الضمانات¹.

كما عرفت مخاطر الائتمان بأنها: مخاطر انخفاض أو ارتفاع تصنيف العميل من قبل وكالات التصنيف.

فهناك مصدران لمخاطر الائتمان غير المحددة، الأول: عدم قدرة المقترض على الوفاء بالتزاماته المالية، والثاني: التغير في القيمة الحالية لتدفقاته المالية المستقبلية الناشئة عن التغير في ظروف السوق أو في البيئة الاقتصادية أو معدلات الفائدة¹.

¹ Dunn Richard, Erik Banks, Practical Risk Management, An Executive Guide to Avoiding Surprises and Losses, John Wiley & Sons, Ltd, 2003, p19

وبشكل عام، يمكن القول أن هناك عدة عوامل تسهم في خلق المخاطر الائتمانية:

أولاً: عوامل داخلية:

- أ- قصور في السياسة الائتمانية والتزام بتطبيقها وتحديثها.
- ب- غياب أو عدم التزام بحدود المخاطر.
- ج- عدم وجود مصفوفة صلاحيات.
- د- قصور الدراسة الائتمانية للعميل.
- هـ- الاعتماد الكبير على الضمانات.
- و- عدم كفاية سياسة تسعير المخاطر.
- ز- غياب آلية مراجعة الديون.

ثانياً: عوامل خارجية

- أ- تغيرات في الظروف الاقتصادية، كاتجاه الاقتصاد نحو الركود أو التضخم.
- ب- تغيرات بأسعار البضائع والأسهم، أسعار الصرف، أسعار الفائدة، القيود التجارية
- ج- عوامل سياسية².

2-2: المخاطر السوقية:

هي مخاطر الخسارة التي تنشأ عن التحركات العكسية في القيمة السوقية للموجودات مثل: الأسهم، السندات، القروض، سعر الصرف، وسعر السلع.

- أ- مخاطر سعر الفائدة: وهي مخاطر انخفاض عوائد الفوائد من الموجودات المربحة، وارتفاع تكاليف مصادر الأموال، مما يؤدي إلى تقليل صافي هامش الفائدة وصافي الدخل. ويعود الفارق بين عوائد الفوائد وتكاليفها إلى قرارات الإدارة حول مكونات محافظ المصرف³.

¹ Tapiro, Charles, Risk and Financial Management, Mathematical and Computational Methods, John Wiley & Sons, Ltd, 2004, p10

² الكراسنة، إبراهيم، إدارة المخاطر وبازل-2- نظرة إقليمية، برنامج تدريبي، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبوظبي، 2010، ص7

³ شماع، خليل، طبيعة المصرف المعاصر ودوره في الاقتصاد الوطني، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، معهد التدريب المالي والمصرفي، دمشق، 2008، ص350

ب- مخاطر سعر الصرف: تواجه المصارف خطر فقدان جزء من قيمة موجوداتها نتيجة لتحركات أسعار الصرف، وذلك على الرغم مما تتيحه القواعد المحاسبية من شفافية في تحديد هذه النوعية من المخاطر. على سبيل المثال اتخاذ المصارف لمراكز مفتوحة لعملاتها في وقت تتسم فيه أسعار الصرف بعدم الاستقرار سيسهم في زيادة مخاطر السوق التي يتعرض لها المصرف، خاصة أن المركز المفتوح للعمليات يشمل العمليات الفورية والعمليات الآجلة بأشكالها المختلفة.

ج- مخاطر السلع: وهي مخاطر تغير سعر الذهب أو النفط¹.

2-3: مخاطر السيولة:

هي التهديدات الحالية أو المستقبلية لأرباح ورأس مال المصرف نتيجة عدم قدرته على مواجهة التزاماته بالدفع قصيرة الأجل في أي وقت دون تعرضه لخسائر أو تكاليف غير مقبولة.

كما تم تعريف مخاطر السيولة بأنها: هي مخاطر عدم توافق تواريخ الاستحقاق والمبالغ بين التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة، وعدم قدرة المصرف على بيع أحد موجوداته أو إعادة التمويل من السوق في أي وقت يتعرض به للخطر بسبب انعدام:

أ- السيولة الكافية لموجودات المصرف

ب- السيولة بالسوق

ج- مصادر التمويل الأخرى

د- ملاءة المقترضين².

2-4: المخاطر التشغيلية:

هي مخاطر الخسارة المباشرة (انخفاض الأرباح الحالية) أو غير المباشرة (انخفاض بالأرباح الممكنة) الناتجة عن عدم كفاية أو فشل الإجراءات الداخلية، أو الكوادر البشرية، أو النظام أو أحداث خارجية. فالعنصر المهم في هذا التعريف هو التركيز على أثر الخسائر التشغيلية.

¹ الشاهد، سمير، إدارة الأصول ومخاطر التمويل في العمل المصرفي التقليدي والإسلامي، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، 2002، ص57.

² Meihuizen, Hanne, Principles of liquidity Risk Management and Supervision, AMF/ FSI Seminar, Abu Dhabi, 2010,

ومن أهم العوامل التي تسبب مخاطر تشغيلية:

- أ- عدم كفاية أو فشل نظام المعلومات
- ب- عدم كفاية أو فشل الإجراءات الداخلية والرقابة
- ج- أخطاء بشرية أو اختلاس
- د- كوارث طبيعية مفاجئة¹.

2-5: المخاطر القانونية:

هي تلك المخاطر الناجمة عن عدم التحديد الواضح للحقوق والالتزامات القانونية الناتجة عن العمليات المصرفية الالكترونية، لاسيما وأن العديد من وسائل أداء تلك العمليات المصرفية لا زالت في طور التطوير مثل السجلات والتوقيعات والعقود الالكترونية وقواعد إرسال وتلقي السجلات الالكترونية، والاعتراف بسلطات وقواعد التصديق الالكتروني، وأحكام السرية والإفصاح، كذلك انتهاك القوانين والقواعد أو الضوابط المقررة المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أو الدخول في أنواع جديدة من المعاملات خاصة مع عدم وجود قانون ينظم تلك المعاملات².

2-6: مخاطر الالتزام:

هي المخاطر القانونية أو العقوبات النظامية أو الخسائر المالية أو مخاطر السمعة التي قد يتعرض لها المصرف نتيجة عدم الالتزام بالقوانين النافذة، التعليمات، ميثاق الأخلاق والممارسات السليمة³

2-7: المخاطر الإستراتيجية:

أدت إزالة الحواجز الجغرافية وإتاحة التوسع في الأنشطة وتوفير العديد من أنظمة التوزيع البديلة إلى مجموعة من الفرص الإستراتيجية الجديدة التي عرضت المصارف لمخاطر جديدة غير مألوفة في الغالب.

وتنشأ هذه المخاطر نتيجة لعدم تبني الاستراتيجيات المناسبة التي تأخذ في اعتبارها كيفية تحقيق المزيج المناسب بين كل من الخدمات المصرفية التقليدية، والخدمات المصرفية الالكترونية، بما لا يعرض المصرف لمزيد

¹ R.Gallati, Reto, Risk Management and Capital Adequacy, McGraw-Hill companies, Inc, 2003, P289-290

² -، -، النشرة الاقتصادية، بنك الإسكندرية، المجلد الخامس والثلاثين، مصر، 2003، ص67

³ The Compliance Function in Bank, Basel Committee on Banking Supervision, BIS, 2004 ,P3

من المخاطر، ولا يؤثر على مركزه التنافسي. وتأتي أهمية هذه المخاطر من حيث تأثيرها الكبير على مستقبل المصرف، ومن حيث اختلاف الضوابط الرقابية للعناصر المتعددة تبعاً لظروف كل مصرف¹.

2-8: مخاطر التسعير:

تنشأ مخاطر التسعير عن تغيرات في أسعار الموجودات، وبوجه خاص محفظة الاستثمارات المالية، حيث توجد عوامل داخلية وخارجية تؤثر في مخاطر التسعير، وتتمثل العوامل الخارجية في الظروف الاقتصادية المحلية ومناخ الأعمال السائدة بالسوق، أما العوامل الداخلية فتتعلق بالمصرف نفسه ومنها الهيكل التمويلي، وصافي الدخل المحقق من النشاط، ومدى كفاءة التشغيل وغيرها من الظروف الداخلية².

2-9: مخاطر السمعة:

هي المخاطر التي تنشأ عن إدراك سلبي من قبل الزبائن والمساهمين والمؤسسين والمستثمرين لتحليلات السوق والتعليمات الصادرة عن المصرف التي تؤثر بشكل عكسي على قدرة المصرف على الاستمرار أو تأسيس علاقات عمل جديدة، وإمكانية الحصول على مصادر تمويل مستمرة (عن طريق interbank أو سوق الأوراق المالية (التسديد)). فمخاطر السمعة هي دالة على عدم كفاية إجراءات إدارة مخاطر المصرف الداخلية بالإضافة إلى عدم قدرة الإدارة على مواجهة التأثيرات الخارجية³.

3. مفهوم إدارة المخاطر وإجراءاتها:

تعرف إدارة المخاطر بأنها: ضبط التعامل مع احتمالية تأثير أحداث مستقبلية على أداء المصرف، فهي تؤمن المخففات والنماذج والاستراتيجيات اللازمة لتعريف وضبط أي تهديدات تواجه المؤسسة أثناء ممارسة نشاطاتها.

فليس هدف إدارة المخاطر هو التخلص من المخاطر، وإنما جلب مخاطر قابلة للإدارة وتضمن تحقيق ربحية مناسبة مقابلها⁴.

كما تعرف إدارة المخاطر على أنها: إدارة تعرضات المصارف للخسائر الممكنة وحماية موجوداتها.

¹ Cynthia, Glassman, Risk Management, New challenges call for integrated solution, Journal of Retail Banking Services, 1997, P 59-62

² النشرة الاقتصادية، بنك الإسكندرية، مرجع سبق ذكره، ص66

³ Enhancement to the Basel II framework, Basel Committee on Banking Supervision, BIS, July 2009, p19

⁴ Musa, Taher, Modern Risk Management, Banking And Finance, P 29 مرجع سبق ذكره

فإجراءات إدارة المخاطر تبدأ عندما يتم السؤال عن "ما هي أنواع الأحداث التي يمكن أن تشكل خطراً على العمل، ما هو أثر تلك المخاطر، وماذا يجب أن نفعل" وبعد تقييم الإجابات عن تلك الأسئلة واتخاذ القرار لحل تلك المشاكل، يجب على مدير المخاطر أن يسأل نفسه "هل تم اتخاذ القرار الصحيح؟ أي الخيارات كانت أكثر تكلفة؟ هل تم تفادي المشكلة بشكل كافٍ، لذلك لم يتم تطبيق القرار السابق لفترة طويلة"

ويحدد دور إدارة المخاطر بثلاث خطوات:

أ- تحديد وقياس الخسائر الممكنة.

ب- تطوير وتنفيذ خطة إدارة تلك الخسائر الممكنة.

ج- مراجعة خطة استمرارية العمل بعد وضعها موضع التنفيذ¹.

ويرى الباحث أن إدارة المخاطر تشمل كافة الإجراءات المتخذة من المصرف لتحديد وقياس ومتابعة كافة المخاطر التي ستواجهه المصرف المتوقعة وغير المتوقعة بما يضمن استمرارية عمل المصرف حتى في أسوأ الظروف.

4. مبادئ إدارة المخاطر

ينطوي العمل المصرفي على التعامل مع المخاطر، فالمخاطر لها جانبان، الأول هو احتمالية حدوث حدث ما، أما الجانب الآخر فهو مقدار أو حجم النتائج المترتبة من حدوث ذلك الحدث، وللتقليل من النتائج السلبية للمخاطر، ينبغي تطبيق مبدأ أخذ الحيطة والحذر الذي يعد الأساس الذي يبنى عليه مبدأ إدارة المخاطر.

ولقد أدت الإخفاقات والأزمات المصرفية المتكررة في السنوات الماضية إلى التأكيد على أهمية وجود مبادئ لإدارة المخاطر وإلى إصرار السلطات الإشرافية ومراقبي المصارف على ضرورة وضع مبادئ عامة لإدارة المخاطر.

ويعتبر مبدأ إدارة المخاطر بمثابة عملية يتم من خلالها تحديد وقياس ومتابعة ومراقبة المخاطر التي يواجهها المصرف. حيث تلعب إدارة المخاطر في المصارف دوراً قيادياً في تعريف الأهداف والطرق والوسائل والفلسفة في التعامل مع المخاطر. ولاشك أن نجاح أي بنية لإدارة المخاطر لدى أي مصرف يعتمد كلياً على مدى التزامه بالأنظمة الداخلية والتشريعات السارية والأطر المحددة الواضحة وعلى مدى استعداداته للتعامل مع المخاطر المعنية.

¹ S.Dorfman, Mark, Introduction to Risk Management and Insurance, Ninth Edition, Prentice- Hall, Inc, 2008, P43

ونظراً لأهمية إدارة المخاطر، فإنه ينبغي على أي مصرف تطبيق المبادئ التالية:

المبدأ الأول: دور مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية

1. تقع مسؤولية إدارة المخاطر "Risk Management" في النهاية بشكل أساسي على عاتق مجلس الإدارة الذي يعتبر المسؤول أمام المساهمين عن أعمال المصرف، لذا يتوجب عليه فهم المخاطر التي يواجهها والتأكد من أنها تدار بأسلوب فعال وكفء .
2. وفي إطار هذه المسؤولية، يجب على مجلس الإدارة إقرار إستراتيجية وسياسات إدارة المخاطر وتشجيع القائمين على إدارة المصرف بإدارة المخاطر بعقلانية وذكاء وتجنب المخاطر التي يصعب عليهم فهمها. وتكون الإدارة التنفيذية مسؤولة أمام مجلس الإدارة عن تطبيق استراتيجيات وسياسات المصرف المتعلقة بإدارة المخاطر.
3. أن يكون مجلس الإدارة لجنة مستقلة تسمى لجنة إدارة المخاطر والتي قد تشمل في عضويتها بعض أعضاء المجلس والجهاز التنفيذي بالمصرف. ويناط بهذه اللجنة مسؤولية تحديد ووضع سياسات إدارة المخاطر استناداً إلى الإستراتيجية العامة للمصرف.

المبدأ الثاني: السياسات والإجراءات

1. أن تكون جميع الوظائف والمسؤوليات، بما فيها مسؤولية رفع التقارير، محددة وواضحة وتغطي جميع أنواع المخاطر التي يواجهها المصرف.
2. أن تقوم إدارة المخاطر بتطبيق سياسات المخاطر والتأكد أن الممارسات والنشاطات المصرفية التي يقوم بها المصرف تتم وفق تلك السياسات والحدود المعتمدة وأي تعليقات ولوائح أخرى من الجهات ذات العلاقة، ويتعين أن تكون تلك الممارسات مفهومة من قبل القائمين على إدارة المصرف والموظفين ذوي العلاقة، وأنه قد تم تقييم ودراسة تلك الممارسات والنشاطات قبل اعتمادها ووضع نظام شامل لمراقبتها بشكل مستمر ودوري، كما أنه يتم إخطار مجلس الإدارة والجهاز التنفيذي بالمصرف بشكل دوري، ولأغراض احترازية أيضاً، عن أي تطورات قد تطرأ على تلك النشاطات والممارسات.
3. أن يتم تعيين مسؤول مخاطر لكل نوع من المخاطر الرئيسية التي يواجهها المصرف وبالأخص مخاطر الائتمان والسوق والسيولة. ويشترط أن يكون لدى كل مسؤول مخاطر الدراية والخبرة في مجال عمله وفي مجال خدمات اختصاصه.
4. وبالنسبة للمنتج الجديد، لا بد من اتخاذ الإجراءات التالية قبل الشروع في أي صفقة:

- أ- موافقة الجهة المختصة بالمصرف حسب النظام الأساسي أو اللوائح الداخلية للمصرف، واستيفاء أي متطلبات رقابية بهذا الشأن.
- ب- الحصول على المعلومات الكافية عن الصفقة أو المنتج الجديد من حيث النوع والمخاطر وكيفية المعالجة الحسابية وذلك عن طريق إجراء دراسة جدوى.
- ج- تأمين طريقة وإجراءات التمويل.
- د- وضع إجراءات وضوابط متينة لمراقبة تلك الصفقة أو المنتج¹.
- ويجب أن تشمل سياسات وإجراءات وحدود المخاطر:
- أ- إجراءات كافية ودورية لتعريف وقياس ومراقبة ومتابعة وتخفيف كافة المخاطر التي يتعرض لها المصرف خلال ممارسة نشاطاته (قروض، استثمارات، توريق، عمليات خارج ميزانية..).
- ب- مخاطر تعرض المصرف لمخاطر السمعة وتقييم حالات عدم التأكد الاقتصادية.
- ج- أن تكون متناسبة مع أهداف وإستراتيجية المصرف، بالإضافة إلى الوضع المالي.
- د- أن تشمل مصفوفة صلاحيات المنح النشاطات المختلفة للمصرف، وأن تضمن فصل مهام دائرة الائتمان عن دائرة إدارة المخاطر.
- هـ- إجراءات للتأكد من تطبيق سياسات وإجراءات منح التسهيلات الائتمانية.
- و- مراجعة المنتجات وخطوط العمل الجديدة من قبل القسم المعني والرقابة الداخلية، وإدارة المخاطر للتأكد من قدرة المصرف على إدارة ومراقبة المنتجات قبل طرحها بالسوق.
- ز- أن تتضمن إجراءات دورية تضمن مراجعة السياسات والإجراءات للتأكد من كفايتها، ومراجعة الالتزام بالحدود المحددة من قبل المصرف والسلطات الرقابية².

المبدأ الثالث: نظم القياس والمتابعة

1. ضرورة وجود منهجية ونظام محدد لقياس ومراقبة المخاطر لدى المصرف وذلك لتحديد مستوى كل نوع من المخاطر التي يمكن قياسها وبشكل إجمالي ودقيق لمعرفة وتحديد تأثيرها على ربحية المصرف وملاءته الرأسمالية. ولنجاح هذا النظام من حيث المراقبة، فإنه لا بد من إيجاد مجموعة شاملة ومتجانسة من الحدود والسقوف، تشمل على سبيل المثال حدود ائتمانية وحدود احترازية تفرض وقف التداول أو المتاجرة لتقليل

¹ اللجنة العربية للرقابة المصرفية، قضايا ومواضيع في الرقابة المصرفية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2003، ص 66-68

² Enhancement to the Basel II framework, Basel Committee on Banking Supervision, P 14 مرجع سبق ذكره

مقدار الخسائر، وحدود للسيولة العامة للمصرف، وكذلك حدود لسيولة المنتجات والأدوات الاستثمارية. وبناءً على اعتماد أسلوب تخصيص رأس المال، فإن اعتماد منهجية تقييم الانجاز على أساس المخاطر المعدلة سوف يعزز من نظام القياس والمراقبة. ولعل إتباع أساليب متنوعة للوقاية من المخاطر التي لا يمكن قياسها واحتسابها سيعزز من سلامة وصحة المصرف. وتتمثل هذه الأساليب في التأمين ضد المخاطر ووضع المخصصات الخاصة والعامة وتدوير الموظفين وإلزامهم بأخذ إجازاتهم السنوية وغيرها. ويشمل هذا النوع من المخاطر ما يتعلق منها بالسمعة والموارد البشرية والمخاطر القانونية والتشغيلية ومخاطر التكنولوجيا وغيرها.

2. لابد من تقييم الموجودات، وخصوصاً الاستثمارية منها، على أساس القيمة العادلة إن وجدت، أو سعر السوق أو السعر الذي يتم تحديده باستقلالية عن المتعاملين في حالة عدم توفر سعر السوق، وذلك كمبدأ أساسي لقياس المخاطر والربحية.

3. ضرورة استخدام أنظمة معلومات (Management Information System-MIS) حديثة لإدارة المخاطر، توفر بشكل دوري وفي الوقت المناسب معلومات مالية تفصيلية وشاملة ودقيقة عن المخاطر التي يواجهها المصرف.

4. يجب الاحتفاظ كتابياً بكافة التفاصيل المتعلقة بطريقة عمل الأنظمة المعلوماتية وطريقة معالجة المعلومات من قبلها ومراجعتها بشكل دوري. كما ينبغي القيام بإجراء توافق بين المعلومات المستخرجة من الأنظمة المعلوماتية والتحقق من صحة ودقة تلك المعلومات¹.

5. يجب على مجلس الإدارة والإدارة العليا التأكد من قدرة نظام إدارة المعلومات (MIS) على تزويدهم بتقارير عن التعرضات للمخاطر وقياس تلك المخاطر على مستوى كافة خطوط العمل، و تقارير عن مخاطر التركزات والمخاطر التشغيلية الطارئة. وأن يكون قادر على تحليل السيناريوهات ذات النظرة المستقبلية تحت الظروف الضاغطة².

المبدأ الرابع: الرقابة الداخلية

1. ضرورة وجود وحدة تدقيق داخلي مستقلة تتبع لمجلس إدارة المصرف مباشرة، وتقوم بالتدقيق على جميع أعمال وأنشطة المصرف بما فيها إدارة المخاطر.

¹ اللجنة العربية للرقابة المصرفية، قضايا ومواضيع في الرقابة المصرفية، مرجع سبق ذكره، ص 68-69

² Enhancement to the Basel II framework, Basel Committee on Banking Supervision, P 15 مرجع سبق ذكره

2. لابد من وضع ضوابط تشغيلية فعالة وحازمة في جميع الدوائر بالمصرف. ومن هذه الضوابط "على سبيل المثال لا الحصر" أسلوب التوافق الدوري بين الحسابات، والفصل بين الوظائف والمهام المتعارضة والتحقق من سير المعاملات والأسعار، وضوابط إنهاء المعاملات الحسابية، ووجود آلية لتتبع سلسلة الإجراءات أو المعاملات، ووضع إجراءات تعزيزه للموافقة على تحركات وتقل وصرف الأموال والأمانات وغيرها من الضوابط اللازمة لجميع الدوائر. كما يجب العمل بمثل هذه الضوابط باستقلالية عن الدوائر التجارية المعنية في المصرف.

3. لابد من وضع ضوابط أمان لجميع الأنظمة المعلوماتية الرئيسية للمصرف من أجل الحفاظ على صحة وسلامة وسرية المعلومات. كما يجب وضع أنظمة مساندة تمكن من العمل في وضع سوي لضمان الاستمرارية في العمل ويجب اختبار فعاليتها من حين إلى آخر. ولمزيد من الأمان يتعين مراجعة جميع الأنظمة الرئيسية من قبل أطراف أخرى خارجية من ذوي الاختصاص.

4. يجب وضع خطط للطوارئ، معززة بإجراءات وقائية ضد الأزمات، ومعتمدة عليها من قبل مجلس الإدارة والجهات المعنية، وذلك للتأكد من أن المصرف قادر على تحمل أي أزمة أو تعطل في الأنظمة أو أجهزة الاتصالات وبحد أدنى من الارتباك. ويجب أن تخضع هذه الخطط للاختبار بشكل دوري.

أما المبادئ عامة، فهي:

1. إن أهداف وسياسات ونتائج إدارة المخاطر لابد أن تكون المحرك والمؤثر الرئيسي في اتخاذ القرارات الإستراتيجية لدى المصرف. وللحفاظ على فعالية إدارة المخاطر، فإنه يتعين التريث قبل إجراء أي تغيير في السياسات والاستراتيجيات نتيجة لأي تغيير في عوامل السوق.
2. وجود بيئة عمل مناسبة تتميز بالحوار المفتوح بشأن المخاطر.
3. أن يتم تخصيص رأس مال المصرف، حسب مقدار ونوعية المخاطر التي تواجهها الدائرة التجارية، وأن يكون حجم عمل أي دائرة تجارية لدى المصرف مرتبط بمقدار كمية رأس المال المحددة لها.
4. أن يكون للدوائر المساندة لدى المصرف دور فعال ومتمم لمهمة إدارة المخاطر¹.

ويرى الباحث أن تطبيق المصارف لكافة مبادئ إدارة المخاطر بالشكل الصحيح يخفف من تعرض المصارف للمخاطر المتوقعة وغير المتوقعة ويساعدها على تحقيق الربحية المستهدفة وفق لاستراتيجيتها، خاصة أن الهدف من إدارة المخاطر هو تحقيق التوازن بين العائد والخطر.

¹ اللجنة العربية للرقابة المصرفية، قضايا ومواضيع في الرقابة المصرفية، مرجع سبق ذكره، ص 70-71

5. خطوات إدارة المخاطر

- أ- تعريف المخاطر (Risk Identification): كل منتج أو خدمة يقدمها المصرف ينطوي على عدة مخاطر. على سبيل المثال هناك أربعة أنواع من المخاطر في حالة منح قرض وهي : مخاطر الإقراض، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر السيولة ومخاطر تشغيلية. إن تحديد المخاطر يجب أن تكون عملية مستمرة ويجب أن تفهم المخاطر على مستوى كل عملية وعلى مستوى المحفظة ككل.
- ب- قياس المخاطر (Risk Measurement): بعد تحديد المخاطر المتعلقة بنشاط معين، تكون الخطوة الثانية هي قياس هذه المخاطر حيث أن كل نوع من المخاطر يجب أن ينظر إليه بإبعاده الثلاثة وهي حجمه، مدته، واحتمالية الحدوث لهذه المخاطر. إن القياس الصحيح والذي يتم في الوقت المناسب على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة إلى إدارة المخاطر.
- ج- ضبط المخاطر (Risk Control): بعد تحديد وقياس المخاطر تأتي الخطوة الثالثة وهي ضبط هذه المخاطر حيث أن هناك ثلاث طرق أساسية لضبط المخاطر المهمة وذلك على الأقل لتجنب نتائجهم العكسية، وهي تجنب أو وضع حدود على بعض النشاطات، تقليل المخاطر أو إلغاء أثر هذه المخاطر Offsetting.
- إن على الإدارة أن توازن ما بين العائد على المخاطر وبين النفقات اللازمة لضبط المخاطر. على المصارف أن تقوم بوضع حدود للمخاطر من خلال السياسات والمعايير والإجراءات التي تبين المسؤولية والصلاحيات.
- د- مراقبة المخاطر (Risk Monitoring): على المصارف أن تعمل على إيجاد نظام معلومات قادرة على تحديد وقياس المخاطر بدقة وبنفس الأهمية يكون قادر على مراقبة التغيرات المهمة في وضع المخاطر لدى المصرف.
- على سبيل المثال لو توقف عميل ما عن الدفع فهذا يجب أن يظهره نظام المعلومات وكذلك فإن توقف العميل عن الدفع يترتب عليه حرمان المصرف من هامش الربح أيضاً على هذا القرض، وبالتالي فإن نظام المعلومات الذي يعكس التغير في سعر الفائدة كي يعوض المصرف على فقدان العائد من هذا القرض على أهمية كبيرة.

وبشكل عام فإن الرقابة تعني تطور أنظمة التقارير في المصرف التي تبين التغيرات المعاكسة في وضع المخاطر لدى المصرف للتعامل مع هذه المتغيرات¹.

6. الإجراءات المتبعة للحد من المخاطر

يجب أن يظهر تقييم المخاطر مواطن القوة والضعف لدى المصرف وبالتالي تزويد المراقبين بالأرضية اللازمة التي يبنى عليها قرار المراقبة الدورية على المصرف. ويجب أن تكون عملية التقييم شاملة لكافة المخاطر التي تواجه الإقراض، السوق، السيولة، العمليات القانونية ومخاطر السمعة.

حيث أن كل عملية أو نشاط يقوم به المصرف ينطوي على مخاطر وبالتالي يجب أن يكون لدى المصرف نظام للتعامل مع هذه المخاطر.

عندما تواجه أية مؤسسة أي نوع من المخاطر فإن لديها عدة خيارات للتعامل مع هذه المخاطر منها تجنب هذه المخاطر، تحويل هذه المخاطر، أو قبول هذه المخاطر.

- أ- تجنب المخاطر (Avoidance of Risk): في هذه الحالة يمكن للمصرف أن يتجنب القيام بنشاط أو بعملية معينة إذا ارتأى أن الفائدة المرجوة من القيام بها تقل عن المخاطر النشاط.
- ب- تحويل المخاطر (Transfer of Risk): ويمكن تحويل المخاطر إلى طرف آخر ولكن بثمن، مثل شراء بوليصة تأمين، أو الحصول على الضمانات، التحوط، والكفالات الحكومية.
- ج- قبول المخاطر (Acceptance of Risk): يمكن لإدارة المصرف أن تقبل المخاطر على اعتبار أن هناك إدارة جيدة لإدارة المخاطر في المصرف هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن الفائدة المرجوة من هذه النشاطات تفوق التكلفة الناجمة عن القيام بها. ولكن بغض النظر عن الخيار الذي تم اتخاذه، فإن المؤسسات المالية يجب أن يكون لديها أنظمة رقابة كافية، من قبل مجلس الإدارة، وجود سياسات وتقارير، وإجراءات تقلل من أثر الخسائر.

في حال قبول إدارة المصرف لاتخاذ المخاطر على المراقبين أن يقوموا بتقييم هذه المخاطر، وعليه يمكن تقييم المخاطر إلى أربعة أجزاء هي:

¹ الكراسنة، إبراهيم، أطر أساسية في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، منشورات صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2006، ص 42-44

1. مراجعة نوع ودرجة المنافسة التي يتعرض لها المصرف، موقع ونوعية المنتجات والخدمات التي

يقدمها المصرف، وقاعدة المودعين والمقترضين والظروف الاقتصادية المحلية.

2. دراسة السياسات والإجراءات والمهارات الإدارية للتأكد من إدارة المخاطر، أي التأكد من أن لدى

المصرف الأشخاص المؤهلين، أنظمة ضبط قوية، مجلس إدارة مستقل، وأنظمة معلومات مرضية وقوية.

3. مقارنة المخاطر لدى المصرف مع الضمانات الموجودة من أجل تحديد صافي المخاطر التي

يتعرض لها المصرف وكذلك التأكد من أن مستوى المخاطر مقبول بالنسبة إلى وضع المصرف.

4. التأكد من أن إدارة البنك تلتزم بالمعايير الأساسية لإدارة كل نوع من أنواع المخاطر أخذ بالاعتبار

حجم ودرجة تعقيدات نشاطات المصرف¹.

د- تنويع المخاطر (Diversification of Risk): ويقصد به تنويع مصادر التمويل والاستثمارات والعمليات لتقليل المخاطر.

هـ- الرقابة على الخطر (Control of Risk): ويتمثل ذلك بوضع إجراءات رقابية تضمن عدم وقوع المخاطر أو تقليلها إلى أدنى حد يمكن².

ويرى الباحث أن عدم إدارة المخاطر بشكل جيد (المتوقعة وغير المتوقعة) سيحد من أهمية الإجراءات المتبعة للحد من المخاطر، لذلك يجب على المصارف القيام بتطبيق سيناريوهات متنوعة ومعالجة نتائجها بالشكل الأمثل الذي يضمن استمرارية فعالية إجراءات إدارة المخاطر المطبقة لدى المصارف.

¹ الكراسنة، إبراهيم، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، مرجع سبق ذكره، ص 49-51
² عيس، مهند حنا نقولا، إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2010، ص 125

المبحث الثاني

المخاطر الائتمانية وأسبابها

1. مفهوم الائتمان

يختلف مفهوم الائتمان حسب المجال أو الجهة التي تقوم بتقديمه، لكن إذا ما بحثنا في خلفية هذا المصطلح (الائتمان) بشكله المجرد، لوجدنا أنه مشتق من كلمة الأمانة والتي تعني وضع شيء ما لدى شخص ما على أن يرده عند الطلب (أموال، وثائق، شهادة ، الخ...) أما الائتمان فهو تعريب للمصطلح الانكليزي (Credit) وهذا المصطلح مشتق من عبارة (Credo) اللاتينية المتضمنة تركيبين اثنين:

- (Crad) ويعني باللغة السنسكريتية (ثقة).
- (Do) ويقصد به باللغة اللاتينية (أضع).
- ومن خلال ما سبق أعلاه، نجد أن أصل كلمة ائتمان هو لاتيني ويعني (أضع الثقة)¹.

كما وردت في الائتمان عدة تعريفات فقد عرفه (Thomas) بأنه: "الدين والائتمان هما الشيء نفسه، فالدين التزام بالدفع بالمستقبل، والائتمان هو المطالبة باستلام الدفعات في المستقبل وحجم الدين تساوي حجم الائتمان"²

وعرفه (عوض الله): "بأنه عملية مبادلة قيمة حاضرة مقابل وعد بقيمة آجلة مساوية لها، وغالباً ما تكون هذه القيمة نقوداً، وهناك طرفان في عملية الائتمان، الأول هو مانح الائتمان ويسمى بالدائن أو المقرض، والثاني هم متلقو الائتمان ويسمى بالمدين المقترض ويضاف إلى قيمة الائتمان مبلغ آخر يسمى الفائدة تدفع للدائن مستقبلاً نظير تخليه عن القيمة الحاضرة"³.

والائتمان على هذا النحو لا يعد ضرورة اقتصادية فحسب وإنما ضرورة اجتماعية لاستمرارية الحياة، ومنذ بدء الخليقة والناس يقومون بمبادلة الفائض المكون فيما بينهم. إلا أن المفهوم العلمي للائتمان المصرفي واستخدام الأساليب والأدوات الائتمانية المعروفة، ارتبط ارتباطاً وثيقاً بظهور المصارف، كون هذه الأخيرة (المصارف) تعد المصدر الرئيسي للائتمان، ومن شاعت تسميته بالائتمان المصرفي (Bank Credit)⁴.

¹ أرشيد، عبد المعطي رضا: جودة، محفوظ أحمد، إدارة الائتمان والتحليل المالي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، 1999، ص31

² Lloyd, Thomas, Banking and Economic Activity, third Edition, Prentice-Hall, Inc, New Jersey, 1986, P 67.

³ عوض الله، زينب حسين، اقتصاديات النقود والمال، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1995، ص77

⁴ الزبيدي، حمزة محمود، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص18.

2. أنواع المخاطر الائتمانية

إن أغلبية المصارف تدير مخاطرها الائتمانية في ظل ظروف العمل العادية على مستويين، مستوى المقرض ومستوى المحفظة.

حيث يستخدم ضابطو الائتمان نظام تقييم للمخاطر الائتمانية النوعية للمقرض للحكم على ملءة المقرض والتي تعتبر من أقدم المهام، ونموذج كمي لقياس المخاطر الائتمانية للمقرض والتي تسمى احتمالية التعثر (PD)، أما نظام إدارة المخاطر الائتمانية للمحفظة (PDS) فإنه يستخدم احتمالات تعثر المقرضين وعديد من عوامل الخطر بعد مراعاة عامل الترابط بين عوامل الخطر للوصول إلى القيمة المعرضة للخطر (VAR)¹.

تتحدد المخاطر الائتمانية بحجم الخسائر الناتجة عن عجز مقرض ما عن سداد التزاماته وفي حالة تدهور الجودة الائتمانية للمقرض، هذا التعريف البسيط يخفي عدة مخاطر أساسية " فكمية المخاطرة " هي الرصيد المعلق للمقرض في تاريخ العجز عن السداد (المبلغ المعرض للخطر)، و " جودة المخاطرة " تنتج عن كل فرصة حدوث العجز عن السداد ومن الضمانات التي تقلل الخسارة عن العجز عن السداد (قيمة الخسارة بعد تخفيض الاسترجاعات المحتملة)

ومن هنا يمكن تقسيم المخاطر الائتمانية إلى ثلاثة مخاطر: مخاطر العجز عن السداد، مخاطر التعرضات، مخاطر الاسترداد، إضافةً إلى مخاطر التركزات الائتمانية على مستوى المحفظة.

1. **مخاطر العجز عن السداد:** هي احتمالية حدوث عجز عن السداد، حيث يعرف العجز عن السداد بأنه: عدم الالتزام بالدفع، خرق اتفاق ما، الدخول في إجراء قانوني، العجز الاقتصادي عن السداد (أي انخفاض القيمة الاقتصادية للأصول عن قيمة الديون المعلقة، القيمة الاقتصادية للأصول هي قيمة التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة المخصومة والتي تتغير قيمتها تبعاً لظروف السوق).

وتقاس احتمالية العجز عن السداد أثناء فترة زمنية معينة من الإحصائيات التاريخية لحالات العجز عن السداد، ويمكن استخدام معدل العجز عن السداد (معدل التعثر) كبديل تاريخي لاحتمالية العجز عن السداد إلا أن معدل العجز عن السداد لا يعكس احتمالات العجز عن السداد المتوقعة.

¹ Monetary Authority of Singapore, Technical Paper on Credit Stress-testing, March 2003, p2

2. مخاطر التعرضات:

تتولد مخاطر التعرضات نتيجة عدم التأكد السائد من المبالغ المستقبلية المعرضة للمخاطرة، فبعض التسهيلات الائتمانية لا تنطوي على مخاطر تعرض تقريباً، وبعض التسهيلات الائتمانية الأخرى يحدد لها جدول زمني تعاقدى بحيث تكون الأرصدة المعلقة المستقبلية معلومة مسبقاً مما يسهل عملية تحديد مخاطر التعرضات، باستثناء حالة الدفع المسبق التي يمكن اعتبار مخاطر تعرضها للخطر صغيرة أو ثانوية.

ويمكن أن ينشأ عن البنود خارج الميزانية تعرضات مستقبلية ذات احتمالية حدوث عالية، وكذلك عن السقوف الممنوحة لغاية مبلغ معين لتمويل احتياجات العميل.

3. مخاطرة الاسترداد:

إن الاسترداد في حالة العجز عن السداد لا يمكن التنبؤ بها، وهي تتوقف على نوعية العجز عن السداد وعوامل عديدة مثل الضمانات المستعملة من المقترض، ونوعية تلك الضمانات.

كما أن تخلف كل العملاء عن الدفع في نفس الوقت، نتيجة مخاطر التركزات الائتمانية، سيعرض المصرف لمخاطر أهم بكثير مما إذا كانت أحداث التخلف عن الدفع هذه مستقلة. وتحمي المصارف نفسها من هذه المخاطر باللجوء إلى التنويع، والذي يجعل حالات التخلف عن الدفع المترامنة مستبعدة جداً أو تماماً¹.

4. مخاطر التركزات الائتمانية:

عرفت مخاطر التركز الائتمانية بأنها: المخاطر التي تنشأ عن عدم تنوع المحفظة الائتمانية بشكل كافٍ سواءً على مستوى العميل ومجموعته المترابطة، أو على مستوى الصناعة (قطاعات)، أو على مستوى المناطق الجغرافية، مما يعرض المصرف لمخاطر الإفلاس في حال تعرضه لخسائر كبيرة².

ولا يعني التركز داخل المحفظة أن كامل محفظة المصرف من القروض مهددة بالتعثر، إنما يعني أن مكونات المحفظة ترتبط مع بعضها البعض بشكل كبير وإنّ زيادة المخاطر لأحد هذه العناصر سيؤدي إلى زيادة المخاطر بالمحفظة ككل.

¹ عيس، مهند حنا نقولا، إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية، مرجع سبق ذكره، ص 91-93

² Deutsch Bundes Bank, Concentration risk in credit portfolios, Monthly Report, 2006, page 2

ويعتمد التنويع على المتغيرات الأساسية التي تدخل في تكوين المحفظة التي تتصف بعلاقة ارتباط ضعيفة أو سالبة. ويمكن أن تتم إدارة التنويع عن طريق إقراض المؤسسات التي تتمتع بدورة حياة مستقلة.

فيما يلي أنواع التنويع على مستوى المحفظة المصرفية:

1. التنويع الجغرافي: توضح نظرية المحفظة الحديثة أن تنويع المحفظة المصرفية بشكل جيد يقلل من تعرض المحفظة لمخاطر التركيزات الائتمانية، وذلك على أساس افتراض أن المخاطر الائتمانية تضمن نوعين من المخاطر وهما المخاطر النظامية والمخاطر غير النظامية (مخاطر التركيزات)، فالمخاطر النظامية للمخاطر الائتمانية هي التي لا يمكن إزالتها عن طريق التنويع، وبمعنى آخر تعرف المخاطر النظامية على أنها مخاطر سوقية (أي مخاطر تعثر الشركات التي ترتبط مع بعضها ارتباطاً محلياً أو إقليمياً أو دولياً)

2. التنويع في مجال الصناعة: إن تنويع المحفظة المصرفية حسب الصناعات يقلل من القيمة المعرضة للمخاطر في حال تعرضت الصناعة لصدمة مفاجئة.

وفي حالة التنويع ما بين الصناعات المختلفة يجب أن يتم قياس تحركات وتطور الجدارة الائتمانية للمقترضين لكامل الاقتصاد بحيث يتم اخذ هذه المؤشرات من الميزانية العمومية وكشف التدفقات النقدية للشركات.

3. التنويع ما بين العملاء: تسعى المصارف لتنويع محافظها على أساس العملاء والأفراد، ويمكن الاستفادة من هذا التنويع بشكل كبير في حال كان معامل الارتباط ما بين قدرة هؤلاء المقترضين على التسديد منخفض أي أنه لا يوجد علاقة ارتباط ما بين هؤلاء العملاء من حيث القدرة على السداد.

4. التنويع حسب الحجم: إن عملية التنويع ما بين الشركات بمختلف الأحجام مبنية على عدم ارتباط قدرة هذه الشركات على التسديد مع بعضها. ومن الأمور التي تشجع المصارف على التنويع على هذا الأساس أن الشركات الكبيرة لديها تنوع بالموجودات أكثر من الشركات المتوسطة والصغيرة¹.

¹ عيس، مهند حنا نقولا، إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية، مرجع سبق ذكره، ص 189-192

3. مبادئ التقييم السليم لمخاطر الائتمان والقروض

أصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية وثيقة بعنوان " التقييم السليم لمخاطر الائتمان والقروض " والتي ساعدت المصارف على استخدام أسس لمراقبة مخاطر الائتمان بهدف تقييم المخاطر الائتمانية، والتأكد من كفاية الأموال الخاصة لمواجهةها، أكدت من خلالها على:

1. مسؤولية مجلس الإدارة والإدارة العليا بالمصرف بوضع إجراءات مناسبة لتقييم مخاطر الائتمان، وضمان فعالية الرقابة الداخلية بما يتناسب مع حجم وتعقد قرارات المنح الائتمانية لديه وبشكل يساعد المصرف على تحديد المؤشرات اللازمة لتغطية المخاطر الائتمانية بما يتوافق مع سياساته وإجراءاته الداخلية، والنظم المحاسبية وقرارات السلطة الرقابية.

كما يجب أن يتضمن نظام الرقابة الداخلية لتقييم المخاطر الائتمانية والمؤشرات، مقاييس تضمن واقعية وتكامل المعلومات وتوافقها مع القوانين والتعليمات والسياسات والإجراءات الداخلية:

أ- فعالية نظام تصنيف مخاطر الائتمان بحيث يضمن مساعدة الإدارة على تحديد التصنيفات الملائمة للقروض بما يتناسب مع صفات (Characteristics) مخاطر الائتمان والمشاكل النوعية للقروض بطريقة دورية، ومتابعة القرارات الإدارية المتخذة.

ب- كفاية نظام الرقابة الداخلية بما يضمن صحة تقدير خسائر القروض بناءً على نتائج مراقبة مخاطر القروض المناسبة، وذلك من خلال وجود تقارير دورية عن مخاطر القروض، وتحديد خطوات مراجعة الأداء، والشخص المسؤول عن ذلك.

ج- نظام اتصالات وتعاون واضح بين المسؤولين عن إدارة الائتمان، والقسم المسؤول عن التقارير المالية، المدققين الداخليين، الإدارة التنفيذية، ومجلس الإدارة (لجنة إدارة المخاطر).

2. يجب على المصرف إيجاد نظام لتصنيف الديون تبعاً لمخاطرها: من حيث وضع سياسات وإجراءات واضحة لأئمة تقييمات مخاطر الائتمان، وتحديد الممارسات المحاسبية للقروض بطريقة فعالة تساعد على تحديد مؤشرات خسائر القروض اللازمة.

3. يجب أن تتضمن سياسة المصرف نماذج تقييم المخاطر الائتمانية الداخلية المصادق عليها من مجلس الإدارة، والتي تعتمد على نظام تصنيف العملاء، وقياس المخاطر على مستوى كل مقترض وعلى مستوى المحفظة، و تصميم اختبارات ضغط للقروض أو المحفظة، وتحصيلات رأس المال).

تقيس نماذج تقييمات مخاطر الائتمان أثر تغير المخاطر على المقرض والعوامل المتعلقة بالقرض (احتمالية التعثر، الخسارة عند التعثر، التعرضات، قيمة الضمانات، تصنيف المقرض)، وتلزم المصرف بتطبيق اختبارات الضغط دورية وعكس نتائجها على نموذج تقييم مخاطر الائتمان وحدود المخاطر التي يرغب المصرف بتحملها بسبب الاختلاف بين الخسائر الفعلية والمتوقعة في الظروف الصعبة، ويجب إعداد تقارير عن نتائج اختبارات الضغط لمجلس الإدارة والإدارة العليا لاتخاذ الإجراءات المناسبة. كما يجب على المصرف وضع سياسة للأفعال التصحيحية التي سيتخذها في حال تجاوز حدود المخاطر المقبولة لدى المصرف.

4. يجب على المصرف مراقبة ومتابعة القروض المتعثرة، وأن يمتلك سياسات وإجراءات ونظم مراقبة لتقييم المخاطر الائتمانية وتحديد معايير القروض المتعثرة وآلية تحديد المؤشرات اللازمة لتغطيتها.

ويجب أن يتم تزويد الإدارة العليا بالمعلومات المناسبة عن نوعية القروض لاتخاذ القرارات المناسبة تبعاً لخبراتهم وبالطرق المعتمدة من المصرف للاعتراف بخسائر القروض واحتجاز المؤشرات المناسبة

وتعتمد منهجيات تحديد خسائر القروض على عوامل عديدة مثل، أنظمة المصرف، بيئة العمل وإستراتيجية العمل، صفات (Characteristics) محفظة القروض، إجراءات إدارة القروض، نظام إدارة المعلومات (MIS). وبشكل عام، يجب أن تتضمن منهجيات تحديد خسائر القروض على عدة عناصر والتي أغلبها تعتبر عناصر لنظام مراقبة الخسائر الائتمانية وهي:

- أ- سياسات وإجراءات مكتوبة لنظام قياس المخاطر الائتمانية ومراقبته، والتي يجب أن تتضمن مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة العليا.
- ب- تفاصيل الأسس المتبعة لتحليل مخاطر محفظة القروض.
- ج- تعريف القروض التي سيتم تقييمها بهدف احتساب مؤونة التدني وذلك على مستوى كل قرض وعلى مستوى القروض التي تحمل نفس الموصفات والتي تصنف حسب (نوع القرض، نوع المنتج، الحصة السوقية، تصنيف القرض، نوع الضمانة، المنطقة الجغرافية).
- د- تعريف آلية تحديد وقياس تدني القروض، على مستوى كل قرض، متضمنة إجراءات الاعتراف بتقنيات قياس تدني القروض وأي تقنيات يجب استخدامها في حالات معينة.
- هـ- تحديد الطرق المستخدمة بتقييم تدني القروض التي تحمل نفس صفات المخاطر.

- و- مساهمة خبرات مدراء المخاطر، اعتماداً على البيانات الحالية وعلى العوامل الداخلية والخارجية التي يمكن أن تؤثر على تحصيلات القروض (عوامل ترتبط بقطاع الصناعة، أو منطقة جغرافية، أو عوامل اقتصادية، أو عوامل سياسية)، بالحكم على نوعية محفظة القروض.
- ز- تقدير قيمة الضمانات الحالية (خسائر تحصيل وبيع الضمانات) ومخففات المخاطر الأخرى.
- ح- وضع سياسات وإجراءات لإعادة تغطية القروض وعمولاتها.
- ط- توثيق عمليات التحليل، التقدير، والمراجعة وطرق احتساب المؤشرات من قبل شخص مؤهل.
- ي- توثيق الطرق المستخدمة بتدقيق نماذج تقييم مخاطر، وأدوات إدارة المخاطر مثل (اختبارات الضغط، واختبارات الضغط العكسية).

5. يجب أن يضمن المصرف بأن مؤشرات خسائر القروض الإجمالية والفردية كافية لامتناع الخسائر الائتمانية في المحفظة الائتمانية. وأن يتم مراجعتها دورياً
6. اعتماد المصرف على حكمه الشخصي وتقديراته المعقولة والموثقة وخبرته العملية في تحديد وقياس خسائر القروض والمؤشرات المطلوبة. وذلك نتيجة عدم كفاية البيانات المتاحة بعكس الوضع الحالي والذي تم تأكيده من خلال التجارب التاريخية.

حيث إن الاعتماد على تجارب خسارة القروض التاريخية، والظروف الحالية للاقتصاد تعتبر نقطة بداية لتحليل المخاطر ولكنها غير كافية لتحديد المؤشرات على مستوى إجمالي المحفظة، حيث يجب على إدارة المخاطر الاعتماد أيضاً على كل من العوامل التالية:

- أ- التغيير بسياسات وإجراءات منح التسهيلات.
- ب- التغيير بالظروف الاقتصادية المحلية والعالمية وظروف العمل.
- ج- التغيير بخطورة وقيمة الديون غير المنتجة والقروض ذات النوعية المنخفضة، القروض المهيكلة.
- د- تغيير خبرات وقدرات كوادر ومدراء الائتمان.
- هـ- التغيير بنوعية المنتجات والحصة السوقية.
- و- تغيير بمراقبة ومتابعة نوعية القروض من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا.
- ز- مخاطر التركزات الائتمانية وتغيراتها.
- ح- تأثير التغيير بالعوامل الخارجية (المنافسة، تعليمات السلطات الرقابية والقانونية) على محفظة القروض.

ط- تغيير مستوى مخاطر المحفظة ككل.

7. يجب أن تترد إجراءات تقييم المخاطر الائتمانية للقروض المصرف بالإجراءات والبيانات اللازمة لتحديد

مؤهلات تدني القروض ورأس المال المطلوب لتغطيتها.

ويجب على المراقبين تقييم إجراءات تقييم المخاطر الائتمانية لدى المصرف والية متابعتها وكفاية الأموال الخاصة اللازمة لتغطيتها

8. يجب على المراقبين إجراء تقييمات دورية لفعالية سياسة إدارة المخاطر وممارسات تقييم نوعية القروض.

9. يجب أن يقتنع المراقبون بالطرق المتبعة من قبل المصرف لاحتساب مؤونة خسائر القروض، والإجراءات

المتبعة لتقدير خسائر القروض في المحفظة الائتمانية ودورية تطبيقها.

10. يجب على المراقبين الاعتماد على تقييمات المخاطر الائتمانية والسياسات والممارسات المعتمدة من

المصرف عند تقييم كفاية الأموال الخاصة للمصرف¹.

4. أسس التحليل الائتماني لمخاطر الإقراض ومخاطر الفشل المالي

تعتبر عملية الإقراض من أهم النشاطات المصرفية لأنها تشكل الجزء الأساسي من موجوداتها وتساهم في جزء كبير من الإيرادات، لذلك تحرص المصارف على وضع أسس ومعايير دقيقة لعملية الإقراض بهدف الحفاظ على نوعية جيدة لمحفظة القروض وتخفيض نسبة الديون غير المنتجة والمؤهلات المطلوبة وفق التشريعات المصرفية الحديثة وخاصة ما يتوافق منها مع متطلبات لجنة بازل للرقابة المصرفية.

ويعتبر تقييم الجدارة الائتمانية للمقترض من أهم الطرق التي تضمن نجاح عملية الإقراض والتي تختلف باختلاف المقترض ونوع القرض. مثلاً، المخاطر الائتمانية لتمويل بناء فندق أو مشروع صغير تنتج بشكل أساسي عن مخاطر التدفقات النقدية التي سيتم الاعتماد عليها لإعادة تمويل القرض بينما المخاطر الائتمانية للقروض المضمونة بأصول تنتج عن نوعية الأصول، والتي أيضاً تختلف عن مخاطر تمويل الجاري المدين والتي يجب أن نركز عند تقييم مخاطرها على معدل دوران رأس المال العامل خلال السنوات السابقة.

¹ Sound Credit risk assessment and valuation for loans, Basel Committee on Banking Supervision , BIS, June 2006,P 2-

4-1: أسس التحليل الائتماني

يساعد التحليل الائتماني للمقترض (فرد أو شركة) على تحديد:

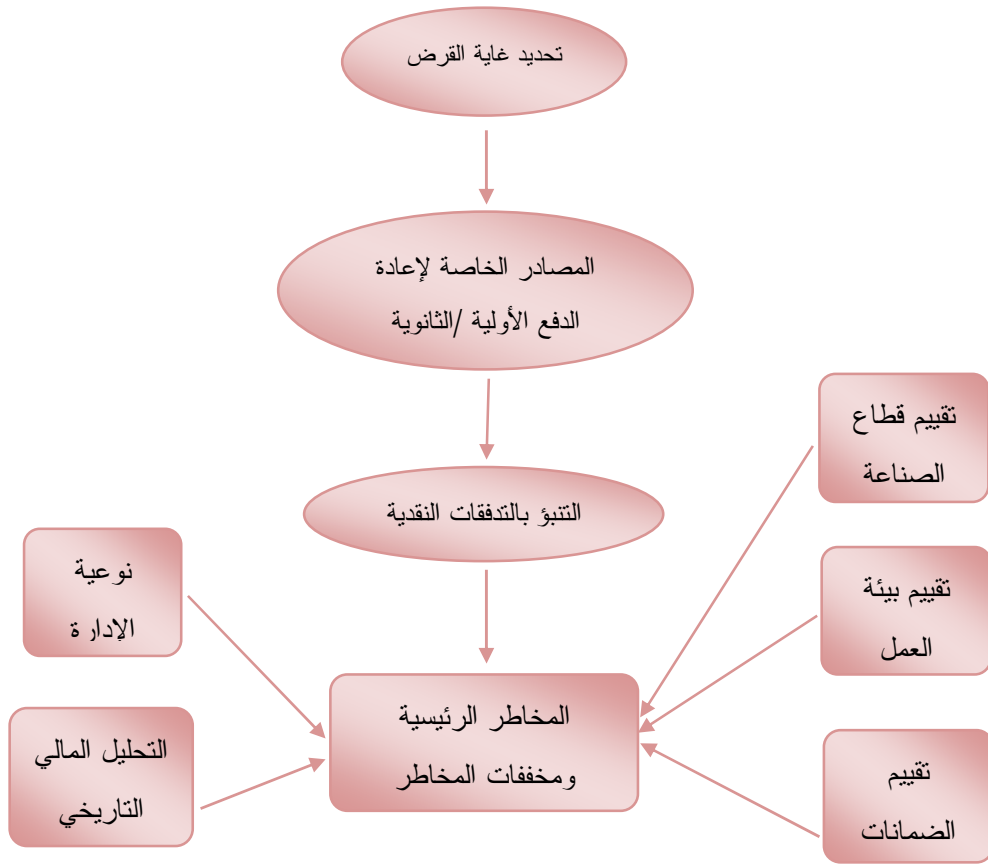
1. غاية الائتمان وحجمه.
2. الخطة المستقبلية لعمل الشركة.
3. الضمانات المتاحة لدعم القرض.
4. طبيعة العلاقة مع العميل.
5. تحليل الظروف المالية للعميل.
6. المراجعة القانونية لعقد القرض للتأكد من كفاية شروط الحماية القانونية للمصرف في حال إفلاس أو تعثر العميل.

والحكم فيما إذا كانت هذه المعلومات كافية لاتخاذ قرار المنح أم تحتاج لمعلومات أكثر، والقيام بالتحليل الائتماني بهذه الطريقة يضمن أن الدراسة الائتمانية لم تأخذ مفهومها الضيق، حيث يجب أن تتضمن الدراسة الائتمانية على تحليلات مستقبلية لوضع العميل تساعد على الحكم فيما إذا كانت الإجراءات الاحتياطية المحددة في اتفاقية القرض متناسبة مع الظروف المالية للعميل أم لا.

فالتحليل الائتماني للعميل يتضمن العوامل المالية وغير المالية المرتبطة مع بعضها، كما هو موضح أيضاً بالشكل البياني رقم (2-1)، ومنها:

1. بيئة عمل المقترض
2. قطاع الصناعة
3. الوضع التنافسي
4. المخاطر المالية
5. المخاطر الإدارية
6. هيكل القرض والمستندات المطلوبة.

الشكل البياني رقم (2-1): يوضح العوامل المالية وغير المالية المحددة لمخاطر المقرض

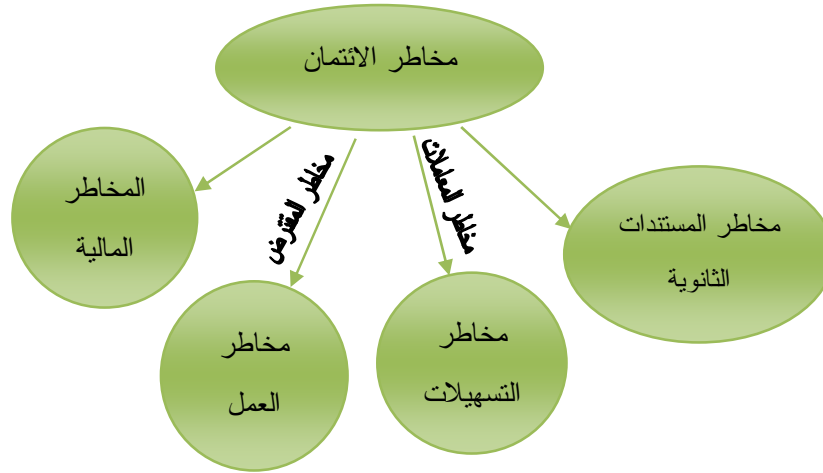


Source: Fight, Andrew, Credit Risk Management, Elsevier, Butter Worth Heninemann, London, 2004, P4

ويجب على متخذي القرار تحليل تلك العوامل بشكل تفصيلي، ابتداءً من العوامل الاقتصادية والتي يمكن أن تؤثر على الاقتصاد وقطاع الصناعة الذي ينتمي إليه العميل انتهاءً بمخاطر المقرض والتي يمكن أن تؤثر على المقرض بشكل خاص.

وبشكل عام، يمكن تلخيص مخاطر إقراض العميل كما هو موضح بالشكل البياني رقم (2-2).

الشكل البياني رقم (2-2): يوضح مخاطر إقراض العميل



مرجع سبق ذكره Source: Fight, Andrew, Credit Risk Management, 2004, P 68

1. مخاطر المعاملات، وتنقسم إلى:

أ- مخاطر المستندات القانونية (القوة القانونية): وتعكس مخاطر المستندات القانونية، ودور ومسؤولية المصرف والمقترض، والإلزامية القانونية لعقد القرض الذي يضمن للمصرف حق المطالبة بالدفع في كافة الحالات القانونية.

ب- مخاطر التسهيلات (إدارة التسهيلات): وهي المخاطر المتأصلة بالتسهيلات بحد ذاتها، كمخاطر تغير سعر الفائدة وسعر الصرف.

2. مخاطر المقترض، وتنقسم إلى:

أ- مخاطر العمل (بيئة العمل): تركز على المخاطر التي تواجهها الشركة في بيئة عملها والتي يتم تحديدها من خلال الاعتماد على نظام التحليل (SWOT - strengths, weaknesses, opportunities, threats) لنقاط القوة والضعف والفرص المتاحة والتهديدات التي تواجهها الشركة، وذلك بهدف تقييم المركز التنافسي للمقترض، نوعية الإدارة، خطة وإستراتيجية العمل، وضع الصناعة، السوق، والمنتجات.

ب- المخاطر المالية (القوائم المالية): وهي المخاطر التي تركز على العناصر المحيطة بالمقترض ووضعه المالي وتعتمد على تحليل هيكلية موجوداته والتزاماته وأرباحه وفعالية إدارة رأس المال العامل والتي تنعكس على استقرار الوضع المالي للمقترض¹.

4-2: أسباب الفشل المالي

لا شك أن السبب الرئيسي للفشل المالي هو نقص التدفقات النقدية الداخلة إلى المؤسسة مقارنةً مع ربحية الشركة حيث يمكن أن تصل الشركة لتلك الأوضاع في حال وجود ضعف بالإدارة أو وجود حالات تحايل وتلاعب في البيانات المالية.

ومن أهم أسباب الفشل المالي:

1. تدني الربحية لفترات متتالية.
2. التوسع والانتشار
3. اختلال في الهيكل المالي للشركة، كالاتماد المتزايد على الاقتراض خاصة قصير الاجل، وتدهور الموجودات المتداولة.
4. ضعف الرقابة على رأس المال العامل، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع مستمر في بنود البضاعة والمدنيين بالنسبة لحجم المبيعات.
5. إخفاق في التعرف والسيطرة على الأنشطة الخطرة بالشركة والمولدة للخسائر.
6. احتياطات كبيرة غير متوقعة، تمثل خسائر لم يتم الاعتراف بها منذ سنوات سابقة بسبب عدم دقة الأساليب المحاسبية.
7. التأخر في إعداد الحسابات الختامية.
8. استغلال التسهيلات، واستمرار الطلب لتجاوزها، وضيق المدى الذي يتحرك فيه الحساب.
9. خرق شروط الإقراض.
10. إعادة جدولة الالتزامات.
11. إلغاء الكفالات بناءً على طلب الكفيل.
12. التأخر المتكرر بالدفع للموردين.

مرجع سبق ذكره Fight, Andrew, Credit Risk Management, 2004, P 3-5, 67-69¹

فهناك إجماع من قبل الدارسين على أن عدم كفاءة الإدارة هو السبب الرئيسي وراء الإخفاق، بالإضافة إلى أسباب أخرى مثل الإهمال والتزوير والاختلاس والكوارث الطبيعية.

وبشكل عام، إن الفشل المالي في الشركات يأخذ أحد الشكلين التاليين:

1. الإعسار الفني: وهو الموقف الذي تعجز فيه الشركة عن مواجهة التزاماتها المستحقة، رغم أن موجوداتها تفوق التزاماتها، والتي يعبر عنها بأزمة السيولة.

2. الإعسار الحقيقي: وهو الموقف الذي تعجز فيه الشركة عن مواجهة التزاماتها المستحقة، وتكون موجوداتها أقل من قيمة التزاماتها¹.

ويرى الباحث إن كفاءة الإدارة في عملية التخطيط والتنظيم من أهم العوامل المؤثرة على استمرارية عمل الشركة.

¹ القصاص، خليل، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي وإعداد الموازنات التقديرية، تطبيقات عملية في البنوك والمؤسسات المصرفية، ص333، 335-337 مرجع سبق ذكره

المبحث الثالث

متطلبات بازل2 وكفاية الأموال الخاصة والتحول لبازل3

1. لمحة تاريخية عن بازل

يعتقد البعض أن الاهتمام بموضوع كفاية الأموال الخاصة يعود إلى أزمة الديون العالمية في بداية الثمانينات من القرن الماضي التي تم اعتبارها السبب الحقيقي والوحيد لصدور مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية المعروفة باسم "بازل 1" والواقع أن الاهتمام بكفاية رأس المال يعود إلى فترة طويلة قبل ذلك. ففي منتصف القرن التاسع عشر صدر قانون للمصارف في الولايات المتحدة يحدد الحد الأدنى لرأس المال لكل مصرف وفقاً لعدد السكان في المنطقة التي يعمل فيها. وفي منتصف القرن العشرين زاد اهتمام السلطات الرقابية بكفاية الأموال الخاصة حيث وضعت نسب مالية تقليدية مثل حجم الودائع إلى رأس وحجم رأس المال إلى إجمالي الأصول، لكن هذه الطرق فشلت في إثبات جدواها خاصة في ظل اتجاه المصارف نحو زيادة عملياتها الخارجية وعلى وجه التحديد المصارف الأمريكية واليابانية¹.

وهو ما دفع بجمعيات المصرفيين في ولايتي نيويورك وإلينيوي بصفة خاصة سنة 1952 إلى البحث عن أسلوب مناسب لتقدير كفاية الأموال الخاصة عن طريق قياس حجم الأصول الخطرة (Risk Assets) ونسبتها إلى رأس المال.

وتعتبر الفترة من 1974 إلى 1980 فترة مخاض حقيقي للتفكير العلمي في إيجاد صيغة عالمية لكفاية رأس المال، فما حدث من انهيار لبعض المصارف خلال هذه السنوات أظهر مخاطر جديدة لم تكن معروفة في السابق مثل مخاطر التسوية (Settlement) ومخاطر الإحلال (Replacement) بل وعمق المخاطر الائتمانية بشكل غير مسبوق، وهو ما أثبت بأن المصارف الأمريكية الكبيرة ليست بمنأى عن خطر الإفلاس والانهيار.

ففي يونيو 1974 أعلنت السلطات الألمانية إغلاق "هيرثستات بنك" والذي كانت لديه معاملات ضخمة في سوق الصرف الأجنبية وسوق ما بين المصارف مما تسبب في خسائر بالغة للمصارف الأمريكية والأوروبية المتعاملة معه، وفي نفس السنة أفلس "فرا نكيل ناشيونال بنك" وهو من المصارف الأمريكية الكبيرة ثم تبعه بعد عدة سنوات "فرست بنسلفانيا بنك" بأصوله التي بلغت حوالي 8 بلايين دولار، مما دفع بالسلطات للتدخل لإنقاذه بعد أن

¹ شاكر، علي إسماعيل، التطور التاريخي لكفاية رأس المال من البدايات إلى بازل 2، مجلة اتحاد المصارف العربية، نيسان 2003، ص 15.

بلغت مشكلة عدم توافق آجال الاستحقاق بين أصوله وخصومه وثبات سعر الفائدة على قروضه مداها خاصة مع الارتفاع الشديد في أسعار الفائدة على الدولار عام 1980 و التي بلغت 20%¹.

وفي هذا المناخ أنشأت لجنة بازل عام 1974 من قبل الدول الصناعية العشر وضمت عضوية كل من الدول التالية بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، لوكسمبورغ، هولندا، أسبانيا، السويد، بريطانيا، سويسرا والولايات المتحدة الممثلة إما من قبل ممثلي المصارف المركزية أو من قبل السلطات الرقابية المصرفية. واتخذت مدينة بازل بسويسرا مقراً لها، وذلك ضمن المقر الرئيسي لمصرف التسويات الدولية. حيث أنها تشجع التعاون بين الدول الأعضاء والسلطات الرقابية المصرفية الأخرى، كما أنها تعمل على إصدار إرشادات للسلطات الرقابية².

بعد دراسات عديدة تبين للجنة بازل في عام 1988 أن العنصر الأساسي الكامن وراء حالات التعثر المصرفي هو عدم سداد التسهيلات من قبل مديني المصرف، وهذا ما يعرف بمخاطر الائتمان. ومن جراء اختبارات متعددة تبين للجنة بازل أنه يتوجب على كل مصرف أن يحتفظ بنسبة من الأموال الخاصة تكفي لتغطية احتمالات التعثر، فكانت نسبة الملاءة المعروفة بـ (بنسبة كوكي) وسميت لاحقاً باتفاقية بازل 1 والتي أخذت الشكل التالي:

$$\text{نسبة الملاءة} = \text{أموال المصرف الخاصة} / (\text{التسهيلات الائتمانية} * \text{النتقل الموازي}) * 100$$

والتي يجب أن لا تتخفف عن 8% ليتمتع المصرف بالملاءة الكافية التي تحميه من الأزمات.

وبعد عدة سنوات من تطبيق اتفاقية بازل 1 في العديد من الدول، تبين للجنة بازل الدولية أنه ما زال هناك حالات متعددة من التعثر المصرفي، بالرغم من احترام المصارف لنسبة الملاءة. لذا، أجريت دراسات تحليلية جديدة لهذه الحالات وتبين أن هنالك عنصراً آخر قد يعرض المصرف للتعثر، غير خطر عدم سداد التسليفات. هذا الخطر هو خطر ضعف السيولة أو خطر الكلفة المرتفعة لتأمين السيولة وأخطار أخرى من نوع مماثل كتغير أسعار الصرف وتغير أسعار المحافظ (أسهم، سندات...) هذا ما يعرف بمخاطر السوق. فالمصرف الذي لديه متوسط فترة إعادة تسعير حساباته الدائنة أقصر من فترة إعادة تسعير حساباته المدينة، يتعرض للربح في حال انخفضت الفوائد في السوق ويتعرض للخسارة في حال ارتفعت الفوائد في السوق والعكس صحيح.

¹ صادر، مكرم، الصناعة المصرفية العربية في مواجهة متطلبات اتفاقية بازل الجديدة لكفاية الأموال الخاصة، مجلة اتحاد المصارف العربية، حزيران 2002، ص12.

² بعاصيري، محمد، متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال لجنة بازل، برنامج تدريبي، مصرف سورية المركزي، دمشق، 2007، ص2-3

وهذا ما يمكن التوصل إليه من خلال تحليل الفجوة (Gap Analysis) بين آجال الودائع وفترات إعادة تسعير التسليفات. لذلك، قررت لجنة بازل في عام 1996 تعديل نسبة الملاءة لتضمنها مخاطر التسليف ومخاطر تقلب أسعار الفائدة معاً.

نسبة الملاءة = أموال المصرف الخاصة / ((التسهيلات الائتمانية * التثقل الموازي) + (الفجوة المثقلة)) * 100
والتي يجب أن لا تنخفض عن 8% ليتمكن المصرف بالملاءة الكافية التي تمكنه من تجاوز أية أزمة قد تواجهه من جراء تغيير أسعار الفائدة في السوق.

بالرغم من هذا التعديل، تبين للجنة بازل للرقابة المصرفية، بعد فترة وجيزة من تطبيق نسبة الملاءة المعدلة ، أن عدداً من المصارف تعرض لأزمات حادة بالرغم من احترامها لنسبة الملاءة المعدلة، وبنتيجة تحليل ما حصل علمت لجنة بازل أن مشكلة نسبة كوك هي أنها مجرد نسبة كمية (Quantative) تطبق على جميع المصارف مهما كان حجمها أو طبيعة وتنوع نشاطاتها، أو توسعها الجغرافي وخاصة مهما كانت طبيعة إدارتها.

لذلك كان لا بد من إيجاد طريقة ديناميكية (Forward Looking) لاحتساب الملاءة المصرفية ليس فقط كمياً (Quantative) بل نوعياً (Qualitative). بالرغم من فرض أموال خاصة لمواجهة المخاطر، ولكن لا بد من فرض أموال خاصة إضافية لمواجهة نوعية الإدارة وقدرة المصرف على تحليل المخاطر وإدراكه لها.

لذلك تم وضع اتفاقية بازل 2 في عام 2000، تحت اسم نسبة ماك دونو (MAC DONOUGH) وبسبب تعقيدها، قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية، بالتعاون مع الصناعة المصرفية العالمية بإجراء عدة اختبارات على مدى سنوات لدراسة ما تم التوصل إليه وتقرر البدء بتطبيق بازل 2 عالمياً ابتداء من 2007/1/1.

نسبة الملاءة = أموال المصرف الخاصة / ((التسهيلات الائتمانية * التثقل الموازي) + (الفجوة المثقلة) + (مخاطر التشغيل)) * 100¹.

¹ عواد، أمين، الإدارة الرشيدة في القطاع المصرفي التحول من بازل 1 إلى بازل 2، برنامج تدريبي، مصرف سورية المركزي، دمشق، 2007، ص 2-5

2. أوزان تثقيل مخاطر الائتمان بين بازل 1 وبازل 2

2-1: أوزان التثقيل وفق متطلبات بازل 1

صممت أوزان المخاطر الرقابية (Risk Weight-RW) للتعرضات الائتمانية داخل الميزانية ومعاملات التحويل الائتمانية لتحويل التعرضات الائتمانية خارج الميزانية إلى ما يعادلها من تعرضات ائتمانية داخل الميزانية. حيث تم التعبير عن أوزان المخاطر الرقابية كنسبة مئوية تستخدم لتحويل القيمة الاسمية للتعرضات الائتمانية إلى موجودات مرجحة بالمخاطر (Risk Asset Weight -RAW) بهدف ضمان تكافؤ رأس المال النظامي المحتفظ به من قبل المصرف مع درجة المخاطر المتضمنة بالأشكال المختلفة للتعرضات.

حيث أن أوزان المخاطر الرقابية للتعرضات لائتمانية داخل الميزانية لا يمكن تطبيقها بشكل مباشر على العناصر خارج الميزانية لأن القيمة المعرضة للمخاطر لتلك التعرضات ليس من الضروري أن تساوي القيمة الاسمية المدرجة في حسابات المصرف. وبالتالي يجب قبل تطبيق أوزان المخاطر على العناصر خارج الميزانية تحويلهم إلى معادلات ائتمانية (Credit Risk Equivalent) باستخدام معاملات التحويل الائتمانية (Credit -CCFs Conversion Factors)

اعتمدت بازل 1 على خمسة أوزان تثقيل، أربعة منهم إلزامية وهم (0،20،50،100%) و(10%) اختيارية. بالإضافة إلى أربع معاملات تحويل ائتمانية (0،20،50،100%) تستخدم لتحويل التعرضات خارج الميزانية إلى معادلات ائتمانية. حيث إن كل وزن خطر وكل عامل تحويل يستخدم لنوع محدد من الموجودات والعناصر خارج الميزانية.

حيث يجب الأخذ بعين الاعتبار نقطتين أساسيتين عند تطبيق أوزان المخاطر الرقابية ومعاملات التحويل الائتمانية وهما أن فئات مختلفة من التعرضات ينتج عنها مستويات مختلفة من مخاطر الائتمان والأخرى أنه بالرغم من أن مستويات الخطر يمكن أن تتغير داخل الفئة المعطاة، إلا أن أوزان المخاطر صممت لكامل الفئة.

حيث قامت لجنة بازل بتحديد أوزان المخاطر المطالبات كما يلي:

أ- 0%: التعرضات التي تحصل على وزن مخاطر 0% والتي لا تتطلب أي رأس مال ولا ينتج عنها أي مخاطر ائتمانية هي النقدية والذهب، المطالبات على حكومات السيادية والبنوك المركزية، إضافةً إلى

المطالبات على الحكومات والبنوك المركزية الممنوحة بالعملة المحلية للدولة والممولة من المطالبين بنفس العملة المحلية، المطالبات المضمونة بنقدية أو بسندات حكومية سيادية أو مضمونة من قبل حكومة سيادية.

ب- 20%: المطالبات على المصارف المتبقي لاستحقاقها سنة واحدة فقط، والمطالبات على المصارف المساهمة في الدول السيادية، وسندات الشركات في الدول السيادية والمطالبات المضمونة من قبلهم.

ج- 50%: للقروض المضمونة بالكامل برهونات سكنية المؤجرة أو المملوكة (أي المنشأة أو قيد الإنشاء) من قبل المقترض.

د- 100%:

- المطالبات على الكيانات التجارية المملوكة من القطاع الخاص أو العام.
- كافة مطالبات التجزئة.
- المطالبات على الحكومات المركزية غير السيادية.
- مباني وأراضي وتجهيزات المصرف والموجودات الثابتة الأخرى.
- كافة التعرضات العقارية التي لا تأخذ وزن مخاطر 50%.
- كافة الاستثمارات الأخرى مثل الاستثمارات غير المدمجة مع شركات أخرى.
- أدوات رأس المال المصدرة من المصارف الأخرى ماعدا التي تم حسمها من رأس مال المصرف.
- كافة الموجودات الأخرى¹.

2-2: اتفاقية بازل 2 وأوزان تثقيف المخاطر الائتمانية

عند المقارنة بين اتفاق بازل 1 واتفاق بازل 2، يلاحظ أن اتفاقية بازل 1 قد ركزت بصفة رئيسية على الحد الأدنى المطلوب لنسبة الأموال الخاصة وهو 8% مع التركيز على مخاطر الائتمان وليس على إدارة المخاطر الائتمانية، أما اتفاقية بازل 2 تعتبر أشمل وأعم من مجرد تحقيق نسبة الـ 8% كمعدل للأموال الخاصة، حيث تعتبر اتفاق بازل 2 تغيير شامل ومتكامل للثقافة المصرفية والتي يعتبر محورها الأساسي إدارة المخاطر المصرفية والحوكمة وانضباط السوق.

وقد ركزت اتفاقية بازل 2 في الدعامة الأولى على الحد الأدنى لمعدل كفاية الأموال الخاصة وهو 8% ولكن مع تغيير شامل عن اتفاقية بازل 1 فيما يتعلق بكيفية حساب أوزان المخاطر مقارنةً مع اتفاقية بازل 1، حيث أصبح هناك

¹ <http://www.fsiconnect.org/Basel>

بدائل لمنهجيات وأساليب لاحتساب أوزان المخاطرة بحيث تستطيع المصارف أن تختار أحدها شريطة أن تحقق المعايير اللازمة لكل أسلوب. هذا بالإضافة إلى أن اتفاقية بازل2، قد أكدت على ضرورة احتفاظ المصرف برأسمال لمواجهة مخاطر التشغيل وعلى أهمية مخفضات مخاطر الائتمان والتوريق.

وأعطى للمصارف الحق باختيار البدائل المناسبة لقياس المخاطر. فالنسبة للمخاطر الائتمانية اعتمدت الاتفاقية على أسلوب أو طريقة القياس المعيارية (Standardized Approach) أو أسلوب التصنيف الداخلي (Internal Rating Based Approach) أو الطريقة أو الأسلوب المعياري المتقدم (Advance Standardized Approach)، واعتمد أيضاً على الأسلوب النمطي والنماذج الداخلية لقياس مخاطر السوق، وأخيراً أتاحت الاتفاقية للمصارف أن تختار أحد البدائل المتعلقة بقياس مخاطر التشغيل من أساليب المؤشر الأساسي (Basic Indicator Approach) أو الأسلوب النمطي أو أساليب القياس المتقدمة (Advanced Measurement Approach).

كما أكدت الدعامة الثانية من دعائم اتفاقية بازل2 على أهمية وجود استراتيجيات وسياسات المصرف لتحقيق متطلبات الحد الأدنى المطلوب من كفاية الأموال الخاصة بطريقة سليمة وعلى أهمية إدارة المخاطر المصرفية¹.

أما الدعامة الثالث من دعائم اتفاقية بازل2 والمتعلقة بانضباط السوق فقد هدفت إلى تحقيق شفافية وانضباط السوق بشكل يساعد مشاركي بتقييم المخاطر الأساسية التي يتعرض لها المصرف وكفاية الأموال الخاصة للمصرف لمواجهتها.

أولاً: الدعامة الأولى لاتفاقية بازل2 وأوزان التثقيل:

1. الأسلوب المعياري البسيط

باعتبار أن معظم البلدان لا تعتمد على التقييمات الائتمانية الخارجية سوى الدول السيادية، فقد تم تصميم أسلوب معياري بسيط، أسلوب مبسط عن النموذج المعياري، لا يعتمد على التقييمات الائتمانية الخارجية لأغلب فئات المطالبات.

¹ حشاد، نبيل، اتفاقية بازل2، برنامج تدريبي، مصرف سورية المركزي، دمشق، حزيران 2009، ص 6-9

1-1: أوزان تثقيل المطالبات

وفقاً للأسلوب المعياري البسيط، تم وضع أوزان مخاطر المطالبات، موضحة بالجدول رقم (2-3)، تنقسم إلى:

- أ- المطالبات على الدول السيادية: تُستخدم التقييمات الائتمانية الخارجية من قبل الدول السيادية لتحديد رأس المال المطلوب لتغطية مخاطر مطالباتها والمطالبات على بنوكها المركزية، ففي حال أن تلك المطالبات مولت بنفس عملة الدول السيادية يتم تطبيق نفس الآلية المعتمدة وفق الأسلوب المعياري.
- ب- المطالبات على المصارف: تتحدد أوزان مخاطر المطالبات على المصارف (مؤسسات الأوراق المالية) بناءً على وزن مخاطر الدول السيادية التي تنتمي إليها بحيث تعطى المصارف وزن مخاطر أعلى بدرجة واحدة من وزن المخاطر المطبق على الدول السيادية وذلك في حال بلغ وزن مخاطر الدول السيادية أقل من 100%. أما في حال كان وزن مخاطر الدول السيادية 100% أو أكثر يتم تطبيق نفس وزن مخاطر المطالبات على المصارف.
- ج- المطالبات على الشركات: كافة المطالبات على الشركات بما فيها شركات التأمين تثقل بوزن مخاطر 100%.
- د- المطالبات على التجزئة: تثقل المطالبات على الأفراد بوزن مخاطر 75% وذلك بالنسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بالحجم والتي تتوافق مع شروط محفظة التجزئة كما تم تحديدها وفق الأسلوب المعياري.

الجدول رقم (2-1): يوضح أوزان تثقيل المطالبات وفق الأسلوب المعياري البسيط						
نوع المطالبة		من AAA إلى AA	من A+ إلى A-	من BBB+ إلى BBB-	من BB+ إلى B-	أقل من B- غير مصنف
المطالبات على الدول السيادية	بالعملة الأجنبية	صفر	20%	50%	100%	150%
	بالعملة المحلية	صفر أو أعلى				
المصارف		20%	50%	100%	100%	150%
الشركات		100%				
تجزئة	رهن سكني	35%				
	محفظة أفراد نظامية	75%				
	أخرى	100%				

المصدر: غندور، حافظ، المخففات الحديثة لإدارة مخاطر الائتمان، برنامج تدريبي، مركز التدريب

والتأهيل المصرفي، دمشق، تموز، 2008، ص16

معالجة أنواع خاصة من المطالبات:

1. تتقل المطالبات المضمونة بعقارات سكنية بوزن مخاطر 35% وذلك في حال توافقها مع نفس المعايير المشروطة وفق الأسلوب المعياري.
2. تتقل المطالبات المضمونة بعقارات لأغراض تجارية بوزن مخاطر 100%.
3. تعامل الديون غير المنتجة بنفس الآلية المعتمدة وفق النموذج المعياري، مع إتباع نفس طريقة الربط بين وزن المخاطر ومبلغ المؤونة.
4. تعالج العناصر خارج الميزانية والموجودات الأخرى بنفس الآلية المتبعة وفق الأسلوب المعياري.
5. يجوز للمراقبين تطبيق وزن مخاطر 150% على أي أصل، أو نوع من المطالبات وذلك في حال عدم كفاية أوزان مخاطر لتغطية المخاطر المتأصلة بتلك المطالبة أو الأصل¹.

1-2: شروط محفظة التجزئة

لكي تصنف المطالبات ضمن محفظة التجزئة، فإنها يجب أن تستوفي المعايير الأربعة التالية:

1. معيار التوجه: عندما يكون التعرض للمخاطر لفرد أو عدة أفراد أو منشأة أعمال صغيرة.
2. معيار المنتج: يجب أن يتخذ التعرض للمخاطر أحد الأشكال التالية : الائتمان المتجدد وخطوط الائتمان (بما في ذلك بطاقات الائتمان والسحب على المكشوف)، القروض الشخصية لأجل وعقود الإيجار الطويلة (مثل قروض التقسيط، والتمويل الشخصي) والتسهيلات والالتزامات للمشروعات الصغيرة. ويتم استبعاد الأوراق المالية (مثل السندات والأسهم) بصفة خاصة من هذا الجزء. سواءً أكانت مقيدة أم غير مقيدة في البورصة. كما يتم استيفاء قروض رهون المساكن إلى الحد الذي يستوفي الشروط اللازمة لمعاملتها كمطالبات بضمانة سكنية.
3. معيار التنويع: يجب على المراقب أن يقتنع بأن محفظة التجزئة تتسم بدرجة كافية من التنويع تؤدي إلى تخفيض المخاطر ضمن محفظة التجزئة بشكل يتناسب مع وزن المخاطر المحدد بنسبة 75%. وأحد الطرق لتحقيق ذلك قد تتمثل في وضع حد رقمي بحيث لا يتعدى إجمالي التعرض للمخاطر لطرف واحد (فرد أو منشأة أو عدة منشآت يمكن اعتبارها كمستفيد واحد) ما يزيد عن 0.2% من إجمالي محفظة التجزئة القانونية.

¹ <http://www.fsiconnect.org/credit risk/> simplified standardized approach.

4. انخفاض قيمة التعرض للمخاطر الفردية: لا يمكن أن يتعدى الحد الأقصى لإجمالي مخاطر التجزئة بالنسبة لطرف واحد ما يزيد بالقيمة المطلقة على 1 مليون يورو، بأي شكل¹.

2. الأسلوب المعياري

1-2: أوزان تثقيل المطالبات

تسمح لجنة بازل للرقابة المصرفية للمصارف باختيار الطريقة التي تناسب وضع المصرف لحساب رأس المال المطلوب لتغطية المخاطر الائتمانية. وسيكون من أحد البدائل هو قياس مخاطر الائتمان بطريقة نمطية موحدة، يدعمها تصنيف خارجي للائتمان.

وتصنيف التعرضات الائتمانية وفق الأسلوب المعياري والتي تعتمد على التصنيف الائتماني الخارجي وفق الجهة المطالبة إلى:

1. المطالبات على الدول
2. المطالبات على منشآت القطاع العام بخلاف الحكومة المركزية
3. المطالبات على مصارف التنمية متعددة الأطراف
4. المطالبات على المصارف
5. المطالبات على المؤسسات التي تتعامل بالأوراق المالية
6. المطالبات على الشركات
7. المطالبات الواردة ضمن محافظ التجزئة القانونية
8. المطالبات المضمونة بعقارات سكنية
9. القروض المضمونة بعقارات تجارية
10. القروض غير المنتجة

يتم ترجيح القروض بأوزان المخاطر تبعاً للتقييم الائتماني للعميل وحسب تبويب التسهيل، وتتراوح أوزان المخاطر من 0% إلى 150% حيث تزداد كلما زادت المخاطر أو عند حصول تدني بمستوى التقييم الائتماني للعميل، وفيما يلي ملخص بهذه الأوزان كما موضح بالجدول رقم (2-2):

¹ حشاد، نبيل، دليلك إلى اتفاق بازل2، (المضمون- الأهمية- الأبعاد)، موسوعة بازل2، الجزء الأول، اتحاد المصارف العربية، لبنان، بيروت، 2004، ص64

2-2: أوزان تثقيل القروض غير المنتجة

وفقاً لمعايير اتفاقية بازل2 يتم تصنيف التسهيلات الائتمانية المستعملة من قبل العميل والتي مضى على تاريخ استحقاقها أكثر من 90 يوم ضمن فئة الديون غير المنتجة والتي تثقل بأوزان مخاطر تبعاً لحجم المخصص المكون مقابلها على النحو التالي:

حجم المخصص	وزن المخاطر
أقل من 20%	150%
من 20% إلى 50%	100%
أكثر من 50%	50%

وتطبق هذه الأوزان على كلا الأسلوبين المعياري البسيط والمعيارى، إلا أنه، ووفقاً للأسلوب المعياري، تثقل القروض غير المنتجة المضمونة بشكل كامل بضمانات غير معترف بها وفقاً للأسلوب المعياري بوزن مخاطر 100% بدلاً من 150% وذلك عندما الاحتفاظ بمؤونات بنسبة 15% من مبلغ القرض المستعمل وذلك شريطة تطبيق معايير صارمة للاعتراف بتلك المخفضات، وتثقل القروض المضمونة بعقارات سكنية بوزن مخاطر 100% بدلاً من 150% في حال كانت المؤونة أقل من 20% من قيمة التعرض، ويمكن تخفيض وزن المخاطر إلى 50% عندما تغطي المؤونات الخاصة 50% على الأقل من مبلغ القرض المستعمل¹.

2-3: معاملات التحويل الائتماني للبنود خارج الميزانية

يتم تحويل بنود خارج الميزانية باستخدام الأسلوب المعياري، إلى ما يعادلها من مخاطر ائتمانية عن طريق استخدام معاملات التحويل الائتمانية (CCF)، ولا تخضع أوزان المخاطر للطرف المقابل في عمليات المشتقات غير النظامية (OTC) لأي سقف محدد.

تخضع الالتزامات أو التعهدات ذات فترة استحقاق أصلية لا تتعدى السنة، وكذلك الالتزامات التي تزيد فترة استحقاقها عن سنة واحدة، لمعامل تحويل ائتماني يعادل 20%، 50% على الترتيب. ومع ذلك، أما التزامات القابلة للإلغاء في أي وقت وبدون أي شرط من جانب المصرف أو بدون إخطار مسبق، أو تكون بها نصوص تسمح بإلغائها بطريقة آلية بسبب تدهور الجدارة الائتمانية للمقترض، يطبق عليها معامل تحويل يعادل صفر بالمائة.

¹ <http://www.fciconnect.org/credit> risk/standardized approach.

وفيما يلي معاملات تحويل البنود خارج الميزانية:

- أ- تم تطبيق معامل تحويل ائتماني 100% على كل من الكفالات والقبولات واتفاقيات إعادة الشراء.
- ب- يتم تطبيق معامل تحويل ائتماني 20% على كل من المصرف المصدر والمعرز للاعتمادات المستندية قصيرة الأجل والقابلة للتصفية نتيجة تعرض البضاعة للخطر عند نقلها (مثل الاعتمادات المستندية المعززة بضمان شحنة معينة)¹.

ثانياً : الدعامة الثانية (عملية المراجعة الرقابية)

تعتبر عملية المراجعة الرقابية جزءاً متممًا لمتطلبات الدعامة الأولى لاتفاقية بازل2، حيث ركزت عملية المراجعة الرقابية على ضرورة احتفاظ المصرف برأس مال اقتصادي يفوق رأس المال التنظيمي لمواجهة المخاطر التي لم يتم تغطيتها وفق الدعامة الأولى كمخاطر سعر الفائدة في المحفظة المصرفية، مخاطر مخاطر التركزات الائتمانية والمخاطر الائتمانية للأطراف ذوي العلاقة في محفظة المتاجرة، وأكدت أيضاً على دور مجلس الإدارة والإدارة العليا بتحسين أساليب وعمليات إدارة المخاطر، وتقييم ومراقبة مدى كفاية رأس مال المصرف لمواجهة كافة المخاطر التي يتعرض لها، واعتبرت دور مدراء المخاطر بتحديد وقياس ومتابعة ومراقبة المخاطر التي يتعرض لها المصرف، وإجراء اختبارات ضغط لتلك المخاطر للتأكد من كفاية رأس مال المصرف لمواجهة تلك الظروف الصعبة من أهم متطلبات عمليات المراجعة الرقابية.

1. أهمية المراجعة الرقابية

تكمن أهمية عملية المراجعة الرقابية من خلال تأكيدها على النقاط التالية:

- أ- ضرورة احتفاظ المصرف برأس مال كافٍ لدعم كافة مخاطر أعماله، وإنما أيضاً تشجع المصارف على استخدام وتطوير أفضل المخففات لإدارة المخاطر من خلال مراقبة وإدارة كافة المخاطر التي يتعرض لها المصرف.
- ب- مسؤولية إدارة المصرف بتطوير إجراءات تقييم رأس المال الداخلي (ICAAP) وتحديد رأس المال الملائم والذي يتناسب مع مخاطر المصرف والبيئة الرقابية لديه.
- ج- مسؤولية المراقبين بتقييم كفاية رأس المال لتغطية مخاطره، وخلق الحوار مع المصرف حول آلية تحديد المصرف لرأس المال المناسب له، وفي حال عدم اقتناع المراقبين بنتائج التقييم أو في حال وجود عجز برأس

¹ <http://www.fsiconnect.org/credit> risk/standardized approach.

المال، يجب على المراقبين تحديد ومراقبة مخاطر التي يمكن أن يتعرض لها المصرف واتخاذ الأفعال التصحيحية بما تخفيض مخاطر أو زيادة رأس المال.

د- العلاقة بين رأس المال المحتفظ به لمقابلة مخاطر المصرف وفعالية إدارة المخاطر وإجراءات الرقابة الداخلية لديه.

هـ- الاحتفاظ برأس مال كاف لتغطية بعض المخاطر التي لم يتم تغطيتها في الدعامة الأولى، مثل: مخاطر التركيزات الائتمانية ومخاطر سعر الفائدة في المحفظة المصرفية والمخاطر الائتمانية للأطراف ذوي العلاقة في محفظة المتاجرة، ومخاطر السيولة والمخاطر الإستراتيجية، بالإضافة إلى بعض العوامل الخارجية مثل آثار دورات الأعمال. والتأكد من الالتزام بمتطلبات تطبيق الدعامتين الأولى والثالثة لاتفاقية بازل².

وأكدت لجنة بازل للرقابة المصرفية على ضرورة ألا يتم النظر إلى الاحتفاظ برأس المال يزيد عن الحد الأدنى القانوني على أنه الخيار الوحيد لمواجهة المخاطر الإضافية، حيث يوجد عدة طرق المخاطر الإضافية أهمها: تطوير وتدعيم إدارة المخاطر، وضع حدود للمخاطر، زيادة نسبة المخصصات والاحتياطات، تعزيز الرقابة الداخلية. وفضلاً عن هذا فإن رأس المال لا ينبغي اعتباره بديلاً عن كفاءة الرقابة أو إدارة المخاطر¹.

2. متطلبات الجهات الرقابية لتطبيق عملية المراجعة الرقابية:

أ- استخدام تقنيات رقابية مبنية على أساس المخاطر

ب- استخدام معايير نوعية للرقابة.

ج- زيادة الجهود المبذولة من قبل المراقبين، وزيادة عدد المراقبين

د- تطبيق أفضل الممارسات الرقابية العالمية

هـ- التعاون والتحاور المستمر بين المراقبين لتطبيق متطلبات الدعامة الثانية لاتفاقية بازل².

¹International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards, Basel Committee on Banking Supervision, BIS, July 2004, P158

2 D. Lesliea Sulenta, Banking risk management, Training program, Bank training centre, Damascus , Arial 2008,p18

3. المبادئ الأساسية لعملية المراجعة الرقابية:

تقوم الدعامة الثانية في بازل 2 على أربعة مبادئ أساسية للمراجعة الرقابية:

المبدأ الأول : على المصارف أن تعمل على تقييم شامل لمدى كفاية الأموال الخاصة، وذلك بالمقارنة مع مخاطر المحفظة لديها والاستراتيجيات المتبعة للمحافظة على نسبة كفاية الأموال الخاصة.

حيث يجب على المصارف أن تكون قادرة على إثبات أن الأهداف الداخلية لرأس المال تقوم على أسس سليمة وأن هذه الأهداف متناسقة مع الشكل العام للمخاطر وتأخذ بعين الاعتبار بيئة العمل، ونتائج اختبارات الضغط.

وقد حددت اتفاقية بازل 2 خمس خصائص رئيسية لتقييم كفاية الأموال الخاصة للمصرف، وهي:

1. إشراف مجلس الإدارة والإدارة العليا : إن إدارة المصرف مسؤولة عن فهم طبيعة ومستوى المخاطر التي يتحملها المصرف، وكيفية ربط هذه المخاطر بكفاية الأموال الخاصة. كما يجب عليها أن تضمن وجود إدارة للمخاطر فعالة ومتناسبة مع المخاطر التي يتعرض لها المصرف. كما يجب أن تشمل الخطة الاستراتيجية المعتمدة من مجلس الإدارة رأس المال اللازم لضمان استمرارية عمل المصرف، والمصاريف الرأسمالية ومستويات رأس المال المرغوبة والمصادر الخارجية لتمويل رأس مال المصرف. كما يجب على مجلس الإدارة وضع حدود لمستويات المخاطر التي يقبل تحملها، ووضع إطار عام لتقييم المخاطر المختلفة والتأكد من تطبيق الرقابة الداخلية وسياسات المصرف.

كل هذا انطلاقاً من فكرة أن عملية إدارة المخاطر السليمة أساس لفعالية عملية تقييم كفاية الأموال الخاصة.

2. التقييم السليم لرأس المال: حددت لجنة بازل للرقابة المصرفية عناصر أساسية للتقييم السليم لرأس المال:

أ- سياسات وإجراءات عمل المصرف التي يجب أن تركز على دور مجلس الإدارة والإدارة العليا بتحديد وقياس ومتابعة كافة المخاطر بشكل دوري.

ب- الربط بين رأس المال ومستوى المخاطر، من خلال ضمان تناسق الأهداف الداخلية لرأس المال مع إجمالي المخاطر، ومراعاة البيئة التشغيلية للمصرف والمرحلة الحالية لدورة أعمال المصرف، وكذلك باستخدام مقاييس اختبارات الضغط ذات النظرة المستقبلية.

ج- الرقابة والمراجعة الداخلية لضمان نزاهة عملية التقييم.

3. التقييم الشامل للمخاطر: يجب أن تشمل عملية تقييم رأس المال كافة المخاطر التي يحتمل أن يتعرض لها

المصرف وهي:

مخاطر الائتمان، مخاطر التشغيل، مخاطر السوق، مخاطر سعر الفائدة في المحفظة المصرفية، مخاطر السيولة، مخاطر أخرى مثل مخاطر السمعة والإستراتيجية.

4. الإشراف والتقارير: على المصرف أن يملك نظاماً ملائماً للرقابة وإعداد التقارير المتعلقة بتعرضات المخاطر، قادر على تحديد أثر تغير المخاطر على متطلبات رأس المال. يجب تزويد الإدارة العليا ومجلس إدارة المصرف بتقارير دورية عن كافة المخاطر التي يتعرض لها المصرف وتساعد على:

- أ- تقييم مستوى واتجاهات المخاطر المادية وأثرها على مستويات رأس المال.
- ب- تقييم مدى معقولية الافتراضات الرئيسية المستخدمة في تقييم نظم قياس المخاطر.
- ج- تحديد مدى كفاية حيازة المصرف لرأس مال كافٍ لمواجهة كافة المخاطر التي يتعرض لها ومدى التزامه بأهداف كفاية الأموال الخاصة.

د- تقييم المتطلبات المستقبلية لرأس المال، وتعديل الخطة الإستراتيجية للمصرف تبعاً لذلك.

5. مراجعة الرقابة الداخلية لكفاية الأموال الخاصة: يجب أن تشمل الرقابة الداخلية الفعالة على نظام مستقل للمراجعة (المراجعين الداخليين والخارجيين). ويقع على عاتق مجلس الإدارة مسؤولية التأكد من قيام الإدارة بتقييم مختلف المخاطر، ووضع نظام للربط بين تلك المخاطر ومستوى رأس المال المطلوب لتغطيتها، ومراقبة الالتزام بالسياسات الداخلية.

كما ينبغي على المصرف القيام بمراجعة دورية لعملية إدارة المخاطر للتأكد من نزاهتها ودقتها ومعقوليتها، وتتضمن عملية المراجعة النواحي التالية:

أ- ملاءمة عملية تقييم رأس المال المصرف مع طبيعة وتركيبته أو تعدد نشاطه.

ب- تحديد التعرضات الضخمة وتركزات المخاطر

ت- دقة واكتمال البيانات المستخدمة بعملية تصنيف المصرف.

ث- معقولية وصلاحيّة السيناريوهات المستخدمة في عملية التصنيف.

ج- اختبارات الضغط وتحليل الافتراضات والمدخلات¹.

¹International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards, Basel Committee on Banking Supervision, P159-162 مرجع سبق ذكره

المبدأ الثاني : على السلطات الرقابية مراجعة وتقييم تقديرات واستراتيجيات كفاية رأس المال الداخلي لدى المصارف، بالإضافة إلى قدرتها على مراقبة وتأمين تفيدها بمعدلات رأس المال الرقابي وعلى السلطات الرقابية أيضاً اتخاذ الإجراءات الرقابية اللازمة في حال عدم اقتناعهم بنتائج عملية التقييم.

بموجب هذا المبدأ يتوجب على السلطات الرقابية أن تقوم بشكل دوري ومنتظم بمراجعة جميع إجراءات المتبعة لتقييم كفاية الأموال الخاصة لديه، وبالتالي ما ينتج عن هذه الإجراءات من مستويات ونوعية رأس المال التي يحتفظ بها.

ويعني ذلك أيضاً أن تهتم هذه المراجعة بالتركيز على نوعية أساليب إدارة المخاطر لدى المصرف. ويمكن أن تشمل هذه المراجعة مزيجاً من طريقتي المراجعة المعروفتين المكتبية والميدانية، بالإضافة إلى المناقشات مع إدارة المصرف ومراجعة تقارير المراجعين الخارجيين والتقارير الدورية.

ولتحقيق كل هذا هناك أربع نقاط لا بد من تدقيقها:

1. مراجعة كفاية تقييم المخاطر لدى المصرف : وذلك بهدف تقييم الدرجة التي تستطيع فيها الأهداف والعمليات

الداخلية أن تحيط بالنطاق الشامل للمخاطر المادية التي قد يتعرض لها المصرف.

وينبغي على المراقبين مراجعة كفاية مقاييس المخاطر المستخدمة في تقييم مدى كفاية رأس المال الداخلي، ودرجة مساهمتها بوضع حدود المخاطر، وتقييم أداء المصرف وضبط المخاطر بشكل عام. وينبغي على المراقبين أن ينظروا في نتائج تحليلات الحساسية واختبارات الضغط التي يقوم بها المصرف وكيفية الربط بين هذه النتائج والخطط الرأسمالية.

2. مراجعة وتقييم عملية كفاية تخصيص رأس المال : يجب أن تقوم السلطة الرقابية بهذه العملية بغرض تقييم ما يلي:

- أ- مدى شمول وارتباط مستويات رأس المال المستهدفة من قبل المصرف ببيئة أعماله.
- ب- أن هناك مراقبة ومراجعة ملائمة لمستويات رأس المال من قبل الإدارة العليا.
- ج- أن يتلاءم تكوين رأس المال مع طبيعة ومستويات أعمال المصرف.
- د- أنه قد تم الأخذ بعين الاعتبار الأحداث غير المتوقعة لدى تحديد مستويات رأس المال، وذلك بواسطة اختبارات الضغط.

3. مراجعة وتقييم البيئة الرقابية: وتتعلق هذه المراجعة بنوعية المعلومات الإدارية ونظم التقارير لدى المصرف، وكذلك أسلوب تجميع مخاطر الأعمال وأنشطتها، بالإضافة إلى سيرة الإدارة في الاستجابة لمعالجة التغيرات في المخاطر أو المخاطر التي تظهر فجأة.

كما ينبغي أن تحدد مستويات رأس المال في كل مصرف وفقاً لشكل مخاطر المصرف ومدى كفاية عملية إدارة المخاطر والضوابط الداخلية، والعوامل الخارجية كدورة الأعمال وبيئة الاقتصاد الكلي.

4. **مراجعة وتقييم مدى الالتزام بالمتطلبات الدنيا:** وهي المتطلبات الدنيا التي حددتها لجنة بازل للرقابة المصرفية في الدعامات الأولى لاتفاقية بازل2، والتي ينبغي أن يحققها المصرف لدى تطبيق بعض الأساليب لاحتساب رأس المال الرقابي بشكل مستمر.

المبدأ الثالث : على السلطات الرقابية أن تتوقع من المصارف أن تعمل فوق معدلات رأس المال الرقابي الدنيا، بالإضافة إلى امتلاك الصلاحية للطلب من المصارف حيازة رأس مال إضافي فوق الحدود الدنيا.

بشكل عام فإنه يجب على السلطات الرقابية أن تكون قادرة على أن تطلب من المصارف بل وأن تشجعها على حيازة رأس مال يفوق الحد الأدنى لرأس المال المحدد في الدعامات الأولى لاتفاقية بازل2.

ويطلب من المصارف الاحتفاظ بهذا الرأسمال الإضافي رغم ضوابطها الداخلية الجيدة، كي يكون بمثابة رأس مال واق buffer لمواجهة بعض حالات عدم التأكد أو التغيرات السوقية المفاجئة. كما يمكن للسلطات الرقابية كذلك مطالبة المصرف الاحتفاظ برأس مال إضافي في حال لم تقتنع بنتائج مراجعة تقييم المخاطر وتخصيص رأس المال لديه.

وتؤكد لجنة بازل للرقابة المصرفية على أنه من صالح المصارف الاحتفاظ برأس مال إضافي، وذلك للأسباب التالية:

1. أسباب تنافسية، حيث أن الاحتفاظ برأس مال إضافي يجعل المصرف قادر على الحصول على تصنيف ائتماني أفضل.
2. لمواجهة التقلبات المحتملة في حجم الأعمال والمخاطر.
3. إن تكلفة توفير رأس مالي إضافي فجأة وبسرعة عند احتياجه تعتبر مرتفعة جداً، وخاصة إذا كانت ظروف السوق غير ملائمة.
4. هناك مخاطر ترتبط بعوامل الاقتصاد الكلي، قد لا يكون قد تم أخذها بالكامل بعين الاعتبار في الدعامات الأولى.

أما عن طرق تحفيز المصارف للاحتفاظ برأس مال إضافي، فهناك من يقترح بعض الأساليب منها:

أولاً: أن تحدد السلطة الرقابية نسبة مستهدفة ، مثلاً 10% أو 8%

ثانياً: أن تضع السلطة الرقابية مستويات تشجيعية للزيادات كأن تصنف المصارف إلى:

أ- رسملة المصرف جيد جداً (Very well capitalized bank)

ب- رسةلة ءةة (Well capitalized bank)

ج- ءو ءر ءاف من الرسمة (Adequately capitalized bank)

مع إعطاء مميزات خاصة لكل حالة.

المبدأ الرابع : على السلطات الرقابية التدخل بشكل مبكر للحيلولة دون هبوط رأس المال إلى ما دون الحدود الدنيا اللازمة لمواجهة خصائص المخاطر لدى مصرف ما. وعلى السلطات الرقابية أيضاً فرض إجراءات علاجية في حال عدم المحافظة على الحدود المطلوبة لرأس المال، أو عدم رفع معدلات رأس المال إلى الحدود الدنيا.

عندما تجد السلطات الرقابية أن هناك خللاً ما في مستوى رأس المال أو بشكل عام في مستوى إدارة المخاطر لدى المصرف، فإنه من الممكن أن تتخذ الإجراءات التالية:

أ- تكثيف الرقابة على المصرف.

ب- تقييد توزيع الأرباح.

يطلب من المصرف إعداد وتطبيق خطة مرضية لإعادة مستوى رأس المال إلى حدوده الدنيا، وتوفير رأس مال إضافي فوراً، بالإضافة إلى تطوير أنظمة إدارة ورقابة المخاطر¹.

ثالثاً: الدعمة الثالثة (انضباط السوق)

تهدف لجنة بازل للرقابة المصرفية من خلال متطلبات الإفصاح وفق الدعمة الثالثة من دعائم اتفاقية بازل2 بالسماح لمشاركي السوق بتقييم كفاية الأموال الخاصة لدى المصرف، وتشجيع المراقبين على التحاور مع المصارف لطلب مزيد من الإفصاحات وآلية عرض تلك الإفصاحات بطريقة أكثر فعالية، حيث يجب أن تشمل إفصاحات المصرف على نظام إدارة المخاطر، وعلى مدخلات احتساب كفاية الأموال الخاصة لدى المصرف، وعلى المعايير المحاسبية المستخدمة من قبله.

أما فيما يتعلق بالإفصاح عن بعض المعلومات غير الإلزامية أو غير المطلوبة وفق التقارير الخارجية أو معايير المحاسبية، فيمكن أن يتم الإفصاح عنها من خلال الموقع الإلكتروني الرسمي للمصرف أو من خلال تقارير عامة نظامية مدققة من قبل السلطات الرقابية، وكما يجب على المصرف الإفصاح عن التغيرات في نظام المعلومات والتقارير المطلوبة المستخدمة من قبلهم للإفصاح عن معلوماته.

¹ نبيل حشاد ، دليلك إلى اتفاق بازل2 (المضمون، الأهمية، الأبعاد) ،مرجع سبق ذكره، ص312-319

وعلى المصارف وضع سياسة إفصاح معتمدة من مجلس الإدارة، ومراقبة عمليات الإفصاح ودوريتها من قبل الرقابة الداخلية لدى المصرف ووضع إجراءات لتقييم مدى ملائمة عملية الإفصاح والتي يجب أن تدقق من قبل المدقق الخارجي¹.

واستجابة لنقاط الضعف بمعايير الإفصاح بعد الأزمة العالمية عام 2008، وبعد تقييم ممارسات الإفصاح قررت لجنة بازل بمراجعة متطلبات الإفصاح بهدف أن تعكس افصاحات المصرف المخاطر الحقيقية للمصرف كما يعكسها السوق حالياً، حيث تسعى هذه التعديلات إلى تكملة متطلبات الدعامة الأولى (الحد الأدنى لرأس المال المطلوب) والدعامة الثانية (عملية المراجعة الرقابية) لاتفاقية بازل 2، وإلى السماح لمشاركي السوق بتقييم المعلومات الأساسية عن نطاق تطبيق بازل 2، رأس المال، تعرضات المخاطر، إجراءات تقييم المخاطر، وكفاية أمواله الخاصة².

3. مخففات المخاطر الائتمانية (credit risk mitigation techniques) ومخاطرها

تستخدم مخففات المخاطر لتقليل التعرض للمخاطر الائتمانية فبعض المخففات كالكفالات قديمة وبعضها الآخر مازال في بداية استخدامه. وقد أكدت لجنة بازل للرقابة المصرفية على مسؤولية المراقبين بفهم طبيعة مخاطر مخففات المخاطر المستخدمة عند تحديد شروط تحرير جزء من رأس المال ومقداره.

كما أن تحرير جزء من رأس مال المصرف نتيجة استخدام مخففات المخاطر تعتمد على نوعية الحماية التي توفرها تلك المخففات، حيث تعتمد نوعية الحماية بحد ذاتها على ما يلي:

أ- نوعي أداة تخفيف المخاطر المعتمدة

ب- نظام إدارة المخاطر لدى المصرف

ج- الأسلوب المستخدم لقياس كفاية الأموال الخاصة للمصرف.

كما أن كافة مخففات المخاطر تحمل نفس الصفات، فهي تسمح بتحويل مخاطر الائتمان من الطرف الراغب بتخفيف مخاطره الائتمانية لطرف آخر راغب بتحمل المخاطر بدلاً منه.

وفقاً لاتفاقية بازل 2، هناك ثلاث أساليب لمعالجة مخففات المخاطر، وكل منهم تخضع لشروط خاصة:

1. الأسلوب البسيط: يطبق على المصارف التي تستخدم الأسلوب المعياري البسيط أو الأسلوب المعياري.

¹ Implementation of Basel II, Practical Consideration, Basel Committee on Banking Supervision, BIS, July 2004, P 21

² Enhancement to the Basel II framework, Basel Committee on Banking Supervision, P28-29 مرجع سبق ذكره

2. الأسلوب الشامل: يطبق على المصارف التي تستخدم الأسلوب المعياري أو الأسلوب التصنيف الداخلي المتقدم.

3. أسلوب التصنيف الداخلي المتقدم: تطبق على المصارف التي تم اعتماد نظام إدارة المخاطر الداخلية لديها من قبل الجهات الرقابية بغرض احتساب نسبة كفاية أموالها الخاصة¹.

3-1: مخففات المخاطر وفق الأسلوب المعياري البسيط وشروطها

إن مخففات المخاطر المعترف بها وفق الأسلوب المعياري البسيط وطريقة معالجتها هي أبسط من المخففات المعترف بها وفق الأسلوب المعياري

أولاً: المخففات المعترف بها وفق الأسلوب المعياري البسيط

تقسم مخففات المخاطر المعترف بها وفق الأسلوب المعياري البسيط إلى نوعين:

أ- التعرضات المضمونة بشكل كامل أو جزء منها بنقد وشهادات الإيداع، الذهب، سندات حكومية مثقلة بوزن مخاطر 100% أو أقل.

ب- الكفالات المقدمة من طرف ثالث

ولم يتم الاعتراف بالمشتقات الائتمانية وصافي المراكز داخل الميزانية كمخففات لمخاطر الائتمان، وذلك لسبب صعوبة إدارة تلك الأدوات.

ثانياً: شروط الاعتراف بمخففات المخاطر وفق الأسلوب المعياري البسيط

هنالك مجموعة من الشروط العامة والشروط الخاصة لكل أداة للاعتراف بها كأحد مخففات المخاطر:

1. الشروط العامة: وهي نفس الشروط المطلوبة للاعتراف بمخففات المخاطر وفق الأسلوب المعياري ولكنها أقل تعقيداً:

أ- أن تكون جميع المستندات القانونية الخاصة بتوثيق التسهيلات الائتمانية المضمونة ملزمة لجميع الأطراف وقابلة للوضع موضع التنفيذ لدى المحاكم المختصة، ومدعمة برأي قانوني.

ب- أن يوجد لدى المصرف إدارة مخاطر فعالة: فيجب على المصرف وضع استراتيجيات و إجراءات صارمة لمراقبة المخاطر الناشئة عن معاملات مخففات المخاطر.

¹ <http://www.fsiconnect.org/credit> risk/credit risk mitigation.

2. شروط الاعتراف بالضمانات (collateral) كأحد مخففات المخاطر

- أ- أن تغطي قيمة الضمانة كامل فترة التعرض، وأن يعاد تقييمها كل 6 أشهر.
- ب- أن يكون معامل الارتباط الموجب بين قيمة تلك الضمانات والنوعية الائتمانية للطرف الآخر في حده الأدنى.

ج- مدى سيولة تلك الضمانات.

3. شروط بالكفالات كأحد مخففات المخاطر

لكي يتم الاعتراف بالكفالات وفق الأسلوب المعياري البسيط كمخفف للمخاطر يجب توفر الشروط التالية:

- أ- أن تمثل الكفالة حق مطالبة مباشر على مصدر الكفالة.
- ب- أن تكون التسهيلات والحقوق المضمونة بموجب الكفالة محددة بشكل واضح.
- ج- أن تكون الكفالة غير قابلة للإلغاء في كافة الأحوال، إلا في حال التزام العميل بتسديد تسهيلات له ولم ينتج عن الكفالة أي التزامات مالية.
- د- أن لا تتضمن الكفالة شرط يزيد من تكاليف التغطية نتيجة تدهور نوعية الائتمان المغطى بتلك الكفالة.
- هـ- ألا تتضمن الكفالة شرط "غير مشروطة" خارج نطاق المصرف والتي لا ترتب أي التزام قانوني بالدفع للجهة المصدرة للكفالة في حال لم يلتزم العميل بالإيفاء بالتزاماته.
- و- قانونية المستندات المقدمة، أن تحدد الدفعات التي ستغطي بموجب الكفالة¹.

2-3 : مخففات المخاطر وفق الأسلوب المعياري

تتضمن مخففات المخاطر المعترف وفق الأسلوب المعياري ما يلي:

1. الكفالات.
2. الضمانات النقدية بما فيها شهادات الإيداع، الذهب، والسندات الصادرة عن الدول أو مؤسسات القطاع العام والتي لا يقل تصنيفها عن (BB-)، والسندات الصادرة عن المصارف ومنشات الأوراق المالية والتي لا يقل تصنيفها عن (BBB-)، الأسهم المدرجة بالبورصة، التعهدات عن الاستثمار المجمع في أوراق مالية وفي صناديق الاستثمار.
3. صافي المراكز داخل الميزانية.

¹ <http://www.fsiconnect.org/credit risk/> simplified standardized approach.

4. المشتقات الائتمانية.

ووفق الأسلوب المعياري أصبحت متطلبات الحد الأدنى لرأس المال أكثر حساسية للمخاطر، واعترفت بتقنيات أكثر لتخفيف المخاطر. إلا أن هناك مبدئين أساسيين للاعتراف بتلك المخففات :

المبدأ الأول: الحماية الائتمانية المعترف بها تبعاً لفعاليتها والتي نتوقف على

أ- سيولة الضمانات

ب- ملاءة الطرف المتحمل للمخاطر (بالنسبة للكفالات، المشتقات الائتمانية)

المبدأ الثاني: نظام إدارة المخاطر لدى المصرف، فإدارة المخاطر الفعالة قادرة على استيعاب إمكانية استخدام نماذج مخففات المخاطر المعقدة والتي تسمح للمصرف بتحرير جزء كبير من رأس ماله¹.

3-3: المخاطر المتعلقة بمخففات المخاطر

على الرغم أن الهدف من احتفاظ المصرف بمخففات المخاطر هو تقليل تعرض المصرف للمخاطر إلا أنها منطاة بعدة مخاطر، ومنها:

أ- مخاطر الطرف الآخر: والتي تنتج عن تعثر الطرف الآخر بالوفاء بالتزاماتهم عند التعثر، ففشل الطرف الآخر بتأمين الحماية المتوقعة عند وقوع الخطر لن تخلص المصرف من مخاطره الأساسية، وهذا ما قد يحدث في كل مرة يعتمد فيها المصرف على الكفالات أو المشتقات الائتمانية.

ب- المخاطر المتبقية: وهي المخاطر التي تتعلق بحقيقة أن بعض أنواع المخاطر تبقى لدى المصرف، حيث لا يتم تحويل كامل مخاطر التسهيلات للطرف الآخر من خلال تطبيق مخففات المخاطر والتي يمكن أن تزيد عن المخاطر المغطاة كالمخاطر التشغيلية، القانونية، السيولة، السوق والتي تحتاج إلى إدارة فعالة بشكل مستمر للتحوط منها.

ج- المخاطر الأساسية: تنشأ عن عدم تطابق قيمة مخففات المخاطر مع قيمة التسهيلات الممنوحة، والتي تنشأ بسبب تغير مخاطر المخففات عبر الزمن مما يؤدي إلى تغير قيمة التعرضات الائتمانية المغطاة.

د- المخاطر القانونية: وهي المخاطر التي تنتج عن عدم قانونية مستندات معاملات مخففات المخاطر، والتي يمكن أن تعرض المصرف لمخاطر عدم حماية الجزء المغطى من تسهيلات. حيث يجب على المصرف

¹ نعمة، ربيع، التقنيات الحديثة لإدارة المخاطر الائتمانية، تقنيات تخفيف مخاطر الائتمان، برنامج تدريبي، اتحاد المصارف العربية، دمشق، 2008، ص

التحوط من هذه المخاطر من خلال مراجعة الوثائق بشكل أكثر دقة والتأكد من نوعية المخاطر التي ينوي تغطيتها بموجب تلك المعاملات.

وفقاً للدعامة الثانية لاتفاقية بازل2:

هناك نوعان من المخاطر الناتجة عن استخدام مخففات المخاطر والتي لم يتم التحوط منها وفق الدعامة الأولى لاتفاقية بازل2 وهم المخاطر المتبقية ومخاطر التركيزات، والتي تم الطلب من المراقبين بالتدخل للتحوط منهم إن تعرض المصرف للمخاطر المتبقية والتي قد تؤدي إلى انخفاض الأموال الخاصة للمصرف عن الحد الأدنى المطلوب وفق الدعامة الأولى، فيجب على المراقبين الطلب من المصرف بوضع سياسة لمخففات المخاطر مكتوبة ومعتمدة، وإجراءات لمراقبة المخاطر المتبقية وتحديث تلك السياسة والإجراءات بشكل مستمر، وهذه السياسات يجب أن تتضمن:

أ- مدى ملائمة الاعتراف بكامل قيمة مخففات المخاطر الائتمانية عند كل عملية احتساب الأموال الخاصة.

ب- أن تثبت بأن إجراءات إدارة مخففات المخاطر متناسبة مع الأموال الخاصة بعد تنزيل تلك المخففات.

وعندما لا يقتنع المراقبين بكفاية تلك المخففات يجب عليهم الطلب من المصرف بتعديل تلك الافتراضات، والحد من الاعتراف بالمخففات المعتمدة من المصرف أو الاحتفاظ برأس مال إضافي لمقابلة تلك المخاطر.

أما مخاطر التركيزات: فهي تنشأ على مستوى المحفظة نتيجة التوسع باستخدام نوع محدد من مخففات المخاطر لتقليل مخاطر التركيزات الائتمانية على مستوى القطاع، البلد أو المنطقة الجغرافية أو العميل. وهذا ما يعرض المصرف لمخاطر التركيزات (مخاطر الطرف الأخرى) لنتيجة عدم سيولة تلك المخففات عند وقوع الخطر لاسيما أن مخاطر التركيزات الائتمانية تعتمد على عوامل خطر مترابطة أو شائعة. وكما يجب على المراقبين الطلب من المصارف بوضع سياسات وإجراءات مناسبة لإدارة مخاطر التركيزات الائتمانية، ولهم الحق أيضاً باتخاذ الإجراءات المناسبة في حال عدم إدارة تلك المخاطر بشكل جيد وفقاً للدعامة الثانية من اتفاقية بازل2¹.

¹ <http://www.fsiconnect.org/credit> risk/credit risk mitigation.

4. الانتقال من بازل 2 إلى بازل 3

4-1: أهم الأسباب التي آلت لتعديل اتفاقية بازل 2

بعد أن قاربت فصول الأزمة المالية على الانحسار، وأدت إلى ما أدت إليه من خسائر مالية ضخمة وانهيارات اقتصادية طالت عدداً من أكبر المؤسسات المالية الدولية وامتدت آثارها ليشمل عدداً مقدرًا من الاقتصاديات المتقدمة، قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية بمراجعة المعايير والقواعد المصرفية الدولية على المستوى الدولي والأنظمة والتشريعات المالية والمصرفية على المستوى المحلي لكل دولة.

وقد أظهرت الدراسات أن نقاط الضعف التي كانت سبباً لنشوء الأزمة العالمية قد شملت مروحة واسعة من النشاطات والممارسات المصرفية، منها على سبيل المثال، ما يتعلق بالاستثمارات عالية المخاطر، وبممارسات التسييد وإعادة التسييد، وبممارسات إدارة المخاطر، وكذلك ما يتعلق بتحديد التركزات في الاستثمارات، اختبارات الضغط، وبممارسات تقييم الأصول، والإفصاح والشفافية، وإدارة السيولة، متطلبات رأس المال

ولا بد من الإشارة إلى أن عمليات التسييد كانت أكثر الأصول تأثراً خلال الأزمة، حيث عمد العديد من المصارف إلى تخفيف متطلبات رأس المال عبر تسييد الأصول ونقلها إلى خارج الميزانية، مظهرة بذلك نسبة كفاية الأموال الخاصة أعلى من الواقع. وكان هذا من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى انتقال الأزمة بسرعة قياسية إلى النظم والمؤسسات المالية عبر العالم.

ومن الأسباب الرئيسية الأخرى لتفاقم الأزمة، كان قيام عدد من المصارف ذات الانتشار العالمي ببناء مديونية مفرطة داخل الميزانية وخارجها، والذي ترافق مع تآكل تدريجي لمستوى ونوعية رأس المال، وفي الوقت نفسه، عدم امتلاك المصارف مخزون كافٍ من السيولة، ترافق مع خسائر ائتمانية ضخمة نتيجة التركزات في الاستثمارات وضعف إدارتها.

حيث قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية بإجراء تعديلات واسعة وجوهرية على الدعامات الثلاث لبازل 2، وقد تمثلت بإصدار قواعد ومعايير مصرفية جديدة، عرفت بازل 3 والتي تمثلت بمجموعة من التدابير الإصلاحية، التي تهدف إلى تعزيز التنظيم والإشراف وإدارة المخاطر للقطاع المالي والمصرفي، إضافة إلى تحسين قدرته على استيعاب الصدمات الناجمة مهما كان مصدرها. وذلك من خلال إصدار مجموعة من الإصدارات تناولت قواعد رأس

المال واحتياطي السيولة واختبارات الضغط، والحوكمة في المصارف وممارسات التعويضات في المصارف، وغيرها¹.

4-2: متطلبات رأس المال وفق اتفاقية بازل3

وفق الاتفاقيات المعقودة للجنة بازل للرقابة المصرفية، سيتم زيادة الحد الأدنى من متطلبات حقوق الملكية للأسهم العادية (Common equity requirement) وهي الشكل الأعلى من رأس المال القادر على امتصاص الخسارة والبالغة حالياً 2% قبل تطبيق التعديلات التنظيمية، إلى 4.5% بعد تطبيق تعديلات أكثر حزمًا. وسيحدث ذلك تدريجياً منذ بداية عام 2013 وحتى عام 2015، ستزيد متطلبات الشريحة الأولى لرأس المال (Tier1 capital requirement) التي تتضمن حقوق الملكية للأسهم العادية وأدوات مالية أخرى مؤهلة مستندة إلى معايير أكثر حزمًا من 4% إلى 6% خلال نفس الفترة.

كما سيطلب من المصارف الاحتفاظ باحتياطي للحفاظ على رأس المال (Capital conservation buffer) فوق الحد الأدنى للمتطلبات التنظيمية بنسبة 2.5% من عام 2016 وحتى عام 2019، لتجعل متطلبات حقوق الملكية للأسهم العادية زائد احتياطي الحفاظ على رأس المال 7%، بهدف ضمان استمرار المصارف بالحفاظ على احتياطي رأسمال يمكن استخدامه لامتصاص الخسائر خلال فترات الضغط المالي والاقتصادي.

كما سيتم تطبيق احتياطي معاكس للدورة الاقتصادية (Countercyclical buffer) ضمن مدى 0% - 2.5% من حقوق الملكية للأسهم العادية أو رأسمال آخر قادر على امتصاص الخسائر بشكل كامل، بهدف حماية القطاع المصرفي من فترات نمو مفرط في الائتمان المجمع.

وستدعم متطلبات رأس المال المذكورة سابقاً بنسبة الاستدانة غير مستندة إلى المخاطر (Non-risk-based leverage ratio) والتي ستكون بمثابة مساندة للمقاييس المستندة إلى المخاطر (Risk-based measures) المحددة أعلاه. اتفق حكام المصارف المركزية ورؤساء الهيئات الرقابية في 2010 على اختبار نسبة استدانة للحد الأدنى من الشريحة الأولى (Minimum tier1 leverage ratio) تبلغ 3% خلال فترة التشغيل الموازية من عام 2013 وحتى عام 2017.

وسيبدأ تنفيذ اتفاقية بازل3 من قبل الدول الأعضاء ابتداء من عام 2013 ولغاية 2019².

¹ -، -، بازل3، مرجع سبق ذكره، ص8-10
² -، -، بازل3، مرجع سبق ذكره، ص29-31

الفصل الثالث

دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي الخاص في سورية

المبحث الأول

القطاع المصرفي الخاص في سورية وتطوره.

1. لمحة تاريخية عن القطاع المصرفي الخاص في سورية

لقد مر القطاع المصرفي والمالي في سورية خلال السنوات القليلة الأخيرة بعدة مراحل من الإصلاح الجذري، وذلك بهدف تطوير أدائه وتحديث الإطار القانوني والتشريعي الناظم لعمله، حيث بدأت أولى مراحل هذا الإصلاح من خلال إدخال عنصر المنافسة إلى القطاع المصرفي السوري وافتتاحه على العالم المصرفي المتطور من خلال التطبيق الفعلي للقانون رقم 28 لعام 2001 الذي سمح بتأسيس المصارف الخاصة والمشاركة في سورية ووضع الأسس الناظمة لعملها.

في حين تجسدت المرحلة الثانية من عملية الإصلاح في تفعيل دور مصرف سورية المركزي ومجلس النقد والتسليف الذي تضمنه قانون النقد الأساسي رقم 23 لعام 2002 بما يكفل إرساء دعائم سياسة نقدية فعالة تلبي متطلبات التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى تعزيز دوره في الرقابة والإشراف على المصارف.

والذي تجلّى ذلك بافتتاح 13 مصرف خاص (تقليدي وإسلامي) لغاية عام 2009 موزعة إلى 11 مصرف تقليدي ومصرفيين إسلاميين مقابل 6 مصارف عامة، حيث أن أقدم المصارف العامة الحكومية قد باشر عمله منذ عام 1966، وأن أول المصارف الخاصة التقليدية قد بدأ بممارسة نشاطه منذ عام 2004 أما المصارف الخاصة الإسلامية فقد بدأت بممارسة نشاطها عام 2008.

نلاحظ من الجدول رقم (3-1) تطور القطاع المصرفي الخاص¹ خلال فترة وجيزة لم تتجاوز ثلاث سنوات، حيث نمت إجمالي موجودات القطاع المصرفي الخاص بمعدل 29% خلال عامي 2007-2008 مقابل نموها بمعدل 48% خلال عامي 2008-2009 والتي شكلت 25% من إجمالي القطاع المصرفي بنهاية عام 2009 علماً أن القطاع المصرفي الخاص لغاية عام 2009 يعمل برؤوس أموال بمقدار 41,810/ مليون ليرة سورية والتي تشكل 20% من رؤوس أموال القطاع المصرفي. كما نمت إجمالي الموجودات المحلية القطاع الخاص بمعدل 33% خلال عامي 2007-2008 مقابل نموها بمعدل 62% خلال عامي 2008-2009 والتي شكلت 22% من إجمالي الموجودات المحلية للقطاع المصرفي.

¹القطاع المصرفي الخاص يتضمن المصارف التقليدية والإسلامية

جدول رقم (3-1): يوضح تطور أهم إحصائيات القطاع الخاص ونسبتها من إجمالي القطاع المصرفي ² خلال الأعوام (2007، 2008، 2009) (القيم بملايين الليرات السورية)									
البيان/العام	2007	2008		2009		معدل نمو 2008	معدل نمو 2009	الحصة السوقية 2009	
المصرف	تقليدي	إسلامي	تقليدي	إسلامي	إجمالي القطاع				
إجمالي الموجودات	289,222	326,370	45,739	411,848	71,937	29%	48%	25%	
إجمالي الموجودات المحلية ³	181,471	210,947	29,660	293,552	47,676	33%	62%	22%	
رأس المال	29,180	23,374	7,109	34,802	7,008	4%	79%	20%	
الودائع	224,465	270,699	34,618	340,243	56,243	36%	46%	33%	

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على النشرة الإحصائية الربعية-2010 الصادرة عن مصرف سورية المركزي، مديرية الأبحاث الاقتصادية والإحصائيات العامة، المجلد 48 العدد (1-2)، ص16، 12، 18.

كما حاز القطاع المصرفي الخاص على 33% من ودائع القطاع المصرفي بنهاية عام 2009 والتي تنمو بشكل متزايد حيث نمت ودائع القطاع المصرفي الخاص بمعدل 36% خلال عامي 2007-2008 مقابل نموها بمعدل 46% خلال عامي 2008-2009.

2. تطور التشريعات المصرفية في سورية

أولى مصرف سورية المركزي ومجلس النقد والتسليف خلال السنوات الأخيرة اهتماماً متزايداً لتطوير وتنمية القطاع المصرفي انطلاقاً من الدور المهم الذي يلعبه هذا القطاع في الحفاظ على الاستقرار المالي والاقتصادي ودعم التنمية الوطنية في مجالات ذات أهمية اقتصادية واجتماعية.

ونتيجة للقناعة المتزايدة لدى مصرف سورية المركزي ومجلس النقد والتسليف بأن الحفاظ على قطاع مصرفي آمن وتطوره يتطلب توفير بيئة تشريعية وقانونية ملائمة، وبناءً على توصيات لجنة بازل للرقابة المصرفية تم إصدار العديد من القرارات بهدف تنظيم عمل المصارف وضبط مخاطرها المصرفية وتعزيز دورها في تحقيق النمو الاقتصادي.

² إجمالي القطاع المصرفي يتضمن القطاع العام والخاص (تقليدي وإسلامي)
³ إجمالي الموجودات المحلية تتضمن التوظيفات لدى المصارف المحلية والتسهيلات الائتمانية بالليرات السورية.

المبحث الثاني

تحديد عينة الدراسة والسيناريوهات المطبقة

1. مجتمع وعينة الدراسة:

1-1: مجتمع الدراسة

يشمل مجتمع الدراسة على القطاع المصرفي الخاص في سورية نظراً للدور الهام الذي تلعبه تلك المصارف وحدثاتها ومواكبتها للتطورات المصرفية وقدرتها على احتساب كفاية الأموال الخاصة نتيجة دعمها بالأنظمة المصرفية المتطورة من قبل المؤسسات الأم، إضافةً إلى أن القطاع المصرفي الخاص غير قادر على امتصاص الخسائر غير المتوقعة بسرعة بعكس المصارف العامة عند ظهور أحداث مفاجئة حيث يتوقف قدرة القطاع المصرفي الخاص على امتصاص الخسائر غير المتوقعة على مدى فعالية خطط استمرارية العمل لدى المصرف للتطبيق في وقت الأزمات والتي تعتمد على مدى قدرة مساهمي المصرف على زيادة رأس مال المصرف في أي وقت وعلى مكانته المصرفية بالحصول على تمويلات من السوق المصرفية (إن توفر ذلك) وعلى مصادر التمويل البديلة لدى المصرف، على عكس المصارف الحكومية التي تدعمها الحكومة في حال تعثرها.

2-1: اختيار العينة⁴

قام الباحث باختيار العينة المدروسة بناءً على عدة مؤشرات والتي استخدمت للحكم على المصارف ذات التأثير الأكبر على القطاع المصرفي الخاص في حال حدوث أزمات مصرفية أو مالية:

- أ- حجم المحفظة الائتمانية والتي تمثل إجمالي ما يمكن أن يخسره المصرف في حال تعرضه لمخاطر ائتمانية عالية.
- ب- حجم إجمالي موجودات المصرف.
- ج- الأموال الخاصة الأساسية للمصرف والتي تعتبر أداةً لامتصاص الخسائر غير المتوقعة والحد من آثار الأزمات المصرفية.

⁴ للحفاظ على سرية المعلومات المصرفية (بعدم نشر أي معلومة تدل على اسم المصرف والعملاء وتاريخ البيانات التي تم الاعتماد عليها في اختبار الفرضيات، والتي يمكن أن تظهر من خلال نسبة كفاية الأموال الخاصة وإجمالي موجودات المصرف) تم توضيح الأسس التي اعتمد عليها الباحث باختيار عينة الدراسة بتاريخ مغاير لتاريخ الدراسة.

- د- نسبة إجمالي موجودات المصرف إلى إجمالي موجودات القطاع المصرفي الخاص التي تحدد الحصة السوقية للمصرف بالقطاع المصرفي الخاص ودوره بالمنافسة المصرفية.
- ه- نسبة كفاية الأموال الخاصة للمصرف الدالة على مدى قدرة رأس المصرف على تغطية الأصول المثقلة بأوزان مخاطرها.

نلاحظ من الجدول رقم (2-3) الذي يوضح المصارف التي لم تشتملها عينة الدراسة، أنه لم تزد نسبة مساهمة أكبر مصرف من المصارف غير المشمولة بالعينة المدروسة بالقطاع المصرفي الخاص (الحصة السوقية) عن 2.8% ولم تزد قيمة أكبر محفظة ائتمانية للمصارف غير المشمولة بالعينة المدروسة عن 4,600 مليون ليرة سورية، وأن أقل نسبة كفاية للأموال الخاصة للمصرف لم تقل عن 27% في حين بلغت أكبر قيمة لإجمالي موجودات المصرف ما يقارب 13,531 مليون ليرة سورية مقابل أموال خاصة أساسية تصل لـ 1,507 مليون ليرة سورية.

وبناءً على ما سبق، نلاحظ عدم احتمالية انخفاض نسبة كفاية الأموال الخاصة للمصارف التي لم تتضمنها العينة المدروسة إلى مادون الحد الأدنى المطلوب من قبل السلطات الرقابية نتيجة تطبيق السيناريوهات المصممة من قبل الباحث وبالتالي لن تؤثر نتائج اختبار السيناريوهات المصممة والمطبقة على المصارف التي لم تتضمنها العينة المدروسة على أداء القطاع المصرفي الخاص ككل.

الجدول رقم (2-3): يوضح أهم مؤشرات المصارف الخاصة التي لم تتضمن بالعينة المدروسة (القيم بآلاف الليرات السورية)						
البيان / المصرف	فرنسبنك	سورية الخليج	الشام الإسلامي	الأردن	قطر	الشرق
المحفظة الائتمانية	2,358,128	4,546,495	4,216,152	4,147,328	-	1,429,336
الأموال الخاصة الأساسية	1,507,969	2,526,508	1,786,258	2,836,862	5,660,006	2,141,843
إجمالي الموجودات	13,531,169	12,131,919	11,073,570	9,441,645	5,660,006	5,025,622
نسبة كفاية الأموال الخاصة	27.48%	37.55%	60%	52.41%	288%	62%
الحصة السوقية ⁵	2.8%	2.5%	2.3%	2%	1.2%	1%

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية للمصارف المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية بتاريخ 2009 /12/31

كما نلاحظ من الجدول رقم (3-3) الذي يوضح المصارف التي شملتها العينة المدروسة والتي لم تقل نسبة مساهمة أكبر مصرف من المصارف العينة المدروسة عن 7% في حين تساهم تلك المصارف بما يقارب 93% من إجمالي موجودات القطاع المصرفي الخاص، كما لم تقل قيمة أصغر محفظة ائتمانية لمصارف العينة المدروسة عن 16,900 مليون ليرة سورية، وأن أكبر نسبة كفاية للأموال الخاصة لمصارف العينة المدروسة

⁵ الحصة السوقية: إجمالي موجودات المصرف / إجمالي موجودات القطاع المصرفي الخاص

لم تزد عن 19%، في حين بلغت أقل قيمة لإجمالي موجودات المصرف ما يقارب 32,699 مليون ليرة سورية مقابل أموال خاصة أساسية تصل لـ 2,231 مليون ليرة سورية.

الجدول رقم (3-3): يوضح أهم مؤشرات المصارف الخاصة المتضمنة بالعينة المدروسة (القيم بآلاف الليرات السورية)							
البيان / المصرف	بيمو	عودة	سورية والمهجر	الدولي للتجارة والتمويل	الدولي الإسلامي	العربي	بيبيلوس
المحفظة الائتمانية	28,171,538	26,100,199	19,391,381	27,135,004	16,861,236	17,121,818	16,285,005
الأموال الخاصة الأساسية	3,715,677	6,012,172	4,218,823	4,653,498	5,164,521	3,176,453	2,231,209
إجمالي الموجودات	101,967,500	75,547,091	72,659,426	68,670,083	63,605,896	34,286,507	32,699,785
نسبة كفاية الأموال الخاصة	11.55%	15.34%	13.11%	11.61%	16.47%	19.03%	8.44%
الحصة السوقية	21%	16%	15%	14%	13%	7%	7%

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية للمصارف المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية

بتاريخ 2009 /12/31

وبناءً على ما سبق، يستنتج الباحث أنه يمكن أن تتخفض نسبة كفاية الأموال الخاصة للمصارف المتضمنة بالعينة المدروسة إلى ما دون الحد الأدنى المطلوب من قبل السلطات الرقابية نتيجة تطبيق السيناريوهات المصممة من قبل الباحث الأمر الذي قد يؤثر على أداء القطاع المصرفي الخاص ككل.

2. آلية اختيار السيناريوهات المصممة لاختبار فرضيات البحث

قام الباحث، لاختبار الفرضية الأولى، بتصميم سيناريو تاريخي مبني على أحداث تاريخية وذلك بافتراض تراجع أسعار العقارات المستخدمة كأحدى تقنيات تخفيف المخاطر لدى المصارف العاملة في سورية لتصل إلى ما كانت عليه عام 2004، وذلك من خلال الاعتماد على سلسلة الأسعار التاريخية للأراضي المستخدمة لأغراض سكنية وغير سكنية من قبل القطاعين الخاص والتعاوني، وتصميم سيناريوهات افتراضية، لاختبار الفرضية الثانية، وذلك بافتراض أولاً زيادة معدلات التعثر للمصارف المدروسة بنسبة 4% خلال خمس السنوات القادمة، وثانياً افتراض زيادة معدلات التعثر للمصارف المدروسة بنسبة 8% خلال نفس الفترة السابقة، وذلك نتيجة تعثر بعض العملاء عن الدفع لأسباب إدارية أو ظهور منافسين جدد أو أسباب سياسية وغيرها.

2-1: آلية اختيار السيناريو المبني على افتراض هبوط بأسعار العقارات:

يلاحظ الباحث من الجدول رقم (3-4) الذي يوضح تغيرات سعر المتر المربع للأراضي السكنية وغير السكنية الخاصة بالقطاع الخاص والتعاوني بالمحافظات خلال فترة 11 سنة الممتدة من عام 1999-2009 أن سعر المتر المربع للأراضي غير السكنية قد ارتفع بنسبة 40%، 15% خلال عامي 2001، 2002 على التوالي لتعود وتتناقص عام 2003 بنسبة 29% لتصل إلى أدنى حد لها في عام 2004 حيث انخفضت بنسبة 23% عما كانت عليه في السنة السابقة، ثم عادت لترتفع بعد ذلك بشكل تدريجي بنسبة 14%، 31%، 51% خلال الأعوام 2005، 2006، 2007 على التوالي لتعود للانخفاض مرة أخرى بعام 2008 بنسبة 24%.

بينما يلاحظ الباحث أن سعر المتر المربع للأراضي السكنية كان له سلوك مختلف عن سعر المتر المربع للأراضي غير السكنية حيث وصل إلى أدنى سعر في عام 2005 منخفضاً بنسبة 52% مقارنة بالسنة السابقة، وعاد للارتفاع بنسبة 69%، 14%، 14% خلال الأعوام 2006، 2007، 2008 على التوالي ليعود للانخفاض مرة أخرى عام 2009 بنسبة 13%.

الجدول رقم (3-4): يوضح تغيرات سعر المتر المربع للأراضي المرخصة لغايات سكنية وغير سكنية الخاصة بالقطاع الخاص والتعاوني بالمحافظات									
ر.ت	العام	سكني				غير سكني			
		سعر الأرض (ل.س)	مساحة الأرض (ألف متر مربع)	سعر المتر المربع	معدل تغير سعر المتر المربع	سعر الأرض (ل.س)	مساحة الأرض (ألف متر مربع)	سعر المتر المربع	معدل تغير سعر المتر المربع
1	1999	3,071,064	662	4,639		458,871	175	2,622	
2	2000	2,044,287	494	4,138	-11%	203,487	90	2,261	-14%
3	2001	2,578,392	688	3,748	-9%	463,272	146	3,173	40%
4	2002	3,003,869	751	4,000	7%	800,243	220	3,637	15%
5	2003	6,059,254	1,186	5,109	28%	1,039,507	400	2,599	-29%
6	2004	13,687,185	2,178	6,284	23%	1,090,358	546	1,997	-23%
7	2005	12,458,360	4,125	3,020	-52%	2,106,345	929	2,267	14%
8	2006	16,895,384	3,303	5,115	69%	3,584,074	1,204	2,977	31%
9	2007	19,682,094	3,378	5,827	14%	5,339,503	1,184	4,510	51%
10	2008	18,277,354	2,750	6,646	14%	3,859,379	1,126	3,428	-24%
11	2009	14,391,591	2,475	5,815	-13%	3,076,136	717	4,290	25%

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على المجموعة الإحصائية، الفصل السادس (البناء والتشييد) ، المكتب

المركزي للإحصاء المركزي، من عام 2003 ولغاية عام 2010.

ومنه، يرى الباحث أن هناك سلوك عشوائي لسعر المتر المربع للأراضي السكنية وغير السكنية خلال السنوات المدروسة والتي تأرجحت صعوداً وهبوطاً خلال نفس الفترة لتصل إلى أدنى حد لها ثم تعود للارتفاع مرة أخرى، ونتيجة لتذبذب سعر المتر المربع للأراضي السكنية وغير السكنية، قام الباحث بتصميم سيناريو

يفترض به انخفاض أسعار العقارات بنسبة 60% (التي تعتمد بشكل أساسي على سعر الأرض) معتمداً بشكل أساسي على سعر المتر المربع للأراضي غير السكنية نتيجة عدم وجود تركيز بالتسهيلات السكنية الممنوحة من قبل المصارف بهدف تمويل شراء منازل، وذلك من خلال اعتماد الباحث على الحدث التاريخي الذي انخفضت خلاله أسعار العقارات بنسبة 53% بعام 2004 بعد أن استمرت بالارتفاع لعدة سنوات، وعليه تم افتراض تكرار نفس الحدث التاريخي السابق وباعتبار أن الأحداث التاريخية قد لا تكرر بنفس الوتيرة افترض الباحث انخفاض أسعار العقارات بنسبة 60%، ونتيجة الهبوط الحاد بأسعار العقارات يتوقع الباحث بتوقف العملاء الحاصلين على قروض سكنية عن الدفع وبالتالي ستصنف كافة تسهيلاتهم كديون رديئة.

2-2: آلية اختيار السيناريوهات المبنية على زيادة معدلات التعثر

يلاحظ الباحث من الجدول رقم (3-5) الذي يوضح نسبة الديون غير المنتجة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية المستعملة المباشرة (معدل التعثر) أنه في عام 2009 بدأت معدلات التعثر بالارتفاع لدى كافة المصارف المدروسة والتي كانت إحدى أهم أسبابها صدور قرار مجلس النقد والتسليف رقم 597/م/ن/ب4 بتاريخ 2009/12/9 الخاص بتصنيف الديون وتكوين المخصصات والذي اعتمد على تحديد دقيق للأساس الزمني لتصنيف الديون وكافة المعايير الأخرى التي يتم بموجبها تصنيف الديون، ليصل أعلى معدل بتاريخ 2010/9/30 إلى 7.22% وبزيادة مئوية بنسبة 5.09% على ما كانت عليه عام 2008.

الجدول رقم (3-5) يوضح النسبة المئوية للديون غير المنتجة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية المستعملة المباشرة				
المصرف/ العام	2007	2008	2009	30/9/2010
بيمو	2.36%	2.13%	5.84%	7.22%
الدولي للتجارة والتمويل	0.11%	0.08%	0.42%	0.87%
عودة	0%	0%	2.37%	3.08%
سورية والمهجر	1.6%	0.94%	1.77%	1.17%
العربي	0.3%	1.8%	4.38%	5.46%
بيبلوس	0.61%	0.99%	0.76%	0.83%
الدولي الإسلامي	0%	0%	2%	3.3%

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على التقارير السنوية للمصارف المتضمنة بالعينة المدروسة، هيئة سوق

الأوراق المالية، للأعوام 2008، 2009

وبناءً على معدلات التعثر السابقة ونموها، تم تصميم سيناريو مبني على افتراض زيادة معدلات التعثر بنسبة 4% على ثلاثة مستويات مستقلة وذلك من خلال افتراض انتقال تصنيف الدين أولاً إلى فئة الديون دون المستوى، وثانياً إلى فئة الديون المشكوك بتحصيله، وثالثاً إلى فئة الديون الرديئة بهدف تحديد فئة تصنيف الدين (الدين غير المنتج) التي ستخفض عندها كفاية الأموال الخاصة للمصرف إلى ما دون الحد الأدنى

المطلوب من قبل السلطات الرقابية أي بمعنى أسوأ حالة أو مستوى، حيث افترض الباحث تعثر ما نسبته 4% من الديون المصنفة كدين عادي والتي تعود لشركات تضامنية أو أفراد نتيجة سوء إدارة الشركات أو لأسباب أخرى (ظهور منافسين جدد أو أسباب سياسية).

كما تم تصميم سيناريو آخر مبني على افتراض زيادة معدلات التعثر بنسبة 8% على ثلاث مستويات **مستقلة** وذلك من خلال افتراض انتقال تصنيف الدين أولاً إلى فئة الديون دون المستوى، وثانياً إلى فئة الديون المشكوك بتحصيله، وثالثاً إلى فئة الديون الرديئة بهدف تحديد فئة تصنيف الدين (الدين غير المنتج) التي ستخفض عندها كفاية الأموال الخاصة للمصرف إلى ما دون الحد الأدنى المطلوب من قبل السلطات الرقابية أي بمعنى أسوأ حالة أو مستوى، حيث افترض الباحث تعثر ما نسبته 8% من الديون المصنفة كدين عادي والتي تعود لشركات تضامنية أو أفراد.

3. قرارات مجلس النقد والتسليف ذات الصلة

تم الاعتماد أثناء اختبار الفرضيات على بعض قرارات مجلس النقد والتسليف وهم القرار رقم 253/ م ن/ ب4 لعام 2007 والمتعلق باحتساب نسبة كفاية الأموال الخاصة والقرار رقم 597/ م ن/ ب4 لعام 2009 وتعديلاته والمتعلق بتصنيف الديون وتكوين المخصصات، وسيتم التطرق إلى الفقرات التي تم الاعتماد عليها فقط كما موضح بالملحق رقم (1).

المبحث الثالث

اختبار الفرضيات

1. خطوات تنفيذ السيناريوهات

1-1: خطوات تنفيذ السيناريو المبني على افتراض هبوط بأسعار العقارات والمصمم لاختبار الفرضية الأولى:

1. احتساب مقدار زيادة المؤونات الواجب تشكيلها بعد ضغط قيمة الضمانات العقارية.
2. احتساب القيمة المعرضة للمخاطر بعد ضغط قيمة الضمانات العقارية.
3. احتساب قيمة التعرض للمخاطر الائتمانية بعد ضغط قيمة الضمانات العقارية.
4. احتساب صافي الأموال الخاصة للمصرف بعد ضغط قيمة الضمانات العقارية.
5. نسبة كفاية الأموال الخاصة بعد ضغط قيمة الضمانات العقارية.

ولسهولة شرح آلية تطبيق تلك الخطوات تم الاعتماد على الرموز والمعادلات التالية والتي تم عرض نتائجها وفق الجداول اللاحقة، وذلك قبل ضغط قيمة الضمانات العقارية وبعدها.

- ت: مبلغ التسهيلات المستعملة من قبل المقترض مقابل ضمانات عقارية
- م: مبلغ المؤونات المطلوبة وفق قرار مجلس النقد والتسليف رقم 597/م ن/ب4 وتعديلاته الخاص بتصنيف الديون وتكوين المخصصات قبل ضغط قيمة الضمانات العقارية.
- م: مبلغ المؤونات المطلوبة وفق قرار مجلس النقد والتسليف رقم 597/م ن/ب4 وتعديلاته الخاص بتصنيف الديون وتكوين المخصصات بعد ضغط قيمة الضمانات العقارية.
- م: مقدار زيادة المؤونة المطلوبة، والواجب على المصرف احتجازها بعد ضغط قيمة الضمانات العقارية.
- م: المؤونات مقابل القروض السكنية بعد ضغط قيمة الضمانات العقارية.
- ض: قيمة الضمانات العقارية في ظل الأسعار التخمينية الحالية ووفق النسب المقبولة بموجب قرار مجلس النقد والتسليف 253/م ن/ب4.
- ض: (40% * ض) قيمة الضمانات العقارية بعد الضغط، وذلك بافتراض انخفاض أسعار العقارات بنسبة 60% من قيمتها، أي أنه سيتم الاعتراف بنسبة 40% من قيمتها لغاية احتساب كفاية الأموال الخاصة وبهدف إزالة الفرق بالاعتراف بالضمانات العقارية بين قرارات مجلس النقد والتسليف ذات

الصلة، كما موضح بالملحق رقم (1)، وتخفيف حدة الأزمة على القطاع المصرفي تم الاعتراف بنسبة 40% من الضمانات العقارية لغاية احتساب نسبة كفاية الأموال الخاصة والمؤونات المطلوبة تبعاً لذلك.

- التعرض للمخاطر الائتمانية قبل الضغط = مجموع ((ت - م - ض) * وزن المخاطر).
- م = (ت - 75% * ض) * نسبة المؤونة المطلوبة وفق قرار مجلس النقد والتسليف رقم 597/ م ن/ب4 وتعديلاتها الخاص بتصنيف الديون وتكوين المخصصات
- م = المؤونة الواجب تشكيلها مقابل التعرض لمخاطر القروض السكنية المدومة بعد الضغط () (التعرض للمخاطر قبل الضغط مقابل القروض السكنية / 35% * 100%)، وذلك بافتراض أنه في حال حدوث هبوط بأسعار العقارات ستصنف كافة التسهيلات الممنوحة للعميل لتمويل شراء منزل كدين رديء وبالتالي ستصبح القيمة المعرضة للخطر بعد الضغط مساوية للصفر.
- م = ((ت - ض) * نسبة المؤونة المطلوبة وفق قرار مجلس النقد والتسليف رقم 597/ م ن/ب4 وتعديلاته الخاص بتصنيف الديون وتكوين المخصصات) + م.
- م = ((م + م) - م).
- أما الاحتياطي العام الواجب تشكيله على الديون العادية لمواجهة المخاطر غير المتوقعة، فلم يتم احتسابه على افتراض أنه في حال حدوث أزمة عقارية يجب أن لا يتم احتسابه لتخفيف حدة الأزمة على المصارف.
- التعرض للمخاطر الائتمانية بعد الضغط = مجموع ((ت - م - ض) * وزن المخاطر).
- الموجودات المرجحة بالمخاطر بعد الضغط = الموجودات المرجحة بالمخاطر + (التعرض للمخاطر الائتمانية بعد الضغط - التعرض للمخاطر الائتمانية قبل الضغط⁶).
- صافي الأموال الخاصة بعد الضغط = (صافي الأموال الخاصة للمصرف⁷ - مجموع م).
- نسبة كفاية الأموال الخاصة بعد الضغط = صافي الأموال الخاصة بعد الضغط / الموجودات المرجحة بالمخاطر بعد الضغط

⁶لن يتم الإفصاح عنها خلال الدراسة للحفاظ على سرية المعلومات، وذلك من خلال عدم الإفصاح عن أي معلومة تدل على اسم المصرف.
⁷لن يتم الإفصاح عنها خلال الدراسة للحفاظ على سرية المعلومات، وذلك من خلال عدم الإفصاح عن أي معلومة تدل على اسم المصرف.

1-2: خطوات تنفيذ السيناريوهين المبنيين على زيادة معدلات التعثر والمصممين لاختبار الفرضية الثانية:

1. احتساب المؤونة الواجب على المصرف تشكيلها نتيجة انتقال تصنيف الديون من دين عادي أي دين غير منتج.

2. احتساب قيمة التعرض للمخاطر الائتمانية بعد زيادة معدلات التعثر.

3. احتساب قيمة الموجودات المرجحة بالمخاطر بعد زيادة معدلات التعثر.

4. احتساب صافي الأموال الخاصة للمصرف بعد زيادة معدلات التعثر.

5. نسبة كفاية الأموال الخاصة بعد زيادة معدلات التعثر.

ولسهولة شرح آلية تطبيق تلك الخطوات تم الاعتماد على الرموز والمعادلات التالية والتي تم عرض نتائجها وفق الجداول اللاحقة، وذلك قبل ضغط زيادة معدلات التعثر وبعدها.

➤ ت: قيمة التسهيلات المستعملة من قبل العملاء

➤ م: المؤونة الواجبة تكوينها من قبل المصرف وفق قرار مجلس النقد والتسليف رقم 597/م ن/ب4 وتعديلاته الخاص بتصنيف الديون وتكوين المخصصات بعد زيادة معدلات التعثر.

➤ ض: قيمة الضمانة المقدمة من العميل في ظل الأسعار التخمينية الحالية ووفق النسب المقبولة بموجب قرار مجلس النقد والتسليف 253/م ن/ب4.

➤ ض: قيمة الضمانة المقبولة وفق قرار مجلس النقد والتسليف رقم 597/م ن/ب4 وتعديلاته الخاص بتصنيف الديون وتكوين المخصصات

➤ م = مجموع ((ت - ض) * نسبة المؤونة المطلوبة وفق قرار مجلس النقد والتسليف رقم 597 /م ن/ب4)

➤ التعرض للمخاطر الائتمانية بعد الضغط = مجموع ((ت - م) * وزن المخاطر).

➤ الموجودات المرجحة بالمخاطر بعد الضغط = (الموجودات المرجحة بالمخاطر قبل الضغط - م فقط

للدیون التي صنف كدين دون المستوى أو مشكوك بتحصيلها⁸ أو الديون الرديئة الممنوحة على بياض)،

أما في حال قد تم منح التسهيلات مقابل ضمانات عقارية أو سيارات فسيتم طرح القيمة المعرضة للخطر

قبل الضغط للدين الذي سينتقل تصنيفه لدين (دون المستوى، مشكوك بتحصيلها، رديئة) بدلاً من طرح

قيمة المؤونات⁹

➤ صافي الأموال الخاصة بعد الضغط = (صافي الأموال الخاصة للمصرف - مجموع م).

⁸ باعتبار أن نسبة المؤونة المكونة تعادل 20%، 50% على التوالي

⁹ قيمة المؤونة المكونة تعادل 100% وقرار مجلس النقد والتسليف لا يعترف بكامل قيمة الضمانة (العقارية، السيارات) المقدمة مما ينتج عنه أن قيمة المؤونات المكونة ستكون أعلى من قيمة التعرض للخطر للدين قبل الضغط والمصنف كدين عادي

➤ نسبة كفاية الأموال الخاصة للمصرف بعد الضغط = صافي الأموال الخاصة بعد الضغط / الموجودات
المرجحة بالمخاطر بعد الضغط

2. نتائج اختبار الفرضية الأولى

بضغط أسعار الضمانات العقارات بنسبة 60% من قيمتها، والتي عندها سيتوقف المقترضين الحاصلين على قروض سكنية مقابل رهن المسكن عن الدفع نتيجة أن قيمة القرض الواجب تسديده من المقترض أصبح يفوق قيمة المسكن، وقياس أثر ذلك على كفاية الأموال الخاصة للمصرف، نبين فيما يلي نتائج اختبار الفرضية الأولى:

2-1: المصرف رقم (1)

تبلغ نسبة كفاية الأموال الخاصة للمصرف رقم (1) قبل ضغط قيمة الضمانات العقارية 12%، ومن الجدول رقم (3-5) الذي يوضح التعرضات للمخاطر الائتمانية قبل الضغط وفق درجة الخطر¹⁰ والمؤونات المكونة للمصرف رقم (1) والجدول (3-6) الذي يوضح التعرضات للمخاطر الائتمانية وفق درجة الخطر بعد ضغط قيمة الضمانات العقارية والمؤونات المفترض تشكيلها من قبل المصرف¹¹ رقم (1)، نلاحظ أنه سوف تتخفف صافي الأموال الخاصة للمصرف رقم (1) بمبلغ (629,489) ألف ليرة سورية وستزداد قيمة الموجودات المرجحة بالمخاطر¹² بمبلغ (1,614,443) ألف ليرة سورية لتصل عندها نسبة كفاية الأموال الخاصة للمصرف إلى 9.7%.

قبل الضغط:

الجدول رقم (3-6): يوضح التعرضات للمخاطر الائتمانية قبل الضغط وفق درجة الخطر والمؤونات المكونة للمصرف رقم (1) (القيم بآلاف الليرات السورية)			
التصنيف / الجهة المقترضة	أفراد	شركات	عقارات
عادية	185,502	2,455,000	109,610
تتطلب اهتمام خاص	16,459	1,227,997	
دون المستوى		116,101	
مشكوك بتحصيلها		103,504	
رديئة		65,714	
المؤونات قبل الضغط		192,025	
مجموع التعرضات الائتمانية قبل الضغط		4,279,887	

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المصرف رقم (1)

¹⁰ درجة الخطر: أي بعد تثقيفها بوزن المخاطر

¹¹ أي الفرق بين صافي الأموال الخاصة قبل الضغط و صافي الأموال الخاصة بعد الضغط

¹² أي الفرق بين قيمة الموجودات المرجحة بالمخاطر قبل الضغط وبعد الضغط

بعد الضغط:

الجدول رقم (3-7): يوضح التعرضات للمخاطر الائتمانية وفق درجة الخطر بعد ضغط قيمة الضمانات العقارية والمؤونات المفترض تشكيلها للمصرف رقم (1) (القيم بالآلاف الليرات السورية)			
التصنيف/ الجهة المقترضة	أفراد	شركات	عقارات
عادية	517,220	3,351,453	-
تتطلب اهتمام خاص	33,392	1,793,190	
دون المستوى ¹³		89,296	
مشكوك بتحصيلها		109,779	
رديئة		-	
المؤونات بعد الضغط ¹⁴		821,514	
مجموع التعرضات الائتمانية بعد الضغط		5,894,330	
المؤونات مقابل القروض السكنية بعد الضغط		313,173	
المؤونات المطلوبة ¹⁵		629,489	

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المصرف رقم (1)

ومنه، يرى الباحث أن انخفاض قيمة الضمانات العقارية بنسبة 60% ستؤدي إلى انخفاض نسبة صافي الأموال الخاصة لديه بنسبة 2.3% إلى أنها ما تزال أعلى من الحد الأدنى المطلوب وفق متطلبات السلطة الرقابية.

2-2: المصرف رقم (2)

تبلغ نسبة كفاية الأموال الخاصة للمصرف رقم (2) قبل ضغط قيمة الضمانات العقارية 12%، ومن الجدول رقم (3-7) الذي يوضح التعرضات للمخاطر الائتمانية قبل الضغط وفق درجة الخطر والمؤونات المكونة للمصرف رقم (2) والجدول (3-8) الذي يوضح التعرضات للمخاطر الائتمانية وفق درجة الخطر بعد ضغط قيمة الضمانات العقارية والمؤونات المفترض تشكيلها من قبل المصرف رقم (2)، نلاحظ أنه سوف تنخفض صافي الأموال الخاصة للمصرف رقم (2) بمبلغ (90,207) ألف ليرة سورية وستزداد قيمة الموجودات المرجحة بالمخاطر بمبلغ (306,185) ألف ليرة سورية لتصل عندها نسبة كفاية الأموال الخاصة للمصرف إلى 11%. والتي ما تزال أعلى من الحد الأدنى المطلوب وفق متطلبات السلطة الرقابية.

¹³ باعتبار ان تثقيل الديون غير المنتجة يعتمد على نسبة المؤونة المحتجزة وفقاً للأسلوب المعياري البسيط، تم عرض كافة الديون المصنفة كدين غير منتج برقم واحد.

¹⁴ المؤونات المفترض على المصرف احتجازها بعد الضغط بما فيها المؤونات المفترض تشكيلها مقابل قروض الرهن العقاري

¹⁵ الفرق بالمؤونات قبل الضغط وبعده.

قبل الضغط:

الجدول رقم (3-7): يوضح التعرضات للمخاطر الائتمانية وفق درجة الخطر والمؤونات اللازمة للمصرف رقم (2) (القيم بالآلاف الليرات السورية)			
التصنيف/ الجهة المقترضة	أفراد	شركات	عقارات
عادية	168,591	2,807,323	27,411
تتطلب اهتمام خاص	3,357	70,517	
دون المستوى		13,964	
مشكوك بتحصيلها		792	
رديئة		1,223	
المؤونات قبل الضغط		70,238	
مجموع التعرضات الائتمانية قبل الضغط		2,238,947	

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المصرف رقم (2)

بعد الضغط:

الجدول رقم (3-8): يوضح التعرضات للمخاطر الائتمانية وفق درجة الخطر بعد ضغط قيمة الضمانات العقارية والمؤونات المفترض تشكيلها للمصرف رقم (2) (القيم بالآلاف الليرات السورية)			
التصنيف/ الجهة المقترضة	أفراد	شركات	عقارات
عادية	294,252	3,217,823	
تتطلب اهتمام خاص	8,770	86,347	
دون المستوى		15,623	
مشكوك بتحصيلها		839	
رديئة		0	
المؤونات بعد الضغط		160,445	
مجموع التعرضات الائتمانية بعد الضغط		3,621,337	
المؤونات مقابل القروض السكنية بعد الضغط		78,317	
المؤونات المطلوبة		90,207	

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المصرف رقم (2)

ومنه، يرى الباحث أن انخفاض قيمة الضمانات العقارية بنسبة 60% ستؤدي إلى انخفاض نسبة صافي الأموال الخاصة لديه بنسبة 1% إلى أنها ما تزال أعلى من الحد الأدنى المطلوب وفق متطلبات السلطة الرقابية.

3-2 : المصرف رقم (3)

تبلغ نسبة كفاية الأموال الخاصة للمصرف رقم (2) قبل ضغط قيمة الضمانات العقارية 13%، ومن الجدول رقم (3-9) الذي يوضح التعرضات للمخاطر الائتمانية قبل الضغط وفق درجة الخطر والمؤونات المكونة للمصرف رقم (3) والجدول (3-10) الذي يوضح التعرضات للمخاطر الائتمانية وفق درجة الخطر بعد ضغط قيمة الضمانات العقارية والمؤونات المفترض تشكيلها من قبل المصرف رقم (3)، نلاحظ أنه سوف تنخفض صافي الأموال الخاصة للمصرف رقم (3) بمبلغ (625,008) ألف ليرة سورية وستزداد قيمة الموجودات المرجحة بالمخاطر بمبلغ (668,962) ألف ليرة سورية لتصل عندها نسبة كفاية الأموال الخاصة للمصرف إلى 11.78%. والتي ما تزال أعلى من الحد الأدنى المطلوب وفق متطلبات السلطة الرقابية.

قبل الضغط:

الجدول رقم (3-9): يوضح التعرضات للمخاطر الائتمانية وفق درجة الخطر والمؤونات اللازمة للمصرف رقم (3) (القيم بالآلاف الليرات السورية)			
التصنيف/ الجهة المقترضة	أفراد	شركات	عقارات
عادية	5,806	4,109,127	101,281
تتطلب اهتمام خاص		0	
دون المستوى		1,111	
مشكوك بتحصيلها		165,980	
رديئة		0	
المؤونات قبل الضغط		378	
مجموع التعرضات الائتمانية قبل الضغط		4,383,305	

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المصرف رقم (3)

بعد الضغط:

الجدول رقم (3-10): يوضح التعرضات للمخاطر الائتمانية وفق درجة الخطر بعد ضغط قيمة الضمانات العقارية والمؤونات المفترض تشكيلها للمصرف رقم (3) (القيم بالآلاف الليرات السورية)			
التصنيف/ الجهة المقترضة	أفراد	شركات	عقارات
عادية	6,077	4,816,158	0
تتطلب اهتمام خاص	0		
دون المستوى	1,389		
مشكوك بتحصيلها	228,642		
رديئة	0		
المؤونات بعد الضغط	625,386		
مجموع التعرضات الائتمانية بعد الضغط	5,052,266		
المؤونات مقابل القروض السكنية بعد الضغط	625,386		
المؤونات المطلوبة	625,008		

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المصرف رقم (3)

ومنه، يرى الباحث أن انخفاض قيمة الضمانات العقارية بنسبة 60% ستؤدي إلى انخفاض نسبة صافي الأموال الخاصة لديه بنسبة 1.54% إلى أنها ما تزال أعلى من الحد الأدنى المطلوب وفق متطلبات السلطة الرقابية.

4-2 : المصرف رقم (4)

تبلغ نسبة كفاية الأموال الخاصة للمصرف رقم (4) قبل ضغط قيمة الضمانات العقارية 13%، ومن الجدول رقم (3-11) الذي يوضح التعرضات للمخاطر الائتمانية قبل الضغط وفق درجة الخطر والمؤونات المكونة للمصرف رقم (4) والجدول (3-12) الذي يوضح التعرضات للمخاطر الائتمانية وفق درجة الخطر بعد ضغط قيمة الضمانات العقارية والمؤونات المفترض تشكيلها من قبل المصرف رقم (4)، نلاحظ أنه سوف تتخفص صافي الأموال الخاصة للمصرف رقم (4) بمبلغ (432,662) ألف ليرة سورية وستزداد قيمة الموجودات المرجحة بالمخاطر بمبلغ (176,232) ألف ليرة سورية لتصل عندها نسبة كفاية الأموال الخاصة للمصرف إلى 11.14%. والتي ما تزال أعلى من الحد الأدنى المطلوب وفق متطلبات السلطة الرقابية.

قبل الضغط:

الجدول رقم (3-11): يوضح التعرضات للمخاطر الائتمانية وفق درجة الخطر والمؤونات اللازمة للمصرف رقم (4) (القيم بالآف الليرات السورية)			
التصنيف/ الجهة المقترضة	أفراد	شركات	عقارات
عادية	7,066	1,148,474	68,863
تتطلب اهتمام خاص	310	28,910	
دون المستوى		-	
مشكوك بتحصيلها		14,181	
رديئة		-	
المؤونات قبل الضغط		237	
مجموع التعرضات الائتمانية قبل الضغط		1,267,804	

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المصرف رقم (4)

بعد الضغط:

الجدول رقم (3-12): يوضح التعرضات للمخاطر الائتمانية وفق درجة الخطر بعد ضغط قيمة الضمانات العقارية والمؤونات المفترض تشكيلها للمصرف رقم (4) (القيم بالآف الليرات السورية)			
التصنيف/ الجهة المقترضة	أفراد	شركات	عقارات
عادية	14,148	1,376,314	
تتطلب اهتمام خاص	539	43,627	
دون المستوى		1,888	
مشكوك بتحصيلها		7,520	
رديئة		-	
المؤونات بعد الضغط		432,899	
مجموع التعرضات الائتمانية بعد الضغط		1,444,036	
المؤونات مقابل القروض السكنية بعد الضغط		422,231	
المؤونات المطلوبة		432,662	

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المصرف رقم (4)

ومنه، يرى الباحث أن انخفاض قيمة الضمانات العقارية بنسبة 60% ستؤدي إلى انخفاض نسبة صافي الأموال الخاصة لديه بنسبة 1.6% إلى أنها ما تزال أعلى من الحد الأدنى المطلوب وفق متطلبات السلطة الرقابية.

5-2 : المصرف رقم (5)

تبلغ نسبة كفاية الأموال الخاصة بالمصرف رقم (5) قبل ضغط قيمة الضمانات العقارية 16%، ومن الجدول رقم (3-13) الذي يوضح التعرضات للمخاطر الائتمانية قبل الضغط وفق درجة الخطر والمؤهلات المكونة للمصرف رقم (4) والجدول (3-14) الذي يوضح التعرضات للمخاطر الائتمانية وفق درجة الخطر بعد ضغط قيمة الضمانات العقارية والمؤهلات المفترض تشكيلها من قبل المصرف رقم (5)، نلاحظ أنه سوف تنخفض صافي الأموال الخاصة بالمصرف رقم (5) بمبلغ (49,502) ألف ليرة سورية وستزداد قيمة الموجودات المرجحة بالمخاطر بمبلغ (459,756) ألف ليرة سورية لتصل عندها نسبة كفاية الأموال الخاصة للمصرف إلى 15.5% والتي ما تزال أعلى من الحد الأدنى المطلوب وفق متطلبات السلطة الرقابية.

قبل الضغط:

الجدول رقم (3-13): يوضح التعرضات للمخاطر الائتمانية وفق درجة الخطر والمؤهلات اللازمة للمصرف رقم (5) (القيم بالآلاف الليرات السورية)			
التصنيف/ الجهة المقترضة	أفراد	شركات	عقارات
عادية		778,910	
تتطلب اهتمام خاص		862,639	
دون المستوى		7,784	
مشكوك بتحصيلها		11,647	
رديئة		15,281	
المؤهلات قبل الضغط		18,994	
مجموع التعرضات الائتمانية قبل الضغط		1,673,261	

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المصرف رقم (5)

بعد الضغط:

الجدول رقم (3-14): يوضح التعرضات للمخاطر الائتمانية وفق درجة الخطر بعد ضغط قيمة الضمانات العقارية والمؤونات المفترض تشكيلها للمصرف رقم (5) (القيم بالآف الليرات السورية)			
التصنيف/ الجهة المقترضة	أفراد	شركات	عقارات
عادية		885,880	
تتطلب اهتمام خاص		1,221,248	
دون المستوى		8,456	
مشكوك بتحصيلها		17,433	
رديئة			
المؤونات بعد الضغط		68,496	
مجموع التعرضات الائتمانية بعد الضغط		2,133,017	

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المصرف رقم (5)

ومنه، يرى الباحث أن انخفاض قيمة الضمانات العقارية بنسبة 60% ستؤدي إلى انخفاض نسبة صافي الأموال الخاصة لديه بنسبة 0.5% إلى أنها ما تزال أعلى من الحد الأدنى المطلوب وفق متطلبات السلطة الرقابية.

2-6 : المصرف رقم (6)

تبلغ نسبة كفاية الأموال الخاصة للمصرف رقم (6) قبل ضغط قيمة الضمانات العقارية 16%، ومن الجدول رقم (3-15) الذي يوضح التعرضات للمخاطر الائتمانية قبل الضغط وفق درجة الخطر والمؤونات المكونة للمصرف رقم (6) والجدول (3-16) الذي يوضح التعرضات للمخاطر الائتمانية وفق درجة الخطر بعد ضغط قيمة الضمانات العقارية والمؤونات المفترض تشكيلها من قبل المصرف رقم (6)، نلاحظ أنه سوف تنخفض صافي الأموال الخاصة للمصرف رقم (6) بمبلغ (79,548) ألف ليرة سورية وستزداد قيمة الموجودات المرجحة بالمخاطر بمبلغ (1,277,591) ألف ليرة سورية لتصل عندها نسبة كفاية الأموال الخاصة للمصرف إلى 14.79% والتي ما تزال أعلى من الحد الأدنى المطلوب وفق متطلبات السلطة الرقابية.

قبل الضغط:

الجدول رقم (3-15): يوضح التعرضات للمخاطر الائتمانية وفق درجة الخطر والمؤونات اللازمة للمصرف رقم (6) (القيم بالآلاف الليرات السورية)			
التصنيف/ الجهة المقترضة	أفراد	شركات	عقارات
عادية		4,775,909	
تتطلب اهتمام خاص		246,097	
دون المستوى		-	
مشكوك بتحصيلها		25,794	
رديئة		34,902	
المؤونات قبل الضغط		6,608	
مجموع التعرضات الائتمانية قبل الضغط		5,082,702	

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المصرف رقم (6)

بعد الضغط:

الجدول رقم (3-16): يوضح التعرضات للمخاطر الائتمانية وفق درجة الخطر بعد ضغط قيمة الضمانات العقارية والمؤونات المفترض تشكيلها للمصرف رقم (6) (القيم بالآلاف الليرات السورية)			
التصنيف/ الجهة المقترضة	أفراد	شركات	عقارات
عادية		6,018,720	
تتطلب اهتمام خاص		322,426	
دون المستوى			
مشكوك بتحصيلها		19,147	
رديئة			
المؤونات بعد الضغط		86,156	
مجموع التعرضات الائتمانية بعد الضغط		6,360,293	

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المصرف رقم (6)

ومنه، يرى الباحث أن انخفاض قيمة الضمانات العقارية بنسبة 60% ستؤدي إلى انخفاض نسبة صافي الأموال الخاصة لديه بنسبة 1.4% إلى أنها ما تزال أعلى من الحد الأدنى المطلوب وفق متطلبات السلطة الرقابية.

7-2: لا ينطبق لأن المصرف لا يقوم على تنزيل قيمة الضمانات كافة عند احتساب نسبة كفاية الأموال الخاصة

3. نتائج اختبار الفرضية الثانية

لاختبار الفرضية الثانية تم تصميم سيناريوهين الأول يفترض تعثر 4% من الديون المصنفة كدين عادي والثاني يفترض تعثر 8% من الديون المصنفة كدين عادي، حيث تم تطبيق السيناريوهين على ثلاث مستويات مستقلة وذلك من خلال افتراض انتقال تصنيف الدين أولاً إلى فئة الديون دون المستوى، وثانياً إلى فئة الديون المشكوك بتحصيله، وثالثاً إلى فئة الديون الرديئة

3-1: المصرف رقم (1)

نلاحظ من الجدول رقم (3-17) الذي يوضح قيمة الديون المتعثرة والقيمة المعرضة للخطر قبل الضغط والمؤونات الواجب تشكيلها، أن تعثر ما نسبته 4% من الديون المصنفة كدين عادي والممنوحة لـ 3 عملاء على بياض (بدون ضمانات) سيؤدي إلى انخفاض نسبة كفاية الأموال الخاصة للمصرف، بلغت نسبة كفاية الأموال الخاصة للمصرف 12% قبل الضغط، بنسبة 0.62%، 1.47%، 3% وذلك في حال انتقال تصنيف الديون إلى ديون دون المستوى، مشكوك في تحصيلها، رديئة على التوالي عما كانت عليه سابقاً، لتصل نسبة كفاية الأموال الخاصة للمصرف إلى (11.38%، 10.53%، 9%) في حال تصنيف انتقال تصنيف الديون إلى (دون المستوى، مشكوك في تحصيلها، رديئة) على التوالي كما موضحة بالجدول رقم (3-18).

الجدول رقم (3-17): يوضح قيمة الديون المتعثرة والقيمة المعرضة للخطر قبل الضغط والمؤونات الواجب تشكيلها للمصرف رقم (1) (القيم بالآلاف الليرات السورية)							
البيان	قيمة التسهيلات المستعملة	عدد العملاء	الضمانات المقدمة من العميل		القيمة المعرضة للخطر قبل الضغط	المؤونة الواجب تشكيلها	
			نوع	قيمة		دون المستوى (المستوى الأول)	مشكوك في تحصيلها (المستوى الثاني)
السيناريو الأول	1,074,038	3	على بياض		1,074,038	214,808	537,019
السيناريو الثاني	2,124,843	6	عقارية	154,478	509,426	111,574	278,936
			نقدية	7,598			
			سيارات	492,636			

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المصرف رقم (1)

الجدول رقم (3-18): يوضح النسب المئوية لكفاية الأموال الخاصة بعد الضغط للمصرف رقم (1)				
البيان	النسب	دون المستوى (المستوى الأول)	مشكوك في تحصيلها (المستوى الثاني)	رديئة (المستوى الثالث)
السيناريو الأول	نسبة كفاية الأموال الخاصة	%11.38	%10.53	%9
السيناريو الثاني		%11.09	%9.78	%7.49

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على الجدول رقم (3-17)

أما في حال تعثر مانسبته 8% من الديون المصنفة كدين عادي والممنوحة لـ 6 عملاء (4 عملاء تم منحهم التسهيلات على بياض وعميلين مقابل ضمانات) سيؤدي إلى انخفاض نسبة كفاية الأموال الخاصة للمصرف بنسبة 0.91%، 2.22%، 4.51% وذلك في حال انتقال تصنيف الديون إلى ديون دون المستوى، مشكوك في تحصيلها، رديئة على التوالي عما كانت عليه سابقاً، لتصل نسبة كفاية الأموال الخاصة للمصرف إلى (11.09%، 9.78%، 7.49%) في حال تصنيف انتقال تصنيف الديون إلى (دون المستوى، مشكوك في تحصيلها، رديئة) على التوالي كما موضحة بالجدول رقم (3-18).

ومنه، يستنتج الباحث أن تعثر مانسبته 4% من الديون العادية في أسوأ حالة أو مستوى (تصنيف الدين كدين رديء) سيؤدي إلى انخفاض نسبة كفاية الأموال الخاصة لتصل إلى 9% إلا أنها مازالت أعلى من الحد الأدنى المطلوب وفق متطلبات السلطة الرقابية.

وأن تعثر مانسبته 8% من الديون العادية في أسوأ حالة أو مستوى (تصنيف الدين كدين رديء) سيؤدي إلى انخفاض نسبة كفاية الأموال الخاصة لتصل إلى 7.49% ما دون الحد الأدنى المطلوب بنسبة 0.51%.

3-2: المصرف رقم (2)

نلاحظ من الجدول رقم (3-19) الذي يوضح قيمة الديون المتعثرة والقيمة المعرضة للخطر قبل الضغط والمؤونات الواجب تشكيلها، أن تعثر مانسبته 4% من الديون المصنفة كدين عادي والممنوحة لـ 3 عملاء مقابل ضمانات (عقارية، نقدية، على بياض) سيؤدي إلى انخفاض نسبة كفاية الأموال الخاصة للمصرف، بلغت نسبة كفاية الأموال الخاصة للمصرف 12% قبل الضغط، بنسبة (0.36%، 0.91%، 1.86%) وذلك في حال انتقال تصنيف الديون إلى ديون دون المستوى، مشكوك في تحصيلها، رديئة على التوالي عما كانت عليه سابقاً، لتصل نسبة كفاية الأموال الخاصة للمصرف إلى (11.18%، 10.63%، 9.68%) في حال انتقال تصنيف الديون إلى (دون المستوى، مشكوك في تحصيلها، رديئة) على التوالي كما موضحة بالجدول رقم (3-20).

الجدول رقم (3-19): يوضح قيمة الديون المتعثرة والقيمة المعرضة للخطر قبل الضغط والمؤونات الواجب تشكيلها للمصرف (القيم بالآلاف الليرات السورية) رقم (2)							
البيان	قيمة التسهيلات المستعملة	عدد العملاء	الضمانات المقدمة من العميل		القيمة المعرضة للخطر قبل الضغط	المؤونة الواجب تشكيلها	
			نوع	قيمة		دون المستوى (المستوى الأول)	مشكوك في تحصيلها (المستوى الثاني)
السيناريو الأول	989,299	3	عقارية	325,000	664,299	149,110	372,775
السيناريو الثاني	1,968,479	5	عقارية	365,000	1,602,989	338,848	847,120
			نقدية	490			
			على بياض				
رديئة (المستوى الثالث)							745,549
							1,694,239

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المصرف رقم (2)

الجدول رقم (3-20): يوضح النسب المئوية لكفاية الأموال الخاصة بعد الضغط للمصرف رقم (2)				
البيان	النسب	دون المستوى (المستوى الأول)	مشكوك في تحصيلها (المستوى الثاني)	رديئة (المستوى الثالث)
السيناريو الأول	نسبة كفاية الأموال الخاصة	11.18%	10.63%	9.68%
السيناريو الثاني		10.71%	9.44%	7.22%

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على الجدول رقم (3-19)

أما في حال تعثر مانسبته 8% من الديون المصنفة كدين عادي والممنوحة لـ 5 عملاء (2 عملاء تم منحهم التسهيلات على بياض وعملين مقابل ضمانات عقارية والأخرى مقابل ضمانات نقدية) سيؤدي إلى انخفاض نسبة كفاية الأموال الخاصة للمصرف بنسبة (0.83%، 2.1%، 4.32%) وذلك في حال انتقال تصنيف الديون إلى ديون دون المستوى، مشكوك في تحصيلها، رديئة على التوالي عما كانت عليه سابقاً، لتصل نسبة كفاية الأموال الخاصة للمصرف إلى النسب (10.71%، 9.44%، 7.22%) في حال تصنيف انتقال تصنيف الديون إلى (دون المستوى، مشكوك في تحصيلها، رديئة) على التوالي كما موضحة بالجدول رقم (3-20).

ومنه، يستنتج الباحث أن تعثر نسبة 4% من الديون العادية في أسوأ حالة أو مستوى (تصنيف الدين كدين رديء) سيؤدي إلى انخفاض نسبة كفاية الأموال الخاصة لتصل إلى 9.68% إلا أنها مازالت أعلى من الحد الأدنى المطلوب وفق متطلبات السلطة الرقابية، ورغم ذلك مازال المصرف يعمل برأس مال مناسب. وأن تعثر مانسبته 8% من الديون العادية في أسوأ حالة أو مستوى (تصنيف الدين كدين رديء) سيؤدي إلى انخفاض نسبة كفاية الأموال الخاصة لتصل إلى 7.22% ما دون الحد الأدنى المطلوب بنسبة 0.78%.

3-3: المصرف رقم (3)

نلاحظ من الجدول رقم (3-21) الذي يوضح قيمة الديون المتعثرة والقيمة المعرضة للخطر قبل الضغط والمؤونات الواجب تشكيلها، أن تعثر مائسته 4% من الديون المصنفة كدين عادي والممنوحة لـ 5 عملاء على بياض سيؤدي إلى انخفاض نسبة كفاية الأموال الخاصة للمصرف، بلغت نسبة كفاية الأموال الخاصة للمصرف 13% قبل الضغط، بنسبة (0.57%، 1.46%، 2.89%) وذلك في حال انتقال تصنيف الديون إلى ديون دون المستوى، مشكوك في تحصيلها، رديئة على التوالي عما كانت عليه سابقاً، لتصل نسبة كفاية الأموال الخاصة للمصرف إلى (12.75%، 11.86%، 10.43%) في حال تصنيف انتقال تصنيف الديون إلى (دون المستوى، مشكوك في تحصيلها، رديئة) على التوالي كما موضحة بالجدول رقم (3-22).

الجدول رقم (3-21): يوضح قيمة الديون المتعثرة والقيمة المعرضة للخطر قبل الضغط والمؤونات الواجب تشكيلها للمصرف رقم (3) (القيم بالآلاف الليرات السورية)								
البيان	قيمة التسهيلات المستعملة	عدد العملاء	الضمانات المقدمة من العميل		القيمة المعرضة للخطر قبل الضغط	المؤونة الواجب تشكيلها		
			نوع	قيمة		دون المستوى (المستوى الأول)	مشكوك في تحصيلها (المستوى الثاني)	رديئة (المستوى الثالث)
السيناريو الأول	1,524,728	5	على بياض		1,630,023	338,822	847,056	1,630,023
السيناريو الثاني	3,049,457	7	على بياض		3,033,262	619,470	1,548,676	3,033,262

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المصرف رقم (3)

الجدول رقم (3-22): يوضح النسب المئوية لكفاية الأموال الخاصة بعد الضغط للمصرف رقم (3)				
البيان	النسب	دون المستوى (المستوى الأول)	مشكوك في تحصيلها (المستوى الثاني)	رديئة (المستوى الثالث)
السيناريو الأول	نسبة كفاية الأموال الخاصة	12.75%	11.86%	10.43%
السيناريو الثاني		12.12%	10.26%	7.13%

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على الجدول رقم (3-21)

أما في حال تعثر مائسته 8% من الديون المصنفة كدين عادي والممنوحة لـ 7 عملاء على بياض سيؤدي إلى انخفاض نسبة كفاية الأموال الخاصة للمصرف بنسبة (1.20%، 3.6%، 6.19%) وذلك في حال انتقال تصنيف الديون إلى ديون دون المستوى، مشكوك في تحصيلها، رديئة على التوالي عما كانت عليه سابقاً، لتصل نسبة كفاية الأموال الخاصة للمصرف إلى (12.12%، 10.26%، 7.13%) في حال تصنيف انتقال تصنيف الديون إلى (دون المستوى، مشكوك في تحصيلها، رديئة) على التوالي كما موضحة بالجدول رقم (3-22).

ومنه، يستنتج الباحث أن تعثر مانسبته 4% من الديون العادية في أسوأ حالة أو مستوى (تصنيف الدين كدين رديء) سيؤدي إلى انخفاض نسبة كفاية الأموال الخاصة لتصل إلى 10.43% إلا أنها مازالت أعلى من الحد الأدنى المطلوب وفق متطلبات السلطة الرقابية. وأن تعثر مانسبته 8% من الديون العادية في أسوأ حالة أو مستوى (تصنيف الدين كدين رديء) سيؤدي إلى انخفاض نسبة كفاية الأموال الخاصة لتصل إلى 7.30% ما دون الحد الأدنى المطلوب بنسبة 0.70% على الرغم من تنوع العملاء إلا أن كافة تسهيلاتهم قد منحت على بياض الأمر الذي أدى إلى زيادة تأثير المصرف أكثر من غيره.

3-4: المصرف رقم (4)

نلاحظ من الجدول رقم (3-23) الذي يوضح قيمة الديون المتعثرة والقيمة المعرضة للخطر قبل الضغط والمؤونات الواجب تشكيلها، أن تعثر مانسبته 4% من الديون المصنفة كدين عادي والممنوحة لعميلين مقابل ضمانات عقارية سيؤدي إلى انخفاض نسبة كفاية الأموال الخاصة للمصرف، بلغت نسبة كفاية الأموال الخاصة للمصرف 13% قبل الضغط، بنسبة (0.10%، 0.25%، 0.55%) وذلك في حال انتقال تصنيف الديون إلى ديون دون المستوى، مشكوك في تحصيلها، رديئة على التوالي عما كانت عليه سابقاً، لتصل نسبة كفاية الأموال الخاصة للمصرف إلى (12.83%، 12.68%، 12.38%) في حال تصنيف انتقال تصنيف الديون إلى (دون المستوى، مشكوك في تحصيلها، رديئة) على التوالي كما موضحة بالجدول رقم (3-24).

الجدول رقم (3-23): يوضح قيمة الديون المتعثرة والقيمة المعرضة للخطر قبل الضغط والمؤونات الواجب تشكيلها للمصرف رقم (4) (القيم بالآلاف الليرات السورية)								
البيان	قيمة التسهيلات المستعملة	عدد العملاء	الضمانات المقدمة من العميل		القيمة المعرضة للخطر قبل الضغط	المؤونة الواجب تشكيلها		
			نوع	قيمة		دون المستوى (المستوى الأول)	مشكوك في تحصيلها (المستوى الثاني)	رديئة (المستوى الثالث)
السيناريو الأول	1,243,382	2	عقارية	1,366,600	32,086	43,686	109,216	218,432
السيناريو الثاني	2,570,281	4	عقارية	500,000	976,110	232,491	581,228	1,162,456
			سيارات	15,751				

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المصرف رقم (4)

الجدول رقم (3-24): يوضح النسب المئوية لكفاية الأموال الخاصة بعد الضغط للمصرف رقم (4)				
البيان	النسب	دون المستوى (المستوى الأول)	مشكوك في تحصيلها (المستوى الثاني)	رديئة (المستوى الثالث)
السيناريو الأول	نسبة كفاية الأموال الخاصة	%12.83	%12.68	%12.38
السيناريو الثاني		%12.41	%11.61	%10.21

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على الجدول رقم (3-23)

أما في حال تعثر مانسبته 8% من الديون المصنفة كدين عادي والممنوحة لـ 4 عملاء مقابل ضمانات عقارية وسيارات سيؤدي إلى انخفاض نسبة كفاية الأموال الخاصة للمصرف بنسبة 0.52%، 1.32%، 2.72% وذلك في حال انتقال تصنيف الديون إلى ديون دون المستوى، مشكوك في تحصيلها، رديئة على التوالي عما كانت عليه سابقاً، لتصل نسبة كفاية الأموال الخاصة للمصرف إلى (12.41%، 11.61%، 10.21%) في حال تصنيف انتقال تصنيف الديون إلى (دون المستوى، مشكوك في تحصيلها، رديئة) على التوالي كما موضحة بالجدول رقم (3-24).

ومنه، يستنتج الباحث أن تعثراً نسبته 4% من الديون العادية في أسوأ حالة أو مستوى (تصنيف الدين كدين رديء) سيؤدي إلى انخفاض نسبة كفاية الأموال الخاصة لتصل إلى 12.38% إلا أنها مازالت أعلى من الحد الأدنى المطلوب وفق متطلبات السلطة الرقابية. وأن تعثر نسبة 8% من الديون العادية في أسوأ حالة أو مستوى (تصنيف الدين كدين رديء) سيؤدي إلى انخفاض نسبة كفاية الأموال الخاصة لتصل إلى 10.21% والتي مازالت أعلى من الحد الأدنى المطلوب مما يدل على وجود فائض برأس المال بمبلغ (844,706) ألف ليرة سورية وأن المصرف قادر على تحريره أو توظيفه وبالشكل الذي يسمح له بالعمل بنسبة كفاية 8% بعد الضغط و 11% قبل الضغط.

5-3: المصرف رقم (5)

نلاحظ من الجدول رقم (3-25) الذي يوضح قيمة الديون المتعثرة والقيمة المعرضة للخطر قبل الضغط والمؤونات الواجب تشكيلها، أن تعثر مانسبته 4% من الديون المصنفة كدين عادي والممنوحة لعميلين على بياض سيؤدي إلى انخفاض نسبة كفاية الأموال الخاصة للمصرف، بلغت نسبة كفاية الأموال الخاصة للمصرف 13% قبل الضغط، بنسبة (0.47%، 1.19%، 2.43%) وذلك في حال انتقال تصنيف الديون إلى ديون دون المستوى، مشكوك في تحصيلها، رديئة على التوالي عما كانت عليه سابقاً، لتصل نسبة كفاية الأموال الخاصة للمصرف إلى (12.27%، 11.55%، 10.31%) في حال تصنيف انتقال تصنيف الديون إلى (دون المستوى، مشكوك في تحصيلها، رديئة) على التوالي كما موضحة بالجدول رقم (3-26).

الجدول رقم (3-25): يوضح قيمة الديون المتعثرة والقيمة المعرضة للخطر قبل الضغط والمؤونات الواجب تشكيلها للمصرف رقم (5) (القيم بالآلاف الليرات السورية)								
البيان	قيمة التسهيلات المستعملة	عدد العملاء	الضمانات المقدمة من العميل		القيمة المعرضة للخطر قبل الضغط	المؤونة الواجب تشكيلها		
			نوع	قيمة		دون المستوى (المستوى الأول)	مشكوك في تحصيلها (المستوى الثاني)	رديئة (المستوى الثالث)
السيناريو الأول	765,469	2	على بياض		765,469	153,094	382,735	765,469
السيناريو الثاني	1,783,957	5	على بياض		1,783,957	356,791	891,979	1,783,957

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المصرف رقم (5)

الجدول رقم (3-26): يوضح النسب المئوية لكفاية الأموال الخاصة بعد الضغط للمصرف رقم (5)				
البيان	النسب	دون المستوى (المستوى الأول)	مشكوك في تحصيلها (المستوى الثاني)	رديئة (المستوى الثالث)
السيناريو الأول	نسبة كفاية الأموال الخاصة	%12.27	%11.55	%10.31
السيناريو الثاني		%11.63	%9.90	%6.87

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على الجدول رقم (3-25)

أما في حال تعثر مانسبته 8% من الديون المصنفة كدين عادي والممنوحة لـ 5 عملاء على بياض سيؤدي إلى انخفاض نسبة كفاية الأموال الخاصة للمصرف بنسبة 1.11%، 2.84%، 5.87% وذلك في حال انتقال تصنيف الديون إلى ديون دون المستوى، مشكوك في تحصيلها، رديئة على التوالي عما كانت عليه سابقاً، لتصل نسبة كفاية الأموال الخاصة للمصرف إلى (11.63%، 9.90%، 6.87%) في حال تصنيف انتقال تصنيف الديون إلى (دون المستوى، مشكوك في تحصيلها، رديئة) على التوالي كما موضحة بالجدول رقم (3-26).

ومنه، يستنتج الباحث أن تعثر مانسبته 4% من الديون العادية في أسوأ حالة أو مستوى (تصنيف الدين كدين رديء) سيؤدي إلى انخفاض نسبة كفاية الأموال الخاصة لتصل إلى 10.31% إلا أنها مازالت أعلى من الحد الأدنى المطلوب وفق متطلبات السلطة الرقابية. وأن تعثر مانسبته 8% من الديون العادية في أسوأ حالة أو مستوى (تصنيف الدين كدين رديء) سيؤدي إلى انخفاض نسبة كفاية الأموال الخاصة لتصل إلى 6.87% ما دون الحد الأدنى بنسبة 1.13% الناتجة عن تركيز التسهيلات ضمن عدد قليل من العملاء، إضافة أن كافة تسهيلاتهم قد منحت على بياض الأمر الذي أدى إلى زيادة تأثر المصرف أكثر من غيره.

3-6: المصرف رقم (6)

نلاحظ من الجدول رقم (3-27) الذي يوضح قيمة الديون المتعثرة والقيمة المعرضة للخطر قبل الضغط والمؤونات الواجب تشكيلها، أن تعثر مانسبته 4% من الديون المصنفة كدين عادي والممنوحة لـ 3 عملاء مقابل ضمانات نقدية وعقارية ستؤدي إلى انخفاض نسبة كفاية الأموال الخاصة للمصرف، بلغت نسبة كفاية الأموال الخاصة للمصرف 16% قبل الضغط، بنسبة (0.37%، 0.92%، 1.87%) وذلك في حال انتقال تصنيف الديون إلى ديون دون المستوى، مشكوك في تحصيلها، رديئة على التوالي عما كانت عليه سابقاً، لتصل نسبة كفاية الأموال الخاصة للمصرف إلى (15.46%، 14.91%، 13.96%) في حال تصنيف انتقال تصنيف الديون إلى (دون المستوى، مشكوك في تحصيلها، رديئة) على التوالي كما موضحة بالجدول رقم (3-28).

أما في حال تعثر مانسبته 8% من الديون المصنفة كدين عادي والممنوحة لـ 6 عملاء (عملين تم منحهم تسهيلات على بياض، 4 عملاء مقابل ضمانات نقدية وعقارية) سيؤدي إلى انخفاض نسبة كفاية الأموال الخاصة للمصرف بنسبة (0.79%، 2.01%، 4.12%) وذلك في حال انتقال تصنيف الديون إلى ديون دون المستوى، مشكوك في تحصيلها، رديئة على التوالي عما كانت عليه سابقاً، لتصل نسبة كفاية الأموال الخاصة للمصرف إلى (15.04%، 13.83%، 11.71%) في حال تصنيف انتقال تصنيف الديون إلى (دون المستوى، مشكوك في تحصيلها، رديئة) على التوالي كما موضحة بالجدول رقم (3-28).

الجدول رقم (3-27): يوضح قيمة الديون المتعثرة والقيمة المعرضة للخطر قبل الضغط والمؤونات الواجب تشكيلها للمصرف رقم (6) (القيم بالآلاف الليرات السورية)							
البيان	قيمة التسهيلات المستعملة	عدد العملاء	الضمانات المقدمة من العميل		القيمة المعرضة للخطر قبل الضغط	المؤونة الواجب تشكيلها	
			نوع	قيمة		دون المستوى (المستوى الأول)	مشكوك في تحصيلها (المستوى الثاني)
السيناريو الأول	1,238,877	3	نقدية	6,165	861,918	174,542	436,356
			عقارية	480,000			
السيناريو الثاني	2,880,633	6	نقدية	587,543	1,849,131	375,335	938,338
			عقارية	67,000			
						872,712	
							1,876,675

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المصرف رقم (6)

الجدول رقم (3-28): يوضح النسب المئوية لكفاية الأموال الخاصة بعد الضغط للمصرف رقم(6)				
البيان	النسب	دون المستوى (المستوى الأول)	مشكوك في تحصيلها (المستوى الثاني)	رديئة (المستوى الثالث)
السيناريو الأول	نسبة كفاية الأموال الخاصة	15.46	14.91	13.96
السيناريو الثاني		15.04	13.82	11.71

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على الجدول رقم (3-27)

ومنه، يستنتج الباحث أن تعثر مانسبة 4% من الديون العادية في أسوأ حالة أو مستوى (تصنيف الدين كدين رديء) سيؤدي إلى انخفاض نسبة كفاية الأموال الخاصة لتصل إلى 13.96% والتي ما تزال أعلى من الحد الأدنى المطلوب وفق متطلبات السلطة الرقابية. وأن تعثر مانسبته 8% من الديون العادية في أسوأ حالة أو مستوى (تصنيف الدين كدين رديء) سيؤدي إلى انخفاض نسبة كفاية الأموال الخاصة لتصل إلى 11.71% والتي مازالت أعلى من الحد الأدنى المطلوب، مما يدل أن المصرف لديه فائض رأس مال بمبلغ (1,429) مليون ليرة سورية قادر على توظيفه أو تحريره وبالشكل الذي يسمح له بالعمل بنسبة كفاية 8% بعد الضغط و 12% قبل الضغط.

3-7: المصرف رقم (7)

نلاحظ من الجدول رقم (3-29) الذي يوضح قيمة الديون المتعثرة والقيمة المعرضة للخطر قبل الضغط والمؤونات الواجب تشكيلها، أن تعثر مانسبته 4% من الديون المصنفة كدين عادي والممنوحة لـ 3 عملاء مقابل ضمانات نقدية وعقارية ستؤدي إلى انخفاض نسبة كفاية الأموال الخاصة للمصرف، بلغت نسبة كفاية الأموال الخاصة للمصرف 16% قبل الضغط، بنسبة (0.67%، 1.7%، 3.52%) وذلك في حال انتقال تصنيف الديون إلى ديون دون المستوى، مشكوك في تحصيلها، رديئة على التوالي عما كانت عليه سابقاً، لتصل نسبة كفاية الأموال الخاصة للمصرف إلى (15.51%، 14.48، 12.66%) في حال تصنيف انتقال تصنيف الديون إلى (دون المستوى، مشكوك في تحصيلها، رديئة) على التوالي كما موضحة بالجدول رقم (3-30).

أما في حال تعثر مانسبته 8% من الديون المصنفة كدين عادي والممنوحة لـ 4 عملاء (مقابل ضمانات نقدية وعقارية) سيؤدي إلى انخفاض نسبة كفاية الأموال الخاصة للمصرف بنسبة (1.46%، 3.74%، 7.9%) وذلك في حال انتقال تصنيف الديون إلى ديون دون المستوى، مشكوك في تحصيلها، رديئة على التوالي عما كانت عليه سابقاً، لتصل نسبة كفاية الأموال الخاصة للمصرف إلى (14.72%، 12.44%، 8.28%) في حال تصنيف انتقال تصنيف الديون إلى (دون المستوى، مشكوك في تحصيلها، رديئة) على التوالي كما موضحة بالجدول رقم (3-30).

الجدول رقم (3-29): يوضح قيمة الديون المتعثرة والقيمة المعرضة للخطر قبل الضغط والمؤونات الواجب تشكيلها للمصرف رقم (7) (القيم بآلاف الليرات السورية)								
البيان	قيمة التسهيلات المستعملة	عدد العملاء	الضمانات المقدمة من العميل		القيمة المعرضة للخطر قبل الضغط	المؤونة الواجب تشكيلها		
			نوع	قيمة		دون المستوى (المستوى الأول)	مشكوك في تحصيلها (المستوى الثاني)	رديئة (المستوى الثالث)
السيناريو الأول	881,445	3	عقارية	52,150	679,295	153,467	383,666	767,333
			سيارات	150,000				
السيناريو الثاني	1,916,609	4	عقارية	252,150	1,514,459	330,499	826,248	1,652,497
			سيارات	150,000				

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المصرف رقم (7)

الجدول رقم (3-30): يوضح النسب المئوية لكفاية الأموال الخاصة بعد الضغط للمصرف رقم (7)				
البيان	النسب	دون المستوى (المستوى الأول)	مشكوك في تحصيلها (المستوى الثاني)	رديئة (المستوى الثالث)
السيناريو الأول	نسبة كفاية الأموال الخاصة	15.51	14.48	12.66
السيناريو الثاني		14.72	12.44	8.28

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على الجدول رقم (3-29)

ومنه، يستنتج الباحث أن تعثر مانسبته 4% من الديون العادية في أسوأ حالة أو مستوى (تصنيف الدين كدين رديء) سيؤدي إلى انخفاض نسبة كفاية الأموال الخاصة لتصل إلى 12.66% والتي ما تزال أعلى من الحد الأدنى المطلوب وفق متطلبات السلطة الرقابية . وأن تعثر مانسبته 8% من الديون العادية في أسوأ حالة أو مستوى (تصنيف الدين كدين رديء) سيؤدي إلى انخفاض نسبة كفاية الأموال الخاصة لتصل إلى 8.28% والتي مازالت أعلى من الحد الأدنى المطلوب.

نتائج البحث

أثبت البحث صحة فروض البحث وهي:

1. يؤثر هبوط أسعار العقارات على قدرة المصرف على الاحتفاظ بالحد الأدنى لنسبة كفاية الأموال الخاصة المحددة من قبل السلطات الرقابية.
 2. زيادة معدلات التعثر ستحد من قدرة المصرف على الاحتفاظ بالحد الأدنى لنسبة كفاية الأموال الخاصة المحددة من قبل السلطات الرقابية.
- حيث تم التوصل إلى النتائج التالية وذلك من خلال اختبار فروض البحث وتطبيق متطلبات اتفاقية بازل2، وهي:

1. إن انخفاض أسعار العقارات سيؤدي إلى انخفاض نسبة كفاية المصارف المدروسة ما بين (0.5%-2.3%) والتي وصلت عندها أعلى نسبة كفاية للأموال الخاصة للمصارف المدروسة إلى 15.5% وأقل نسبة إلى 9.7%.
2. إن تعثر 4% من الديون العادية في ظل أسوأ حالة أو مستوى (تصنيف الدين كدين رديء) سيؤدي إلى انخفاض نسبة كفاية الأموال الخاصة للمصارف المدروسة ما بين (1.86%-3.52%)، ووسطياً على مستوى القطاع المصرفي الخاص بنسبة 2.58%، لتصل عندها أدنى نسبة كفاية للأموال الخاصة للمصارف المدروسة إلى 9% وأعلى نسبة إلى 13.96%.
3. إن تعثر 8% من الديون العادية في ظل أسوأ حالة أو مستوى (تصنيف الدين كدين رديء) سيؤدي إلى انخفاض نسبة كفاية الأموال الخاصة للمصارف المدروسة ما بين (4.12%-7.90%)، ووسطياً على مستوى القطاع المصرفي الخاص بنسبة 5.4%، لتصل عندها أدنى نسبة كفاية للأموال الخاصة للمصارف المدروسة إلى 6.87% وأعلى نسبة إلى 11.71%.
4. عدم توافق قرار مجلس النقد والتسليف رقم 253/ م ن/ب4 الخاص بتحديد نسبة كفاية الأموال الخاصة مع متطلبات الدعامة الأولى لاتفاقية بازل2 من ناحية:
أ- اعتراف قرار مجلس النقد والتسليف المذكور أعلاه بكافة أشكال الضمانات العقارية لغاية احتساب كفاية الأموال الخاصة لدى المصرف، في حين أن اتفاقية بازل2 قد اعترفت فقط بالضمانات العقارية مقابل التسهيلات المضمونة بعقارات لأغراض تجارية وفق نسب محددة أو سكنية ولم تعترف بأشكال الضمانات العقارية الأخرى نتيجة التذبذبات المفاجئة بأسعار العقارات.
ب- إهمال فعالية إدارة المخاطر كشرط للاعتراف بالضمانات العقارية.

ج- عدم إعطاء الحق للمراقبين بزيادة أوزان مخاطر القروض السكنية في حال عدم وجود هامش إضافي للضمان علاوة على مبلغ القرض، وبالشكل الذي يضمن قدرة الضمان على تغطية كامل قيمة التعرضات في ظل الظروف الضاغطة.

د- عدم تطابق دورية تقييم الضمانات المقبولة مع متطلبات اتفاقية بازل2.

5. عدم توافق شروط الاعتراف بالضمانات العقارية بين قرار مجلس النقد والتسليف الخاص بتحديد نسبة كفاية الأموال الخاصة رقم 253/ م ن/ب4 و القرار رقم 597 / م ن/ب4 الخاص بتصنيف الديون وتكوين المخصصات، الأمر الذي ينعكس على عدم دقة نسبة كفاية الأموال الخاصة نتيجة فروقات الاعتراف بالضمانات العقارية.

6. عدم وجود تعليمات رقابية خاصة بتطبيق الدعامة الثانية لاتفاقية بازل2 (عملية المراجعة الرقابية) تلزم المصارف على احتساب رأس المال اللازم لتغطية مخاطرها الداخلية (ICAAP) والمخاطر غير المغطاة وفقاً للدعامة الأولى لاتفاقية بازل2 والمخاطر الأخرى غير المتوقعة (غير المغطاة خلال بحثنا) بما يضمن احتفاظها برأس مال إضافي يضمن قدرتها بالحفاظ على استمرارية العمل في ظل الظروف الضاغطة.

7. عدم تأكيد قرار مجلس النقد والتسليف الخاص بإدارة مخاطر الائتمان رقم (93/ م ن/ب4) تاريخ 2004/12/19 على دور المصرف بوضع استراتيجيات وإجراءات صارمة لمراقبة المخاطر الناشئة عن معاملات مخففات المخاطر وبالشكل الذي يتوافق مع مبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية للتقييم السليم لمخاطر الائتمان.

8. عدم وجود تعليمات رقابية تحدد معايير ومسؤوليات تطبيق اختبارات الضغط بما يتوافق مع متطلبات اتفاقية بازل2 (الدعامة الثانية - عملية المراجعة الرقابية)، والحد الأدنى من السيناريوهات الواجب تطبيقها من قبل كافة المصارف ودوريتها وتضمن أن يتم عكس نتائج اختبارات الضغط على حدود المخاطر وإستراتيجية عمل المصرف وخططه الرأسمالية وقرارات الإقراض الفردية.

9. عدم وجود قاعدة بيانات لدى المصارف لكافة أنواع المخاطر التي يتعرض لها المصرف وذلك لفترة زمنية لا تقل عن خمس سنوات بما يضمن قدرتها على تحديد احتمالية تعثر عملائها.

10. عدم الإفصاح عن مخاطر التركزات الائتمانية لدى المصارف على مستوى نوع التسهيلات والصناعة أو الغاية ضمن كل قطاع (أفراد، شركات، مشاريع صغيرة ومتوسطة) وبالشكل الذي يسمح بتحديد معاملات الارتباط بين تلك المخاطر وعلى مستوى قيمة التسهيلات مقابل كل نوع ضمان (المخففات الائتمانية)، ويساعد مشاركي السوق على تقييم مدى كفاية الأموال الخاصة في مواجهة مخاطر التركزات في ظل الظروف الضاغطة.

التوصيات

بناءً على نتائج البحث وعلى توصيات لجنة بازل للرقابة المصرفية يوصي الباحث بمايلي:

1. إلزام المصارف على زيادة نسبة كفاية الأموال الخاصة للمصارف العاملة في سورية إلى 12% كحد أدنى لضمان قدرتها على مواجهة المخاطر الائتمانية غير المتوقعة أو التغيرات السوقية المفاجئة.
2. تعديل قرار مجلس النقد والتسليف رقم 253/ م ن/ب4 الخاص بتحديد نسبة كفاية الأموال الخاصة بما يتوافق مع متطلبات الدعامة الأولى لاتفاقية بازل2 من ناحية:
 - أ- تخفيض نسبة الاعتراف بالضمانات العقارية المقبولة مقابل التسهيلات المضمونة بعقارات لأغراض تجارية فقط إلى 50% من القيمة السوقية أو 60% من قيمة الرهن أيهما أقل مقابل تقليل الجزء المغطى بوزن مخاطر 50% بينما يتقل الجزء غير المغطى بوزن مخاطر 100%.
 - ب- إعطاء الحق للمراقبين بزيادة أوزان مخاطر القروض السكنية في حال عدم وجود هامش إضافي للضمان علاوة على مبلغ القرض.
 - ج- عدم الاعتراف بأشكال الضمانات العقارية الأخرى لغاية احتساب الحد الأدنى لكفاية الأموال الخاصة للمصرف.
 - د- التأكيد على توقف الاعتراف بالضمانات العقارية على مدى قدرة مدراء المخاطر على تحديد القيمة السوقية الفعلية للضمانات (غير المبالغ بها) وخاصة في ظل الفقاعة السائدة في السوق العقارية السورية، بعد الأخذ بعين الاعتبار أن قبول إدارة المصرف للمخاطر يتوقف مدى فعالية إدارة المخاطر.
 - هـ- أن يتم تقييم الضمانات المقبولة كل 6 أشهر وذلك بهدف تخفيف الأثر غير المباشر لانخفاض أسعار العقارات على كفاية الأموال الخاصة للمصرف.
3. العمل على تحقيق التوافق بين قرار مجلس النقد والتسليف الخاص بتحديد نسبة كفاية الأموال الخاصة رقم 253/ م ن/ب4 و القرار رقم 597 / م ن/ب4 الخاص بتصنيف الديون وتكوين المخصصات بخصوص شروط الاعتراف بالضمانات العقارية.
4. إصدار تعليمات رقابية خاصة بتطبيق الدعامة الثانية لاتفاقية بازل2 (عملية المراجعة الرقابية) بهدف إلزام المصارف على احتساب رأس المال اللازم لتغطية مخاطرها الداخلية (ICAAP) والمخاطر غير المغطاة وفقاً للدعامة الأولى لاتفاقية بازل2 والمخاطر الأخرى غير المتوقعة (غير المغطاة خلال بحثنا)

بما يضمن احتفاظها برأس مال إضافي يضمن قدرتها بالحفاظ على استمرارية العمل في ظل الظروف الضاغطة.

5. تعديل قرار مجلس النقد والتسليف الخاص بإدارة مخاطر الائتمان رقم (93/ م ن/ب4) تاريخ 2004/12/19 بما ينسجم مع مبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية للتقييم السليم لمخاطر الائتمان وذلك من خلال التأكيد على وضع استراتيجيات وإجراءات صارمة من قبل المصارف لمراقبة المخاطر الناشئة عن معاملات مخفضات المخاطر.

6. إصدار تعليمات رقابية تحدد معايير ومسؤوليات تطبيق اختبارات الضغط بما يتوافق مع متطلبات اتفاقية بازل 2 (الدعامة الثانية - عملية المراجعة الرقابية)، والحد الأدنى من السيناريوهات الواجب تطبيقها من قبل كافة المصارف. والإلزام المصارف بتنفيذ اختبارات الضغط بشكل دوري نظراً لتغير نوعية وكمية المخاطر التي تتعرض لها المصارف وزيادة السقوف المستعملة من قبل العملاء وتغير مخاطر التركزات، وأن يتم عكس نتائج اختبارات الضغط على حدود المخاطر وإستراتيجية عمل المصرف وخطته الرأسمالية وقرارات الإقراض الفردية.

7. إلزام المصارف ببناء قاعدة بيانات لكافة أنواع المخاطر التي يتعرض لها المصرف وذلك لفترة زمنية لا تقل عن خمس سنوات بما يضمن قدرتها على تحديد احتمالية تعثر عملائها.

8. زيادة مستوى الإفصاح عن مخاطر التركزات الائتمانية لدى المصارف على مستوى نوع التسهيلات والصناعة أو الغاية ضمن كل قطاع (أفراد، شركات، مشاريع صغيرة ومتوسطة) وبالشكل الذي يسمح بتحديد معاملات الارتباط بين تلك المخاطر وعلى مستوى قيمة التسهيلات مقابل كل نوع ضمان (المخفضات الائتمانية)، بحيث يساعد مشاركي السوق على تقييم مدى كفاية الأموال الخاصة في مواجهة مخاطر التركزات في الظروف الضاغطة.

الملحق رقم (1)

1. قرار مجلس النقد والتسليف رقم 253/ م ن /ب4 لعام 2007

أ- نسبة كفاية الأموال الخاصة (الملاءة) = صافي الأموال الخاصة/الموجودات المرجحة بالمخاطر

صافي الأموال الخاصة = الأموال الخاصة الأساسية + الأموال الخاصة المساندة.

تتكون الأموال الخاصة الأساسية من:

- رأس المال المكتتب به
- الاحتياطي القانوني
- الاحتياطي الخاص
- احتياطيات أخرى (باستثناء فروقات إعادة التخمين)
- حسابات تغذية رأس المال (إعانات الدولة أو المركز الأم للمصرف)
- احتياطيات تعزيز المشاريع الزراعية
- علاوة الإصدار و الاندماج
- مؤونات أخرى (غير مخصصة لتغطية أية مخاطر أو نفقات محتملة)
- الأرباح المدورة من السنوات السابقة
- صافي أرباح السنة المالية السابقة والتي لم يتم تدويرها إلى الأرباح المدورة وذلك بعد استبعاد أنصبة الأرباح المعدة للتوزيع على المساهمين من هذه الأرباح.

ينزل منها:

- أفساط رأس المال المكتتب بها غير المسددة
- صافي الأسهم و المساهمات في المصارف و المؤسسات المالية
- صافي الموجودات الثابتة غير المادية
- أسهم المصرف المعاد شراؤها
- صافي الخسائر الدفترية لغاية نهاية الفترة
- الخسائر غير المحققة عن استثمارات مالية

➤ النقص في المؤونات على الديون غير المنتجة للفوائد المقدرة وغير المكونة من قبل المصرف

➤ النقص في المؤونات المقدرة على باقي الموجودات وغير المكونة

➤ المبالغ الممنوحة إلى كبار المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة أو المستعملة من قبلهم أيهما أكبر.

أما الأموال الخاصة المساندة تتكون من العناصر التالية:

➤ فروقات إعادة التخمين

➤ 50% من الأرباح غير المحققة على محفظة الأوراق المالية المتوفرة للبيع

➤ الديون المشروطة الناتجة عن الاقتراض من الغير والتي يجب أن تتوفر بها عدة شروط

أما الموجودات المثقلة بالمخاطر فهي تتكون من العناصر التالية:

1. مخاطر الائتمان ومخاطر حسابات الموجودات وحسابات خارج الميزانية المثقلة بأوزان المخاطر.

2. مخاطر السوق

3. المخاطر التشغيلية وفقاً لأسلوب المؤشر الأساسي

ونظراً لعدم وجود وكالات تنقيح يعتمد القرار على أوزان المخاطر المعتمدة وفق الأسلوب المعياري البسيط (الذي تم ذكره سابقاً) وذلك بعد تنزيل قيمة الضمانات المقبولة.

ب- الضمانات المقبولة وفق القرار تتضمن:

1. الضمانات النقدية شرط أن تكون بنفس العملة

2. ضمانات الأوراق المالية

3. كفالات مصرفية من المصارف

4. تنازلات عن مقبوضات (حولات حق)

5. ضمانات عقارية

ينزل من المخاطر الائتمانية قيمة الرهن العقاري أو 60% من قيمة التخمين أيهما أقل وذلك ضمن الشروط التالية:

➤ أن يكون الرهن العقاري من الدرجة الأولى ومسجلاً أصولاً لدى الدوائر العقارية الحكومية.

➤ أن يكون العقار المرهون، مخمناً منذ مدة لا تتجاوز السنة من تاريخ احتساب الملاءة وذلك من قبل خبيرين معتمدين. وإذا تفاوتت قيمة التخمين بين الخبيرين، تؤخذ القيمة المخمنة الأقل، وإذا لم يتوفر تخمين أصولي وحديث للعقار المرهون فلا تنزل من المخاطر الائتمانية قيمة الرهن العقاري.

➤ أن يكون بمقدور المصرف بيع وتسليم هذا العقار دون صعوبات.

2. قرار مجلس النقد والتسليف رقم 597/ م ن/ب 4 لعام 2009

تم وفقاً للقرار بتصنيف الديون إلى ديون منتجة وديون غير منتجة وتحديد الضمانات المقبولة لغاية احتساب المؤونات.

أ- الديون المنتجة، وتتضمن:

1. ديون متدنية المخاطر والتي لم يفرض عليها أي مؤونة أو احتياطي وتتقل بوزن مخاطر 0% ولا يتم الاعتراف بالضمانات العقارية ضمنها.
2. ديون عادية ويفرض عليها احتياطي عام بنسبة 1% من إجمالي محفظة الديون العادية المباشرة مع مراعاة استبعاد جزء الدين متدني المخاطر، و 0.5% من إجمالي التسهيلات العادية غير المباشرة (حسابات خارج الميزانية) مع مراعاة استبعاد جزء الدين متدني المخاطر، 0.5% إضافية على جزء التسهيلات الائتمانية الممنوحة بضمانة شخصية أو بدون ضمانات مع مراعاة استبعاد جزء الدين متدني المخاطر
3. ديون تتطلب اهتمام خاص وفرضت عليها مخصص تدني بنسبة 2% من جزء الديون بعد استبعاد جزء الديون متدني المخاطر وجزء الديون المغطى بضمانات مقبولة و 0.5% على جزء التسهيلات الائتمانية الممنوحة بضمانة شخصية أو بدون ضمانات والمصنفة ضمن هذه الفئة، وتتضمن أيضاً هذه الفئة الديون الاستهلاكية الممنوحة للأفراد والتي مضى على استحقاقها من 60-89 يوم وتتطلب مؤونة بنسبة 15%.

ب- ديون غير منتجة، وتتضمن:

1. ديون دون المستوى، مضى على استحقاقها 90-179 يوماً وتتطلب مؤونة بنسبة 20%، كما تتضمن أيضاً الديون الاستهلاكية الممنوحة للأفراد والتي مضى على استحقاقها من 90-119 يوم وتتطلب مؤونة بنسبة 25%.
2. ديون مشكوك في تحصيلها، مضى على استحقاقها 180-359 يوماً وتتطلب مؤونة بنسبة 50%، كما تتضمن أيضاً الديون الاستهلاكية الممنوحة للأفراد والتي مضى على استحقاقها من 120-179 يوم وتتطلب مؤونة بنسبة 50%.

3. ديون رديئة، مضى على استحقاقها 360 يوماً وأكثر وتتطلب مؤونة بنسبة 100%، كما تتضمن أيضاً الديون الاستهلاكية الممنوحة للأفراد والتي مضى على استحقاقها من 180-269 يوماً وتتطلب مؤونة بنسبة 75% والديون التي مضى على استحقاقها 270 يوماً وأكثر تتطلب مؤونة بنسبة 100%.

وتخضع الديون غير المنتجة لأوزان مخاطر تتوافق مع أوزان المخاطر المتضمنة وفق الأسلوب المعياري.

ج- الضمانات المقبولة:

1. (100%) من التأمينات النقدية والودائع المجمدة لقاء التسهيلات الائتمانية بشرط وجود اتفاقية حجز وديعة وألا تكون هناك أي موانع قانونية لتسليم الوديعة لصالح المصرف.
2. (75%) من القيمة التخمينية للعقار المرهون لصالح المصرف، أو قيمة سند الرهن (مضافاً إليه الفوائد على قيمة سند الرهن) أيهما أقل.
3. (75%) من القيمة العادلة للأوراق المالية.
4. (50%) من القيمة التخمينية للسيارات والآليات والمعدات المرهونة بالتسجيل لدى الدوائر الرسمية حصراً، أو قيمة الرهن أيهما أقل.
5. (75%) من جزء التسهيلات الائتمانية المضمون تسديدها من قبل شركات التأمين.
6. (100%) من جزء التسهيلات الائتمانية المضمونة من قبل شركات ضمان القروض.

يتم تقييم الضمانات العقارية من قبل مخمن عقاري واحد على الأقل إذا كانت قيمة التسهيلات الائتمانية أقل من 25 مليون ل.س، ومن قبل اثنين من خبراء التخمين بحيث تعتمد القيمة الأقل للتخمين، في حال كانت قيمة التسهيلات 25 مليون ل.س فأكثر، وذلك لكل من الحالات التالية:

أ- عند منح التسهيلات الائتمانية.

ب- عند تصنيف التسهيلات الائتمانية على أنها ديون غير منتجة.

ج- يعاد تقييم الضمانات العقارية للتسهيلات الائتمانية المنتجة مرة كل أربع سنوات على الأقل، أو في حالة هبوط عام في أسعار العقارات ككل، ويستثنى من ذلك العقارات التي لا تقل قيمتها التقديرية عن (150%) من قيمة التسهيلات الائتمانية المتناقصة بتاريخ المنح أو التجديد.

فهرس البحث

رقم الصفحة

البيان

الفصل الأول: اختبارات الضغط ومتطلبات بازل2

المبحث الأول: مفهوم اختبارات الضغط

1. ماهية اختبارات الضغط
- 1-1: تعريف اختبارات الضغط وصفاتها 2
- 2-1: اختبارات الضغط والقيمة المعرضة للخطر 4
2. أنواع اختبارات الضغط تبعاً للمخاطر 6
3. أهمية اختبارات الضغط 8
4. دور اختبارات الضغط 10
5. اختبارات الضغط كأحد عناصر اتفاقية بازل2
- 5-1: اختبارات الضغط على مستوى الدعامة الأولى والثانية لاتفاقية بازل2 11
- 5-2: رأس المال الاقتصادي 13
6. محدودية اختبارات الضغط 15

المبحث الثاني: تقنيات اختبارات الضغط ومستوياتها

1. تقنيات اختبارات الضغط
- 1-1: اختبار الحساسية 16
- 2-1: تحليل السيناريوهات 17
- 3-1: أسلوب الحد الأقصى للمخاطر 20
- 4-1: أسلوب القيمة القصوى 20
2. مستويات اختبارات الضغط والحدث
- 1-2: مستويات اختبارات الضغط 21
- 2-2: المدى الزمني 24
- 3-2: مستويات الحدث 24

المبحث الثالث: نماذج وأنظمة اختبارات مخاطر ضغط مخاطر الائتمان

- 26 1. نماذج وأنظمة قياس مخاطر الائتمان للمحفظة المصرفية
- 26 أ- النظام المعتمد على الخبرة
- 27 ب- نظام تصنيف العملاء
- 28 ج- نماذج المخاطر الائتمانية للمحفظة
- 32 2. نموذج مخاطر الائتمان بناء على مسح نماذج السلطات لاختبارات ضغط مخاطر الائتمان
- 33 أ- النموذج المعتمد على أداء الديون
- 34 ب- النموذج المبني على بيانات المقترضين

المبحث الرابع: مبادئ ممارسات سليمة الاختبارات الضغط والإشراف عليه

- 35 1. مبادئ ممارسات اختبارات الضغط للمصارف
- 45 2. مبادئ المراقبين

المبحث الخامس: أهم سيناريوهات اختبارات ضغط مخاطر الائتمان وتجارب بعض الدول

1. سيناريوهات اختبارات ضغط مخاطر الائتمان
- 50 1-1: أهم أنواع السيناريوهات الخاصة بمخاطر الائتمان - التمويل وإجراءاتها العلاجية
- 52 2-1: سيناريوهات اختبارات ضغط المخاطر الأخرى المرتبطة بالمخاطر الائتمانية
2. السيناريوهات المطبقة من قبل مصرف الأردن المركزي وتجارب بعض الدول
- 53 1-2: سيناريوهات اختبارات ضغط مخاطر الائتمان تبعاً لقرار مصرف الأردن المركزي
- 55 2-2: تجارب بعض الدول

الفصل الثاني : مخاطر الائتمان ومتطلبات اتفاقية بازل 2

المبحث الأول: إدارة المخاطر المصرفية وأنواعها

- 58 1. مفهوم المخاطر المصرفية
- 59 2. أنواع المخاطر المصرفية
- 63 3. مفهوم إدارة المخاطر وإجراءاتها

- 64 4. مبادئ إدارة المخاطر
- 69 5. خطوات إدارة المخاطر
- 70 6. الإجراءات المتبعة للحد من المخاطر

المبحث الثاني: المخاطر الائتمانية وأسبابها

- 72 1. مفهوم الائتمان
- 73 2. أنواع المخاطر الائتمانية
- 76 3. مبادئ التقييم السليم لمخاطر الائتمان والقروض
- 79 4. أسس التحليل الائتماني لمخاطر الإقراض ومخاطر الفشل المالي
- 80 4-1: أسس التحليل الائتماني
- 83 4-2: أسباب الفشل المالي

المبحث الثالث: متطلبات بازل2 وكفاية الأموال الخاصة والتحول لبازل3

- 85 1. لمحة تاريخية عن بازل
2. أوزان تنقيط مخاطر الائتمان بين بازل1 وبازل2
- 88 2-1: أوزان التنقيط وفق اتفاقية بازل 1
- 89 2-2: اتفاقية بازل2 وأوزان تنقيط المخاطر الائتمانية
- أولاً: الدعامة الأولى لاتفاقية بازل2 وأوزان التنقيط
- 90 1. الأسلوب المعياري البسيط
- 93 2. الأسلوب المعياري
- 96 ثانياً: الدعامة الثانية (عملية المراجعة الرقابية)
- 102 ثالثاً: الدعامة الثالثة (انضباط السوق)
- 103 3. مخففات المخاطر الائتمانية ومخاطرها
- 104 3-1: مخففات المخاطر وفق الأسلوب المعياري البسيط وشروطها
- 105 3-2: مخففات المخاطر وفق الأسلوب المعياري
- 106 3-3: المخاطر المتعلقة بمخففات المخاطر

4. الانتقال من بازل 2 إلى بازل 3

108 1-4: أهم الأسباب التي آلت لتعديل اتفاقية بازل 2

109 2-4: متطلبات رأس المال وفق اتفاقية بازل 3

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي الخاص في سورية

المبحث الأول: القطاع المصرفي الخاص في سورية وتطوره

110 1. لمحة تاريخية عن القطاع المصرفي الخاص في سورية

111 2. تطور التشريعات المصرفية في سورية

المبحث الثاني: تحديد عينة الدراسة والسيناريوهات المطبقة

112 1. مجتمع وعينة الدراسة

2. آلية اختيار السيناريوهات المصممة لاختبار فرضيات البحث

115 1-2: آلية اختيار السيناريو المبني على افتراض هبوط بأسعار العقارات

116 2-2: آلية اختيار السيناريوهات المبنية على زيادة معدلات التعثر

117 3. قرارات مجلس النقد والتسليف ذات الصلة

المبحث الثالث: اختبار الفرضيات

1. خطوات تنفيذ السيناريوهات

1-1: خطوات تنفيذ السيناريو المبني على افتراض هبوط بأسعار العقارات والمصمم لاختبار الفرضية الأولى

118

1-2: خطوات تنفيذ السيناريوهين المبنيين على زيادة معدلات التعثر والمصممين لاختبار الفرضية الثانية

119

120 2. نتائج اختبار الفرضية الأولى

130 3. نتائج اختبار الفرضية الثانية

مراجع البحث

أولاً: المراجع العربية

الكتب العلمية:

1. عيس، مهند حنا نقولا، إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2010.
2. بازل3، إعداد دائرة البحوث والدراسات، اتحاد المصارف العربية، لبنان، بيروت، 2010.
3. القصاص، خليل، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي وإعداد الموازنات التقديرية، تطبيقات عملية في البنوك والمؤسسات المصرفية، اتحاد المصارف العربية، 2010.
4. شماع، خليل، طبيعة المصرف المعاصر ودوره في الاقتصاد الوطني، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، معهد التدريب المالي والمصرفي، دمشق، 2008.
5. حماد، طارق عبد العال، إدارة المخاطر (أفراد - إدارات - شركات - بنوك)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
6. الكراسنة، إبراهيم، أطر أساسية في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، منشورات صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2006.
7. حشاد، نبيل، دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية، موسوعة بازل2، الجزء الثاني، اتحاد المصارف العربية، 2005.
8. حشاد، نبيل، دليلك إلى اتفاق بازل2، (المضمون - الأهمية - الأبعاد)، موسوعة بازل2، الجزء الأول، اتحاد المصارف العربية، لبنان، بيروت، 2004.
9. اللجنة العربية للرقابة المصرفية، قضايا ومواضيع في الرقابة المصرفية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2003.
10. الزبيدي، حمزة محمود، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.
11. الشاهد، سمير، إدارة الأصول ومخاطر التمويل في العمل المصرفي التقليدي والإسلامي، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، 2002.
12. عوض الله، زينب حسين، اقتصاديات النقود والمال، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1995.
13. أرشيد، عبد المعطي رضا: جودة، محفوظ أحمد، إدارة الائتمان والتحليل المالي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999.
14. عقل، مفلح، مخاطر العمل المصرفي وكيفية التعامل معها، معهد الدراسات المصرفية، عمان، الأردن، 1989.

الدوريات العربية:

1. اختبارات الإجهاد الأوربية نتائج محددة سلفاً وحلول غامضة، مجلة اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، العدد 357-آب 2010.
2. الأزمة المالية تعيد هيكلة الخصخصة العربية، مجلة البنك والمستثمر، لبنان، بيروت، العدد 118-أيلول 2010.
3. -، -، تقرير استقرار القطاع المالي بالأردن، البنك المركزي الأردني، العدد الثالث، 2009.
4. -، -، النشرة الاقتصادية، بنك الإسكندرية، المجلد الخامس والثلاثين، مصر، 2003.
5. شاكر، علي إسماعيل، التطور التاريخي لكفاية رأس المال من البدايات إلى بازل 2، مجلة اتحاد المصارف العربية، نيسان 2003.
6. صادر، مكرم، الصناعة المصرفية العربية في مواجهة متطلبات اتفاقية بازل الجديدة لكفاية الأموال الخاصة، مجلة اتحاد المصارف العربية، حزيران 2002.

البرامج التدريبية:

1. الرمحي، زاهر، التدقيق المبني على المخاطر، برنامج تدريبي، مصرف سورية المركزي، دمشق، 2010.
2. الكراسنة، إبراهيم، إدارة المخاطر وبازل2- نظرة إقليمية، برنامج تدريبي، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبوظبي، 2010.
3. حشاد، نبيل، اتفاقية بازل2، برنامج تدريبي، مصرف سورية المركزي، دمشق، حزيران 2009.
4. نعمة، ربيع، التقنيات الحديثة لإدارة المخاطر الائتمانية، تقنيات تخفيف مخاطر الائتمان، برنامج تدريبي، اتحاد المصارف العربية، دمشق، 2008.
5. غندور، حافظ، التقنيات الحديثة لإدارة مخاطر الائتمان، برنامج تدريبي، مركز التدريب والتأهيل المصرفي، دمشق، تموز، 2008.
6. بعاصيري، محمد، متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال لجنة بازل، برنامج تدريبي، مصرف سورية المركزي، دمشق، 2007.
7. عواد، أمين، الإدارة الرشيدة في القطاع المصرفي التحول من بازل1 إلى بازل2، برنامج تدريبي، مصرف سورية المركزي، دمشق، 2007.

القرارات والإحصائيات الرسمية:

1. قرار مجلس النقد والتسليف رقم 253/ م ن /ب4 عام 2007.
2. قرار مجلس النقد والتسليف رقم 579/ م ن /ب4 عام 2009.
3. قرار مجلس النقد والتسليف رقم 650/ م ن /ب4 عام 2010.
4. المجموعة الإحصائية، الفصل السادس (البناء والتشييد) ، المكتب المركزي للإحصاء المركزي، من عام 2010 ولغاية عام 2003.
5. التقارير المالية للمصارف الخاصة المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية بتاريخ 12/31 /2009 ، 2008.
6. النشرة الإحصائية الربعية، مصرف سورية المركزي، مديرية الأبحاث الاقتصادية والإحصائيات العامة، 2010، المجلد 48 العدد (1-2).

ثانياً: المراجع الأجنبية:

الكتب العلمية الأجنبية:

1. S.Dorfman, Mark, Introduction to Risk Management and Insurance, Ninth Edition, Prentice- Hall, Inc, 2008.
2. Saita, Franacesco, Value at risk and bank capital management, Elsevier, 2007, p 169
3. k.ong, Michael, Risk management (a modern perspective) , Elsevier, London, 2006.
4. Musa, Taher, Modern Risk Management, Banking And Finance, Union of Arab Banks, Lebanon, Beirut, 2004.
5. Fight, Andrew, Credit Risk Management, Elsevier, Butter Worth Heninemann, London, 2004.
6. Tapiro, Charles, Risk and Financial Management, Mathematical and Computational Methods, John Wiley & Sons, Ltd, 2004.
7. Dunn Richard,Erik Banks, Practical Risk Management, An Executive Guide to Avoiding Surprises and Losses, John Wiley & Sons, Ltd, 2003.
8. R.Gallati, Reto, Risk Management and Capital Adequacy, McGraw-Hill companies, Inc, 2003.
9. Ju, Xiogwei & D. Pearson, Neil, Using Value-at-Risk to Control Risk Taking: How Wrong Can You Be, University of Illinois at Urbana-Champaign, 1998, P 1- 4

الدوريات الأجنبية:

1. ALI, Asghar & Daly, Kevin, Macroeconomic determinants of credit risk: Recent evidence from across country study , International Review of Financial Analysis, Elsever Inc, issue3,2010.
2. Castren ,Olli, Stress-testing euro area corporate default probabilities using a global macroeconomic model, Journal of Financial Stability,vol6, Issue2, June 2010.
3. Wang, Yu-Lin, Does collateral cause inefficient resource allocation, Journal of Economics and Business, Vol 62, Issue 3, June,2010.
4. Foglia, Antonella, Stress Testing Credit Risk: A Survey of Authorities' Approaches, International Journal of Central Banking, vol.5, No.3, September 2009.
5. Financial Stability Report, Central Bank of The Republic of Turkey, Banking Sector Risks, Credit Risk Scenario analysis, November 2009.
6. Andersen, Henrik, Stress testing of banks' profit and capital adequacy, Economic Bulletin, Vol.79, NO.2,2008.
7. Bandt, Bruneau, Stress testing and corporate finance , Journal of financial stability, Elsever , vol4,issue3, 2008.
8. Atta-Mensah, Joseph, Bank Lending, Credit, Shocks, and the transmission in Canadian monetary policy, International Review of Economics& Finance, Issue 1, 2008.
9. Deutsch Bundes Bank, Concentration risk in credit portfolios, Monthly Report, 2006.
10. Cynthia, Glassman, Risk Management, New challenges call for integrated solution, Journal of Retail Banking Services, 1997.

البرامج التدريبية الأجنبية:

1. Meihuizen, Hanne, Principles of liquidity Risk Management and Supervision, AMF/ FSI Seminar, Abu Dhabi, June 2010.
2. Stermasi, Bard, Stress Testing& Scenario Analysis, Arab Monetary Fund, Abu Dhabi, United Arab Emirates, December2010.
3. Stefan Hohl, Introduction to Stress Testing; Seminar on Stress Testing; Financial Stability Institute, Basel, Switzerland, October 2009.
4. Cole. Rebel, Stress Testing of Financial Institutions, METAC and DePaul University, Damascus, March 2009.
5. D. Lesliea Sulenta, Banking risk management, Training program, Bank training centre, Damascus, April 2008.

الوثائق الصادرة عن لجنة بازل وبنك التسويات الدولي:

1. Rang of practice and issues in economic capital framework, Basel Committee on Banking Supervision, BIS, March 2009.
2. Principles for sound stress testing practices and supervision, Basel Committee on Banking Supervision, BIS, May 2009.
3. Enhancement to the Basel II framework, Basel Committee on Banking Supervision, BIS, July 2009.
4. Sound Credit risk assessment and valuation for loans, Basel Committee on Banking Supervision, BIS, June 2006.
5. International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards, Basel Committee on Banking Supervision, BIS, July 2004.
6. Implementation of Basel II, Practical Consideration, Basel Committee on Banking Supervision, BIS, July 2004.
7. The Compliance Function in Bank, Basel Committee on Banking Supervision, BIS, 2004.

الدراسات والأبحاث الأجنبية:

1. Siddique, Mohammad Mohiuddin, Non-Performing Loan in Bangladesh Banking Sector: Some Issues and Observation, July, 2008.
2. Andersson, Hakan & Lindell, Andreas, Risk Capital Stress testing framework and the new capital adequacy rules, January, 2007.
3. Monetary Authority of Singapore, Technical Paper on Credit Stress-testing, March 2003.
4. Lloyd, Thomas, Banking and Economic Activity, third Edition, Prentice-Hall, Inc, New Jersey, 1986.

المواقع الإلكترونية:

1. <http://www.fsiconnect.org/Stress> Testing-Credit Risk.
2. <http://www.fsiconnect.org/Stress> Testing-Liquidity Risk.
3. <http://www.fsiconnect.org/basel2/stress> testing
4. <http://www.fsiconnect.org/Basel> I.
5. <http://www.fsiconnect.org/credit risk/> simplified standardized approach.
6. <http://www.fciconnect.org/credit> risk/standardized approach.
7. <http://www.fsiconnect.org/credit> risk/credit risk mitigation.
8. <http://www.osooltc.com>
9. <http://www.fsiconnect.org/Stress Testing- An Introduction>